

(مالك ، أحمد ، ابن خزيمة ، ابن حبان ، الحاكم ، الطبراني)

إعداد

أ. د. محمد بن تركي التركي

أستاذ الحديث بقسم الثقافة الإسلامية

كلية التربية جامعة الملك سعود



دار العاصمة

للنشر والتوزيع

مناهج المحدثين

(مالك، أحمد، ابن خزيمة، ابن حبان، الحاكم، الطبراني)

ح دار العاصمة للنشر والتوزيع ، ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
التركي، محمد تركي سليمان
مناهج المحدثين . / محمد تركي سليمان التركي. - الرياض ، ١٤٣٠هـ
١٧٦ ص ، ١٧ x ٢٤ سم
ردمك ٢-٣-٠٣-٨٠٥٧-٦٠٣-٩٧٨
١- علوم الحديث أ- العنوان
ديوي ٢٣٠ ١٤٣٠/٤٣٩٤

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٤٣٩٤
ردمك: ٢-٣-٠٣-٨٠٥٧-٦٠٣-٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

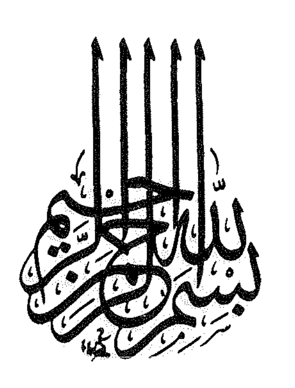
دار العاصمة
المملكة العربية السعودية
الرياض - ص ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١
هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

مناهج المحدثين

« مالك، أحمد، ابن خزيمة، ابن حبان، الحاكم، الطبراني »

إعداد
أ. د. محمد بن تركي التركي
أستاذ الحديث بقسم الثقافة الإسلامية
كلية التربية جامعة الملك سعود

دار العاصمة
للنشر والتوزيع



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد:

فهذا الكتاب أصله مذكرة أعدتها لطلاب مرحلة البكالوريوس في قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية، جامعة الملك سعود، وتحتوي على مناهج بعض أئمة المحدثين في كتبهم، وهم الأئمة: (مالك، أحمد، ابن خزيمة، ابن حبان، الحاكم، الطبراني)، وقد راعيت فيها السهولة والإيجاز قدر الإمكان بما يتلاءم مع طلاب مرحلة البكالوريوس، كما لم أوثق جميع الأقوال مراعاة للاختصار .

ولعلها بهذه الصورة تكون محققة للمقصود، ومفيدة للطلاب والدارسين، أو من الأساتذة الذين يدرسون هذه المادة في الجامعة أو غيرها .

وأسأل الله أن ينفع بها كاتبها وقارئها، والله الموفق .

وكتب
محمد بن تركي التركي
أستاذ الحديث بقسم الثقافة الإسلامية
كلية التربية، جامعة الملك سعود
ALTURKI@KSU.EDU.SA



الموطأ

للإمام مالك بن أنس

ترجمة الإمام مالك

اسمه ونسبه ولقبه ومولده ووفاته :

هو: أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي التميمي.

ويلقب: إمام دار الهجرة.

ولد سنة (٩٣ هـ). وتوفي سنة (١٧٩ هـ).

توثيقه وثناء العلماء عليه:

اتفق العلماء على توثيقه والثناء عليه، وأنه بلغ منزلة من العلم والتقى لم يبلغها إلا أفراد قلائل، فمما قيل فيه:

قال الشافعي: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز.

وقال الشافعي أيضاً: مالك حجة الله على خلقه بعد التابعين.

وقال النسائي: ما عندي أحد بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجلَّ منه، ولا أوثق، ولا آمن على الحديث منه، ثم يليه شعبه في الحديث، ثم يحيى بن سعيد القطان .

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: اتفق للإمام مالك مناقب ما اجتمعت لغيره: طول العمر، وعلو الرواية، والذهن الثاقب، وسعة العلم، واتفاق الأئمة على أنه حجة وصحيح الرواية، وتجمعهم على القول بدينه وعدالته وإتباعه للسنن، وتقدمه في الفقه والفتوى وصحة قواعده.

وقال في السير: هو شيخ الإسلام، حجة الأمة، إمام دار الهجرة. .. ولم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يشبه مالكاً في العلم والفقه والجلالة والحفظ.

شيوخه:

سمع الإمام مالك من عدد كبير من الشيوخ.

وقد ذكر السيوطي أنهم قرابة (٩٠٠) شيخ. وهؤلاء الذين استفاد منهم في الموطأ وغيره.

وأما الذين حدث عنهم في الموطأ فبلغوا (٩٦) شيخاً تقريباً، ذكرهم الذهبي في السير، مع عدد مرويات كل واحد منهم في الموطأ. وأضاف إليهم (٣٥) شيخاً من رواة المقاطيع. (السير٨/ ٤٧. ٤٦).

وفيما يلي ذكر أشهر شيوخه، مع عدد مروياته عنهم في رواية أبي مصعب الزهري:

١ـ نافع مولى ابن عمر. وهو أكثر من روى عنه في الموطأ، بلغت رواياته عنه (٢٨٧) رواية.

٢ـ الإمام الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. روى عنه (٢٨٣).

٣ ـ يحيى بن سعيد الأنصاري. روى عنه (٢٣٤) رواية.

٤ ـ هشام بن عروة بن الزبير. روى عنه (١٢٨) رواية.

٥ ـ زيد بن أسلم. روى عنه في ثمانية وثمانين موضعاً.

٦ ـ أبو الزناد: عبدالله بن ذكوان. روى عنه في سبعين موضعاً.

٧ ـ عبدالله بن دينار. روى عنه في ثمانية وأربعين موضعاً.

٨ ـ أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. روى عنه في سبعة وأربعين موضعاً.

٩ ـ ربيعة بن أبي عبدالرحمن، المشهور بربيعة الرأي. روى عنه في (٣٧) موضعاً.

وغير هؤلاء كثير، وانظر تسميتهم، وعدد رواياته عن كل واحد في مقدمة الموطأ برواية أبي مصعب، وكذلك في هامش ترجمة الإمام مالك في تهذيب الكمال.

تلاميذه:

كما روى عنه عدد كبير جداً من الرواة، ولا عجب في ذلك فمثل الإمام مالك لابد أن يتسابق الكثير من المحدثين إلى الأخذ والرواية عنه.

قال الذهبي في السير: ما علمت أن أحداً من الحفاظ روى عنه عدداً كبيراً أكثر من مالك.

وقال السيوطي: الرواة عن مالك فيهم كثرة، بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته.

وقد ذكر القاضي عياض أن عدد الرواة عنه أكثر من (١٣٠٠) راو، وأنه قد أفرد لهم مؤلفاً خاصاً.

وقال الذهبي: وقد كنت أفردت أسماء الرواة عنه في جزء كبير، يقارب عددهم ألفاً وأربعمائة.

وذكر الرشيد العطار في كتابه: مجرد أسماء الرواة عن مالك (٩٩٠) راوياً.

واستدرك عليه محقق الكتاب عدداً آخر، فبلغوا عنده: (١٥٨٦) راوياً.

وهؤلاء الرواة بعضهم شيوخه، مثل الزهري، ويحيى بن سعيد، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم.

وبعضهم من أقرانه، مثل: معمر، والأوزاعي، وشعبة، والثوري، وابن

عيينة، وغيرهم.

وغالب الرواة من طبقة تلاميذه، وسيأتي ذكر أشهرهم في تسمية رواة الموطأ.

قال ابن عبدالبر: وما الذين رووا عنه الموطأ، والذين رووا عنه مسائل الرأي، والذين رووا عنه الحديث، فأكثر من أن يحصوا، قد بلغ فيهم أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في كتاب جمعه في ذلك نحو ألف رجل. (الانتقاء ص٤٥).

وقال العلائي: وسبب كثرة الرواية عنه أنه انتصب للرواية ونشر العلم قديماً، وعُمِّر كثيراً، وقصده الناس من سائر الأمصار، وكان بالمدينة النبوية المشرفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وغالب من يمر بها حاجاً يكتب عنه، فانتشرت الرواية عنه في البلدان رضي الله عنه. (بغية الملتمس ص٦٥).

مؤلفاته:

ذكر له مترجموه عدداً من المؤلفات، فمنها:

١ ـ رسالة في القدر والرد على القدرية. كتبها إلى ابن وهب.

قال الذهبي في السير: وإسنادها صحيح.

وقال ابن فرحون: وهو من خيار كتبه على سعة علمه.

٢ ـ رسالة في الأقضية، وهي رسالة كتب بها إلى بعض القضاة. وتقع في عشرة أجزاء، كما ذكر ابن فرحون. وقال الذهبي: في مجلد .

٣ ـ كتاب التفسير لغريب القرآن. وهو من رواية خالد بن عبدالرحمن

المخزومي عنه.

٤ ـ كتاب السر، من رواية ابن القاسم، قال الذهبي: وهو جزء واحد.

٥ ـ رسالة إلى الليث في إجماع أهل المدينة، وهي معروفة.

ثم قال الذهبي بعد ذكر مؤلفاته: فأما ما نقل عنه كبار أصحابه من المسائل، والفتاوى، والفوائد، فشيء كثير. ومن كنوز ذلك: المدونة و: الواضحة، وأشياء.

وكتاب المدونة مطبوع ومشهور.

كتاب الموطأ

اسم الكتاب وموضوعه:

اسم كتاب الإمام مالك هو: الموطأ، ولا خلاف بين العلماء في هذه التسمية.

أما موضوع الكتاب:

فيتعلق بالقضايا الفقهية في الغالب، إذ أن معظم مادة الكتاب في الأبواب الفقهية، وتشمل نحو ثلاثة أرباع الكتاب، والربع الأخير جعله لأبواب الأدب والأخلاق ونحوها.

وقد بدأ في تصنيفه سنة ١٤٨هـ، إلى سنة ١٥٩، ثم استمر ينقحه حتى توفي سنة ١٧٩هـ.

وقيل إنه جمعه في نحو أربعين سنة، لما روي عنه أنه قال: كتاب ألفته في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يوماً، ما أقل ما تفقهون فيه.

وقد كان الموطأ يحتوي على (٤٠٠٠) حديث، وقيل (٧٠٠٠)، كان قد انتقاها الإمام مالك من بين (١٠٠٠٠) حديث.

ثم لم يزل يلخصه عاماً بعد عام حتى نقص كثيراً، فأصبح قرابة (٥٠٠) حديث مرفوع، إضافة إلى ما فيه من الموقوفات، والمقطوعات، والمرسلات، والبلاغات.

سبب تسميته بالموطأ:

نقل السيوطي في سبب تسمية كتاب مالك بالموطأ أمرين:

١ـ ما روي عن أبي حاتم الرازي أنه سئل، فقيل له: موطأ مالك، لم سمي موطأ ؟. قال: شيء قد صنفه ووطأه للناس، حتى قيل: موطأ مالك، كما قيل: جامع سفيان .

٢ـ ما روي عن مالك نفسه أنه قال: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ.

ولعل السبب الثاني أقرب للصواب؛ لأنه تصريح من مؤلفه لسبب هذه التسمية، وهو أدرى بكتابه.

سبب تأليف الموطأ:

قيل في سبب تأليف مالك لكتابه قولان:

١ ـ أنه ألفه بأمرٍ من الخليفة أبي جعفر المنصور.

فقد روى أبو مصعب أن أبا جعفر المنصور قال لمالك: ضع للناس كتاباً أحملهم عليه. فكلمة مالك في ذلك، فقال: ضعه، فما أحد اليوم أعلم منك، فوضع الموطأ. فلم يفرغ حتى مات أبو جعفر.

وفي رواية أن المنصور قال له: يا أبا عبدالله ضع هذا العلم، ودوّن كتاباً، وجنب فيه شدائد ابن عمر، ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود، واقصد أواسط الأمور، وما أجمع عليه الصحابة والأئمة، وأجعل هذا العلم علماً واحداً.

٢ـ ما روي عن المفضل بن محمد بن حرب أنه قال: أول من عمل كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ ؛ من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة: عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمه بن الماجشون (ت١٦٤)، وعمل

ذلك كلاماً بغير حديث. فأُتي به مالك، فنظر فيه، فقال: ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا الذي عملت ابتدأت بالآثار، ثم شددت ذلك بالكلام.

قال: ثم إن مالكاً عزم على تصنيف الموطأ فصنفه، فعمل من كان بالمدينة يومئذ من العلماء الموطآت.

هل يوجد مؤلفات سميت بالموطأ، غير كتاب مالك؟

نعم. وقد تقدم أن ابن الماجشون قد ألف الموطأ، وهو متقدم على مالك.

كما تقدم أيضاً أن الناس بعد مالك بدأوا في تأليف الموطآت.

ومما ذكر من هذه الموطآت:

١ ـ الموطأ، لابن أبي ذئب: محمد بن عبدالرحمن المدني (ت١٥٩).

قال الدارقطني: كان ابن أبي ذئب صنف موطأ فلم يُخرج (السير٧/ ١٤٧).

٢ ـ الموطأ، لإبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي المدني (ت ١٨٤).

قال الذهبي: صنف الموطأ، وهو كبير، أضعاف موطأ الإمام مالك.

ولكن ابن أبي يحيى هذا ضعيف جداً، ومتهم بالكذب.

٣ ـ الموطأ الكبير، و الموطأ الصغير، لابن وهب: عبدالله بن وهب المصري (ت ١٩٧).

وابن وهب هذا هو أحد رواة الموطأ عن مالك، كما سيأتي، وموطأه هذا غير روايته عن مالك.

قال الذهبي: موطأ ابن وهب كبير لم أره (السير ٩/ ٢٢٥).

وقد استفاد من الموطأ الكبير، ونقل عنه عدد من الأئمة كما في مقدمة المطبوع منه .

وطبع قطعتان من الموطأ؛ الأولى فيها كتاب المحاربة، والثانية فيها كتاب القضاء في البيوع، وكلاهما بتحقيق ميكلوش موراني، وصدرت عن دار الغرب.

وقد طبع جزء صغير باسم الموطأ لابن وهب، بتحقيق د. هشام الصيني، وصدر عن دار ابن الجوزي بالدمام.

ولكن يرى محقق كتاب المحاربة من الموطأ أن هذا المطبوع إنما هو مختصر من الموطأ، وليس من تأليف ابن وهب .

ويوجد نسخة للموطأ الصغير، في مكتبة ولي الدين بتركيا، وتقع في ٤٢٠ ورقة (انظر الفهرس الشامل للحديث ٣/ ١٦٥١)

وحقق بعض الكتاب، كرسالة ماجستير، في الجامعة الإسلامية، عام ١٤١٤هـ .

٤ ـ الموطأ، للإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت٢٨٢). ذكره الذهبي في السير ١٣/ ٣٤٠

٥ ـ الموطأ، لعبدان بن محمد المروزي (ت ٢٩٣). ذكره الذهبي في السير ١٤/ ١٣.

أقوال العلماء في الموطأ:

لقد اتفقت كلمة الأئمة العلماء على الثناء على كتاب مالك، وأنه من أفضل الكتب وأولاها بالعناية والاهتمام حتى اعتبره بعضهم أنفع الكتب

بعد كتاب الله عز وجل.

ومما قيل فيه على سبيل الاختصار:

قال الإمام الشافعي: ما على الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك.

وفي رواية أخرى: ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك.

ومعلوم أن الشافعي قد قال كلامه هذا قبل وجود كتابي البخاري ومسلم.

وقال الشافعي أيضاً: ما نظرت في موطأ مالك إلا ازددت منه فهماً وعلماً.

وقال الإمام أحمد: ما أحسنه لمن تدين به. (كشف المغطى ص٥٣ - ٥٦).

وقال ابن عبدالبر: لا مثيل له، ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله تعالى عز وجل (التجريد ٩).

وقال ابن العربي: الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني، وعليها بنى الجميع كمسلم والترمذي. (تنوير الحوالك ص٧).

وقال الحافظ مغلطاي: أول من صنف الصحيح مالك. (تنوير الحوالك ص٨).

وقال الذهبي ١٨/٢٠٣: إن للموطأ لوقعاً في النفوس، ومهابة في

القلوب لا يوازنها شيء

ولما تقدم فقد اعتبر غير واحد من العلماء كتاب الموطأ سادس كتب السنة المشهورة، بدلاً من ابن ماجه، كما فعل رزين العبدري في كتابه: التجريد للصحاح والسنن، وابن الأثير الجزري في كتابه المشهور: جامع الأصول، وغيرهم.

ولهذا أيضاً أنكر الذهبي على ابن حزم حينما جعل مرتبة الموطأ متأخرة، فقال: ما أنصف ابن حزم، بل رتبة الموطأ أن يذكر تِلوَ الصحيحين، مع سنن أبي داود والنسائي. (السير١٨/ ٢٠٣)

أنواع المرويات وعددها في الموطأ:

روي عن الإمام مالك أنه قال عن الموطأ: فيه حديث رسول الله ﷺ، وقول الصحابة، والتابعين، وقد تكلمت برأيي بالاجتهاد، ولم أخرج عن جملتهم لغيرهم.

وقال الحافظ ابن حجر: صنف الإمام مالك الموطأ، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين ومن بعدهم.

وقال ولي الله الدهلوي: جعل بناء مذهبه على الروايات المرفوعة إلى النبي ﷺ موصولةً كانت أو مرسلة، وبعدها على قضايا عمر، ثم على فتاوى ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، وبعد ذلك على أقوال فقهاء المدينة.

عدد هذه المرويات:

قال أبو بكر الأبهري: جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ﷺ، وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً (١٧٢٠)، المسند منها

ستمائة حديث (٦٠٠)، والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثاً (٢٢٢)، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر (٦١٣)، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون (٢٨٥).

وقال ابن حزم: أحصيت ما في موطأ مالك فوجدت فيه من المسند خمسمائة ونيفاً، وفيه ثلاثمائة ونيف مرسلاً.

قلت: يختلف عدد الأحاديث في الموطآت تبعاً لاختلاف الروايات، كما سيأتي.

وقد بلغت الأحاديث في رواية يحيى الليثي (٨٥٣) حديثاً، كما ذكر ابن عبدالبر في خاتمة التجريد.

ومما تقدم تبين أن الموطأ احتوى على عدة أنواع من المرويات، وهي:

١ ـ الأحاديث المسندة المتصلة إلى النبي ﷺ.

وقد بلغت أكثر من (٥٠٠) رواية، كما تقدم، وجميع هذه الأحاديث صحيحة.

٢ ـ الأحاديث المرسلة.

والمرسل هو رواية التابعي عن النبي ﷺ.

وقد بلغت الأحاديث المرسلة قرابة (٢٢٢) رواية، كما تقدم.

الاحتجاج بالمرسل عند الإمام مالك:

وكان من مذهب الإمام مالك الاحتجاج بالمرسل.

قال ابن عبدالبر: أصل مذهب مالك – رحمه الله ـ والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين، أن مرسل الثقة تجب به الحجة، ويلزم به العمل، كما

يجب بالمسند سواء. (التمهيد ١/ ٢).

وقد قيد ابن العربي احتجاج مالك بالمرسل، بما إذا كان من مراسيل أهل المدينة فقط (عارضة الأحوذي ١/ ٢٤٦).

وقال السيوطي: ما فيه من المراسيل فإنها مع كونها حجة عنده بلا شرط، وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل، فهي أيضاً حجة عندنا ؛ لأن المرسل عندنا حجة إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء، وقد صنف ابن عبدالبر كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل. (تنوير الحوالك ٨).

قلت كتاب ابن عبدالبر هو التمهيد، وهو مطبوع ومشهور.

٣ ـ المنقطع:

وهو الحديث الذي سقط منه أحد الرواة غير الصحابي.

وفي الموطأ عدد قليل منها. انظر الموطأ ١/ ١١٨، ١/ ٢٣٠، ١/ ١٣٦، ١/ ٢٨٦، ٣٢٠.

٤ ـ البلاغات:

والبلاغات هي الأحاديث التي يحذف فيها مالك الإسناد، ويقدم لها بقوله: بلغني.

وقد أكثر الإمام مالك منها في الموطأ، حيث بلغت كما قال ابن عبدالبر ٦١ بلاغاً.

صور البلاغات في الموطأ:

وقد تعددت صور البلاغات الموجودة في الموطأ، فمنها:

أ ـ بلاغ عن النبي ﷺ مباشرة، كقول مالك: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق ».

ب ـ بلاغ عن الصحابي عن النبي ﷺ: كقوله: بلغني عن بسر بن سعيد أن رسول الله ﷺ قال: « إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تمسن طيباً ».

ج ـ بلاغ عن التابعي عن النبي ﷺ. كقوله: بلغني عن علي بن الحسين أنه كان يقول: كان رسول الله ﷺ إذا أراد يسير يومه جمع بين الظهر والعصر.

د ـ بلاغ التابعي عن النبي ﷺ، كقول مالك: عن ابن شهاب قال: بلغني أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين.

ومن الصور الأخرى أيضاً: بلاغ عن التابعي عن الصحابي، بلاغ عن مبهم، بلاغ عن بلاغ، بلاغ من غير عزو، وغيرها.

أنظرها مع أمثلتها في كتاب الموطآت ص٣٢٨ ـ ٣٣٠.

٥ ـ حديث الراوي المبهم.

والمبهم هو من لم يُعرف اسمه، كقول مالك: حدثني الثقة، أو حدثني رجل.

صور حديث المبهم:

وكما تعددت صور البلاغات في الموطأ، فقد تعددت صور الرواية عن المبهمين، ومن ذلك:

أ ـ قول مالك: حدثني الثقة.

وذكر ابن عبدالبر في التجريد أن عدد الأحاديث التي بهذه الصفة خمسة أحاديث، وبين الثقة في بعضها، ووصلها من وجوه أخرى.

وقد بلغت روايات مالك عن الثقة عنده، تسع روايات في رواية أبي مصعب الزهري. وروى فيها أيضاً عن الثقة رواية واحدة. فأصبح مجموعها عشر روايات في موطأ أبي مصعب.

وقد اختلف العلماء في تعيين الثقة عند مالك.

قال النسائي: الذي يقول مالك في كتابة: الثقة عن بكير، يشبه أن يكون عمرو بن الحارث.

وقال غيره: إذا قال مالك: عن الثقة عن بكير، فالثقة مخرمة بن بكير.

وقال ابن عبدالبر: إذا قال: عن الثقة عن عمرو بن شعيب، فهو عبدالله بن وهب، وقيل الزهري. وقيل غير ما تقدم.

ب ـ قول مالك: حدثني من لا أتهم.

قال ابن وهب: كل ما في كتاب مالك: أخبرني من لا أتهم من أهل العلم، فهو الليث بن سعد.

ج ـ قول مالك: عن رجل.

فقد جاء في الموطأ ١/ ٤٤٨: مالك عن رجل من أهل الكوفة أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش كان بعثة. .. الخ.

وفي الموطأ ٢/ ٨٩٠: مالك عن رجل، قال: دخل علي زيد بن ثابت. .. الخ. وغيرها.

٦ ـ أقوال الصحابة، أو ما يسمى بالموقوفات.

وقد بلغت (٦١٣) رواية، وبعضها في حكم المرفوع.

٧ ـ أقوال التابعين، ومن بعدهم، أو ما يسمى بالمقطوع.

وقد بلغت كما تقدم (٢٣٥) رواية تقريباً.

٨ ـ أقوال الإمام مالك:

وهذه تنقسم إلى:

أ ـ آراء الإمام مالك واختياراته.

وهذه صفة غالبة في الموطأ، فتراه في كثير من الأبواب يختمها برأيه في المسألة، بل إننا نجد أبواب كثيرة ليس فيها إلا رأي الإمام مالك وحده.

ففي الموطأ ١/ ٢٧٩: لا أرى أن تؤخذ النعم من أهل الجزية... الخ.

وفي ١/ ٢٠٨: لا أرى لأحد أن يعتمر في السنة مراراً.

وفي ١/ ٥٢٨: لا أرى أن تنكح المرأة بأقل من ربع دينار.

وغير ذلك كثير واضح في الموطأ.

ب ـ ما ذكره من اصطلاحات في نقل إجماع وعمل أهل المدينة.

وقد ذكر الإمام مالك عدداً من الاصطلاحات في الموطأ نقل فيها إجماع أهل المدينة، أو عملهم.

ومن هذه الصور:

الأمر المجتمع عليه عندنا، السنة التي لا اختلاف فيها عندنا، الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا الأمر عندنا كذا وكذا، ليس على هذا العمل عندنا.

ونحو هذه الاصطلاحات كثير جداً في الموطأ.

وقد صرح الإمام مالك بمعاني بعض هذه الاصطلاحات.

فعن ابن أبي أويس قال: قيل لمالك: قولك في الكتاب: «الأمر المجتمع عليه»، و«الأمر عندنا»، و«أدركت أهل العلم»، و«سمعت بعض أهل العلم»؟.

فقال: أما أكثر ما في الكتاب برأيي، فلعمري ما هو برأيي، ولكن سماع من غير واحدٍ من أهل العلم والفضل والأئمة المهتدى بهم، الذي أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله تعالى، فكثر عليّ، فقلت: «رأيي». وذلك رأيي، إذ كان رأيهم رأي الصحابة الذين أدركوهم عليه، وأدركتهم أنا على ذلك، فهذا وراثة توارثوها قرناً عن قرن إلى زماننا.

وما كان: «أرى»فهو رأي جماعة ممن تقدم من الأئمة.

وما كان فيه: «الأمر المجتمع عليه»: فهو ما اجتمع عليه قول أهل الفقه والعلم، لم يختلفوا فيه.

وما قلت: «الأمر عندنا» فهو ما عمل الناس به عندنا، وجرت به الأحكام وعرفه الجاهل والعالم. وكذلك ما قلت فيه: «ببلدنا».

وما قلت فيه: «بعض أهل العلم» فهو شيء استحسنته من قول العلماء.

وأما ما لم أسمع منهم، فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته، حتى وقع ذلك موقع الحق أو قريباً منه، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم، وإن لم أسمع ذاك بعينه، فنسبت الرأي إليّ، بعد الاجتهاد مع السنة، وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم، والأمر المعمول به عندنا منذ لدن رسول الله ﷺ والأئمة الراشدين، مع من لقيت، فذلك رأيهم ما خرجت إلى غيره. (الديباج ١/ ١١٩).

منهج الإمام مالك في الموطأ

من خلال النظر في الموطأ، وفي أقوال العلماء عن الإمام مالك وكتابه، يمكن استنتاج بعض الملامح العامة لطريقة الإمام مالك في الموطأ.

ويمكن تقسيم هذا المنهج إلى أكثر من قسم:

أولاً: منهجه في ترتيب الكتابة وتنسيقه:

يمكن أن نلحظ في هذا عدة أمور، منها:

١ـ أنه رتب الموطأ على الكتب والأبواب، فوضع في كل كتاب عدداً من الأبواب التي تندرج تحت هذا الكتاب، ووضع تحت كل باب الأحاديث والآثار التي تندرج تحت هذا الباب.

٢ـ أنه يجعل في آخر بعض الكتب باباً بعنوان الجامع، يذكر فيه ما تفرق من هذا الكتاب، ولم يكن داخلاً ضمن الأبواب المتقدمة عليه. فقد وضع في آخر كتب الجنائز «جامع الجنائز»، وكذلك في آخر كتاب الصيام، وكتاب النذور الإيمان، وكتاب النكاح، وغيرها.

٣ـ أن معظم أبواب الكتاب تشتمل على أكثر من نوع من أنواع الأحاديث التي تقدم ذكرها، ففيها المسند والمرسل، والبلاغ، وغيرها.

إلا أننا نجد بعض الأبواب ليس فيها إلا الأحاديث فقط، وبعضها ليس فيه إلا الآثار فقط، وهكذا.

٤ـ أنه يختلف عدد النصوص التي يوردها في كل باب، فبعضها ليس فيه إلا نص واحد، وبعضها يذكر فيه عدداً كبيراً من النصوص، وبعضها

لا يذكر فيها إلا رأيه فقط، كما في «باب مالا زكاة فيه من الفواكه»، و«باب الحكم في الصيد»، وغيرها كثير.

٥- أنه لم يبدأ بكتاب الطهارة، كغيره من المصنفين، بل قدم باب وقوت الصلاة.

قال الكاندهلوي: وقدم هذا الباب على سائر أبواب الكتاب؛ لأن الصلاة أم العبادات، والوقت أصل في وجوب الصلاة، فإذا دخل الوقت وجبت الصلاة، فيجب الوضوء وغيره.

٦- أنه كان يبدأ في كل باب بالأحاديث المتصلة المرفوعة في الغالب، ثم المراسيل، ثم الآثار عن الصحابة التابعين، ثم البلاغات، ثم رأيه أحياناً.

وفي آثار الصحابة أكثر جداً من النقل عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ثم ابنه عبدالله - رضي الله عنهما -، ثم يذكر بعدهما ما وجد عن بقية الصحابة.

قال ولي الله الدهلوي: جعل بناء مذهبه على الروايات المرفوعة إلى النبي ﷺ موصولةً كانت أو مرسلة، وبعدها على قضايا عمر، ثم على فتاوى ابن عمر - رضي الله عنهما -، وبعد ذلك على أقوال فقهاء المدينة. (أوجز المسالك ١/ ٣٤).

وهذا الأمر منه في الغالب الأعم، إلا أنه قد يخالف هذا الترتيب أحياناً:

ففي باب: «صلاة النافلة» من كتاب «قصر الصلاة في السفر» ابتدأ بأثر عن ابن عمر، ثم أتبعه بأثرين آخرين، ثم ذكر بعدهما حديثاً متصلاً إلى النبي ﷺ.

ولعل السبب في ذلك أن الأثر الذي أورده عن ابن عمر كان صريحاً في الدلالة على عنوان الترجمة، بينما أن الحديث المرفوع لم يكن كذلك.

وكذلك فعل في باب جزية أهل الكتاب والمجوس، من كتاب الزكاة؛ فقد قدم بلاغاً عن الزهري عن النبي ﷺ، ثم أتبعه بحديث متصل مرفوع، وكان أيضاً لأنه أوضح في الدلالة لعنوان الترجمة.

وهذا الأمر يحتاج إلى تتبع للخروج بقاعدة في ذلك، ومعرفة أسبابه عند الإمام مالك.

٧ ـ وروى عنه أنه كان يجعل أحاديث زيد بن أسلم في آخر الأبواب.

فعن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم قال: وضع مالك الموطأ، وجعل أحاديث زيد في آخر الأبواب. فقلت له في ذلك. فقال: إنها كالشرح لما قبلها.

وفي رواية: كالسراج تضيء لما قبلها.

وعن أحمد بن سعيد بن أبي علقمة قال: لما صنف مالك كتابه كان إذا مر بحديث زيد بن أسلم قال: أخروا هذا الشذر حتى نجعله في موضعه. (الديباج ١/ ١٢١، تنوير الحوالك ٧).

ولعل المراد هنا ما كان من أقوال زيد، وليس جميع أحاديثه التي رواها عنه مالك، فقد وقفت على روايات كثيرة جعل الإمام مالك روايات زيد في البداية، والذي وقفت عليه في تأخيرها كانت فقط في أقواله الفقهية أو تفسيره أو نحو ذلك، كما في الموطأ ١/ ٢١، ٢١٧.

وهذا ليس خاص بزيد وحده، فقد تقدم من منهجه أن يؤخر أقوال التابعين عن الصحابة.

ثانياً: منهجه في إيراد الأحاديث:

ويمكن أيضاً أن نلحظ أكثر من أمر في طريقته في إيراد الأحاديث، منها:

١ـ أنه كان يعقب على بعض الأحاديث أو الآثار بالشرح أو التعليل أو التوجيه، أو نحو ذلك.

وكان يفعل ذلك عقب الحديث أو الأثر مباشرة، وهذا غير أقواله وآراءه التي يجعلها غالباً في الآخر.

انظر الموطأ برواية يحيى: ص١٤٧، ٢٣٣، ٣٧٧، ٣٩٢، ٣٩٦، وغيرها.

٢ـ التحري والدقة في ألفاظ الحديث، وتشديده في الرواية بالمعنى.

فقد أخرج الغافقي عن مالك قال: أما حديث رسول الله ﷺ فأحب أن يؤتى على ألفاظه.

وأخرج عن معن بن عيسى القزاز، قال: كان مالك يتقي في حديث رسول الله ﷺ الباء والتاء ونحوهما.

وأخرج عن الشافعي قال: كان مالك إذا شك في بعض الحديث طرحه كله. (مسند الموطأ ص١٠٢).

وروي عن مالك أنه قال: كل حديث للنبي ﷺ يؤدى على لفظه وعلى ما روي، وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى (الكفاية ص١٨٨).

كما أنه كان لا يرى جواز اختصار الحديث.

فعن يعقوب بن شيبة قال: كان مالك لا يرى أن يختصر الحديث إذا كان عن رسول الله ﷺ. (الكفاية ١٩١).

بل كان يرى كراهة التقديم والتأخير والزيادة والنقص في حديث رسول الله ﷺ.

فقد أخرج الخطيب عن أشهب قال: سالت مالكاً عن الحديث، يُقدم فيها ويؤخر، والمعنى واحد ؟ فقال: أما ما كان منها من قول رسول الله ﷺ فإني أكره أن يزاد فيها وينقص منها، وما كان من قول غير رسول الله ﷺ فلا أرى بذلك بأساً إذا كان المعنى واحداً. (الكفاية ص١٨٩) .

٣ـ ومن منهجه التسوية بين «حدثنا» و «أخبرنا» وأنهما سواء.

فقد أخرج الغافقي عن ابن وهب قال: قلت لمالك: إذا سمعت الأحاديث منك، تقرأ علي، وأقرأ عليك، كيف نقول؟. قال: إن شئت فقل: حدثنا، وإن شئت فقل: أخبرنا. (مسند الموطأ ص١٠٥).

وأخرج الخطيب بنحو هذا القول عدداً من الروايات عن مالك (الكفاية ٣٠٩).

شرط الإمام مالك في الموطأ:

يُعرف شرط كل إمام بما يذكره في مقدمة كتابه، أو يصرح به في مواضع أخرى، أو يستنبطه العلماء من دراسة كتابة.

ولما كان الإمام مالك لم يضع مقدمة لكتابة ذكر فيها شرطه ومنهجه، فسنذكر ما وجد له من أقوال أخرى في غير الموطأ، أو مما استنبطه العلماء من دراسة كتابه.

ويمكن أن نذكر في ذلك ما يلي:

١ ـ أن الإمام مالك اشترط الرواية في كتابه عن الثقات.

فعن بشر بن عمر قال: سألت مالك بن أنس عن رجل فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي. (الانتقاء ص٤٧).

وقد عقب الإمام النووي على هذا القول فقال: هذا التصريح من مالك ـ رحمه الله ـ بأن من أدخله في كتابه فهو ثقة، فمن وجدناه في كتابه حكمنا بأنه ثقة عند مالك، وقد لا يكون ثقة عند غيره. شرح صحيح مسلم ١/ ١٢٠.

وقال الذهبي: فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عن من هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم بما قال أن كل من روى عنه، وهو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ ؛ فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال. (السير ٨/ ٧٢).

وقد نص عدد من الأئمة على أن مالكاً كان ممن لا يروي إلا عن ثقة، منهم: سفيان بن عيينة، وابن معين، والنسائي، وابن حبان، وغيرهم.

وروي عن مالك أنه قال: لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ من سواهم؛ لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوىً يدعو إلى بدعته، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم على حديث رسول الله ﷺ، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدث.

وقال أيضاً: أدركت سبعين تابعياً في هذا المسجد، ما أخذت العلم إلا عن الثقات المأمونين.

قال أيضاً: لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله ﷺ، عند هذه

الأساطين، وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ، فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مالٍ لكان أميناً، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن.

وفي رواية: لم يكونوا يعرفون ما يحدِّثون. (انظر لما تقدم التمهيد ١/ ٦٥ وما بعدها).

* ولكن كيف يُجاب على رواية مالك عن بعض الضعفاء، مثل عبدالكريم بن أبي المخارق؟

أجاب ابن عبدالبر على ذلك فقال: إنما روى مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق، وهو مجتمع على ضعفه وتركه؛ لأنه لم يعرفه، إذ لم يكن من أهل بلده، وكان حسن السمت والصلاة، فغرّه ذلك منه، ولم يدخل في كتابه عنه حكماً أفرده به. (التمهيد ١/ ٦٠).

وتقدم قول النووي والذهبي أنه قد يكون ثقة عنده، وليس ثقة عند غيره.

٢ـ وتبعاً لما تقدم فقد عرف أن من منهجه التزامه ألا يذكر في كتابه إلا الصحيح.

وهذا مستفاد من أقوال عدد من الأئمة، فمن ذلك:

قال الشافعي: ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك.

وقال يحيى بن سعيد: ليس في القوم أصح حديثاً من مالك.

وقال ابن عيينة: كان لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً، ولا يحدث إلا

عن ثقات الناس.

وقال أبو زرعة: لو حلف رجل بالطلاق على أحاديث مالك التي في الموطأ أنها صحاح كلها لم يحنث، ولو حلف على حديث غيره كان حانثاً. (الديباج ١/ ١٢١).

وقال ابن حبان في الثقات: لم يكن يروي إلا ما صحّ، ولا يحدث إلا عن ثقة.

وقال مغلطاي: أول من صنف الصحيح مالك.

وقال ابن حجر عن الموطأ: وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز .

وقال أيضاً: كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما .

روايات الموطأ :

تقدم القول بأن عدد الرواة عن الإمام مالك كان كثيراً جداً، بلغوا أكثر من (١٥٠٠) راوٍ .

وقد قيل إن الذين رووا عنه الموطأ بلغوا (١٢٠) تقريباً. والأشهر أنهم قرابة (٨٠) راوٍ، وقد ذكرهم ابن عبدالبر والقاضي عياض، وابن ناصر الدين، وغيرهم.

و انظرهم مرتبين على بلدانهم في مقدمة الموطأ، بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.

وحتى هؤلاء الرواة لم تصلنا رواياتهم جميعاً، وإنما وصلنا عدد قليل منها.

ومن أشهر هذه الروايات ما يلي:

١ ـ رواية يحيى بن يحيى الليثي (ت ٢٣٤).

وهذه تعتبر من أشهر روايات الموطأ. وإذا أطلق الموطأ فإنما ينصرف إلى هذه الرواية.

وتمتاز هذه الرواية بأنها آخر ما نقل عن الإمام مالك، إذ أن راويها أخذها سنة (١٧٩)، وهي السنة التي توفي فيها الإمام مالك، فكأنها النسخة الأخيرة للكتاب، وأكثر الروايات انتقاءً وتنقيحاً.

وقد طبعت هذه الرواية بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ رحمه الله ـ، وانتشرت طبعته هذه، وأعيد طباعتها مرات كثيرة. وهي الطبعة الشائعة للموطأ.

ثم طبعت بتحقق بشار عواد معروف، وصدر في مجلدين، عن دار الغرب الإسلامي.

كما يقوم عبدالمجيد تركي بتحقيقها أيضاً، كما ذكر في مقدمة رواية القعنبي.

وهناك رسالة ماجستير في دار الحديث الحسينية بالمغرب بعنوان: «يحيى بن يحيى الليثي وروايته لموطأ الإمام مالك»، لمحمد حسن شرحبيلي، نوقشت عام ١٤٠٩هـ.

٢ ـ رواية محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩).

وتأتي روايته في الدرجة الثانية من حيث الشهرة، وهي الرواية المشهورة عند الأحناف، والمقصودة بالموطأ عندهم، فإذا قيل: الموطأ عندهم فإنما ينصرف إلى هذه الرواية.

كما يطلق عليه: موطأ محمد.

وتمتاز هذه الرواية بأن محمد بن الحسن ذكر فيها كثيراً من الروايات عن غير الإمام مالك، وعن شيخه أبي حنيفة، كما يذكر فيها اجتهاداته التي قد يخالف فيها الإمام مالك، بل حتى أبا حنيفة.

وفيها أيضاً أحاديث يسيرة زيادة على سائر الموطآت، منها حديث: « إنما الأعمال بالنيات ».

ويقول اللكنوي: إن مجموع ما في هذه الرواية (١٢٨٠)، منها عن مالك (١٠٠٥)، والتي من غير طريقه (١٧٥).

وقد طبعت هذه الرواية، وأشهر طبعاتها التي بتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، وتقع في مجلد واحد.

٣ ـ رواية أبي مصعب الزهري (ت ٢٤٢).

وتمتاز بأنها من آخر الروايات عن مالك أيضاً.

كما تمتاز بأن فيها نحواً من (١٠٠) حديث زيادة على بقية الروايات، كما قال ابن حزم.

وقد طبعت هذه الرواية بتحقيق بشار عواد، ومحمود خليل، وصدرت عن در الرسالة في مجلدين.

وبلغ عدد المرويات فيها (٣٠٦٩)، بما فيها أقوال الإمام مالك.

٤ ـ رواية القعنبي: عبدالله بن مسلمة (ت ٢٢١).

وهو من أثبت الناس في مالك، وكان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً.

وروي عنه أنه قال: لزمت مالكاً عشرين سنة حتى قرأت عليه الموطأ.

وذكر العلائي أن روايته من أكبر الروايات بعد رواية أبي مصعب.

وقد طبع قسم من الكتاب مرتين؛ الأولى بتحقيق عبدالحفيظ منصور، وصدرت عن الدار التونسية. والثانية بتحقيق عبدالمجيد تركي، وصدرت عن دار الغرب الإسلامي.

وكلتا الطبعتين ناقصتين؛ لعدم توفر نسخ خطية أخرى للكتاب. إلا أن الثانية أكمل من الأولى.

٥ ـ رواية سويد بن سعيد الحدثاني (ت ٢٤٠).

وهو من أقل الرواة درجة في الموطأ، فقد تكلم فيه، وفي روايته للموطأ.

وقد طبعت روايته بتحقيق عبدالمجيد تركي، وصدرت عن دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م.

كما طبعت مرة أخرى، وصدرت عن وزارة العدل في دولة البحرين، عام ١٤١٥هـ.

٦ ـ رواية علي بن زياد التونسي (ت ١٨٣).

وتعتبر روايته من أقدم روايات الموطأ، وأولها انتشاراً، إذ كان ابن زياد من أوائل من روى الموطأ عن مالك، وعدّه القاضي عياض من الطبقة الأولى الآخذة عن مالك.

ووجد قطعة صغيرة جداً من روايته هذه، وحققها محمد الشاذلي النيفر، وصدرت عن دار الغرب الإسلامي. وبلغت تعداد رواياتها (١٥٩) بما فيها أقوال مالك.

٧ ـ رواية يحيى بن عبدالله بن بكير القرشي المخزومي (ت ٢٣١).

وقد تكلم في سماعه للموطأ عن مالك.

قال مسلمة بن القاسم: تكلم فيه؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب بن أبي حبيب. وحبيب هذا كان مجروحاً. ولكن نفى هذا القاضي عياض.

فقد وري عنه أنه قال: عرضت الموطأ على مالك أربع عشرة مرة. وفي رواية: سبع عشرة.

وقد طبع ملخص لهذه الرواية، بتلخيص المهدي بن تومرت، في الجزائر في مجلد.

ويقوم بتحقيق الكتاب كاملاً على عدة نسخ خطية عبدالمجيد تركي، كما ذكر في مقدمته لرواية القعنبي.

٨ ـ رواية عبدالرحمن بن القاسم المصري (ت ١٩١).

وهو أول من دون مذهب مالك في «المدونة».

وقد طبع ملخص لروايته، بتلخيص أبي الحسن القابسي (ت ٤٠٣)، وحققها محمد علوي المالكي، وصدرت في مجلد، عن دار الشروق، بيروت .

ثم أعيد طباعته مؤخراً وصدر عن المجمع الثقافي في أبوظبي .

وذكر محقق رواية القعنبي أن له نسخة في المكتبة الأثرية في القيروان.

٩ ـ رواية ابن وهب: عبدالله بن وهب المصري (ت ١٩٧).

وهو من أثبت الرواة في مالك. وسمع منه من سنة ١٤٨ هـ إلى أن مات.

ويوجد نسخة خطية لروايته في إحدى مكتبات تونس، وتقع في ١٨٨ ورقة. كما في مقدمة رواية القعنبي.

هذه أشهر روايات الموطأ، والتي وجد لها نسخ خطية، وطبع بعضها.

وهناك روايات أخرى، لا نعلم عن وجود نسخ لها، منها: رواية عبدالله بن يوسف التنيسي، وسيعد بن عفير الأنصاري، ومعن بن عيسى المدني، ومصعب بن عبدالله الزبيري، ومحمد بن المبارك الصوري، وسليمان بن برد، وأبي حذافة السهمي، ويحيى بن يحيى التميمي. (راجع أوجز المسالك ١/ ٣٦_٣٩).

أوجه الاختلاف بين روايات الموطأ:

يوجد بن روايات الموطأ عدة أوجه من الاختلافات، ومن أهمها:

١ـ الاختلاف في وضع الكتب والأبواب، من حيث التقديم والتأخير، أو الزيادة والنقص.

٢ـ الاختلاف في تسمية تراجم الكتب والأبواب.

٣ـ الاختلاف في عدد الروايات، سواءً المرفوعة، أو المرسلة، أو البلاغات، أو غيرها.

٤ـ الاختلاف في نوعية الروايات، فبعضها يرد فيه أحد الأحاديث مرسلاً، بينما يرد في أخرى مسنداً، وبعضها فيه روايات عن غير الإمام مالك، كما في رواية محمد بن الحسن الشيباني، ونحو ذلك.

٥ـ الاختلاف في ألفاظ الأحاديث والروايات بأنواعها، وفي أقوال الإمام مالك.

أسباب اختلاف الروايات:

لعل السبب في اختلاف روايات الموطأ يعود إلى ثلاثة أمور:

١ـ اختلاف الأزمنة التي أخذ فيها كل راوٍ روايته عن الإمام مالك، حيث تقدم أن مالكاً كان ينقح كتابه بين فترة وأخرى، ولذا كان من الطبيعي اختلاف رواية كل راوٍ عن الآخر، لأن هؤلاء الرواة لم يأخذوا عنه في وقت واحد جميعاً، كما هو معلوم.

٢ـ أن الرواة كانوا يروون الحديث بالمعنى، فكل راو يذكره بلفظ غير الآخر، مع اتحادهم في معنى الحديث، وهذا أمر جائز، وهو ما يفعله كثير من الرواة. ولذا لا يستغرب عدم اتحادهم في ألفاظ الحديث، بل المتوقع اختلافهم في هذا الأمر.

٣ـ تفاوت الرواة في قدرتهم على الكتابة عن مالك، فقد يكونوا في مجلس واحد، ولكن يتفاوتون في مقدرتهم على سرعة الكتابة، ولذا قد يفوت بعضهم شيئاً من الروايات، فتأتي روايته ناقصة عن الآخر.

وهناك كتب اعتنت ببيان اختلاف الموطآت، سيأتي ذكرها في المؤلفات حول الموطأ.

المؤلفات حول الموطأ:

لقد اعتنى عدد كبير من العلماء بكتاب الموطأ، وكثرت الكتب التي تكلمت عنه، بحيث يمكن أن يقال إنه لم يلق بعد الصحيحين من الكتب من العناية مثل ما لقيه كتاب الموطأ.

قال القاضي عياض: لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ.

وذكر في ترتيب المدارك أكثر من تسعين كتاباً ألفت حول الموطأ.

ويمكن تقسيم هذه المؤلفات إلى أكثر من قسم، فمنها:

المؤلفات في شروح الموطأ:

ولعل المؤلفات في شرحه من أكثر ما ألف حوله، ومن أشهر هذه الشروح المطبوعة:

١ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ ابن عبدالبر (ت ٤٦٣).

وهذا الكتاب من أشهر المؤلفات عن الموطأ، وقد رتبه على شيوخ مالك، وتكلم فيه على شرح الحديث وفقهه، وعلى أسانيده وما فيها من اختلافات، ونحو ذلك.

وكل من جاء بعده ممن ألف حول الموطأ فقد أعتمد على هذا الكتاب.

وقد طبع الكتاب في المغرب، وصدر في ٢٤ مجلداً مع مجلدين للفهارس.

واختصر ابن عبدالبر هذا الكتاب في «تجريد التمهيد» أو ما يسمى بـ: «التقصي لحديث الموطأ».

ونظراً لصعوبة ترتيبه فقد أعاد ترتيبه غير واحد من المعاصرين على ترتيب أبواب الموطأ.

٢ـ الاستذكار، لابن عبدالبر أيضاً، وهو شرح للموطأ، ولكنه اعتنى فيه بالجانب الفقهي، وذكر مذاهب الفقهاء. ورتبه على أبواب كتاب الموطأ.

وقد طبع قديماً بعض الكتاب. ثم طبع كاملاً مؤخراً، وصدر له أكثر من طبعة.

٣ـ المنتقى في شرح الموطأ، لأبي الوليد الباجي: سليمان بن خلف (ت ٤٧٤).

وقد اختصره مؤلفه من كتاب آخر له اسمه «الاستيفاء» كما ذكر في مقدمه الكتاب.

وقد طبع الكتاب قديماً في أربعة مجلدات.

٤ـ القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لأبي بكر العربي (ت ٥٤٣).

طبع في ثلاثة أجزاء، وصدر عن دار الغرب الإسلامي.

وحقق جزء من الكتاب كرسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، عام ١٤٠٦هـ.

٥ـ تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك، للإمام السيوطي (ت ٩١١).

وهو مختصر من كتابه «كشف المغطى عن الموطأ».

وهو مطبوع عدة مرات، بعضها صدر في مجلد واحد، وبعضها في مجلدين .

٦ـ أوجز المسالك إلى موطأ مالك، للكاندهلوي، طبع قديماً، ثم طبع طبعة جديدة بتحقيق د. تقي الدين الندوي، وصدر عن دار القلم .

وجميع هذه الشروح المتقدمة، اعتمدت رواية يحيى بن يحيى الليثي.

ومن الشروح على وراية محمد بن الحسن:

٧ـ فتح المغطا شرح الموطأ، لعلي القارئ الهروي (ت ١٠١٤).

٨ـ التعليق الممجد على موطأ محمد، لعبدالحي اللكنوي (ت١٣٠٧).

المؤلفات في بيان اختلاف الموطآت:

يوجد عدد من المصنفات التي اعتنت بأوجه الاختلافات بين روايات الموطأ، وسنكتفي بالمطبوع من هذه المؤلفات، فمن أشهرها:

١ـ التمهيد، لابن عبد البر، فهو يذكر عقب كل حديث اختلاف رواة الموطأ.

٢ـ تجريد التمهيد، ويسمى: التقصي لحديث الموطأ، وهو لابن عبدالبر أيضاً.

٣ـ أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها، للإمام الدار قطني.

٤ـ مسند الموطأ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الجوهري الغافقي.

ويضاف إلى هذه الكتب معظم المؤلفات التي شرحت الموطأ، حيث يذكر مؤلفوها اختلاف الروايات عند شرحهم لكل حديث.

المؤلفات في أطراف الموطأ: ومنها:

١ـ أطراف الموطأ، للإمام الدارقطني (ت ٣٨٥).

ذكره الذهبي في السير، فقال: عمل الدارقطني أطراف جميع ذلك ـ يعني المتصل والمنقطع ـ في جزء كبير، فشفى وبيّن.

٢ـ الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، لأبي العباس أحمد بن طاهر الداني (ت ٥٣٢).

وقد طبع مؤخراً بتحقيق رضا الجزائري، وعبدالباري عبدالحميد، وصدر عن مكتبة المعارف في خمسة مجلدات .

٣ـ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢).

وقد رتب فيه أطراف عشرة كتب، منها كتاب الموطأ لمالك. وهو مطبوع.

المؤلفات في رجال الموطأ. ومنها:

١ـ التذكرة في رجال العشرة، للحسيني (ت ٧٦٥).

وقد ترجم في كتابه هذا لرجال الكتب الستة، إضافة إلى رجال كتب الأئمة الأربعة.

وهو مطبوع، بتحقيق رفعت فورزي، في ٤ مجلدات.

٢ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢).

ترجم فيه لرجال الأئمة الأربعة ممن لم يترجم لهم في تهذيب التهذيب. وهو مطبوع أكثر من طبعة، من أفضلها الطبعة التي بتحقيق د. إكرام الله إمداد الحق، وصدرت عن دار البشائر.

٣ـ التعريف بمن ذكر في الموطأ من النساء والرجال، لابن الحذاء، تحقيق محمد عز الدين المعيار وقد طبعته وزارة الأوقاف بالمغرب، ٣ ج. (رسالة دكتوراه).

٤ـ إسعاف المبطأ في رجال الموطأ، للإمام السيوطي (ت ٩١١).

وهو مطبوع في آخر كتابه المتقدم «تنوير الحوالك». كما طبع في آخر بعض الطبعات لرواية يحيى.

المؤلفات في شيوخ الإمام مالك:

وفي ذلك أيضاً عدة مؤلفات، وطبع منها:

أسماء شيوخ مالك، لابن خلفون الأندلسي (ت ٥٥٥).

وقد طبع أولاً بتحقيق محمد زينهم عزب. ولكن هذه الطبعة سيئة جداً، ولا تخلو كل صفحة من الكتاب من عدة أغلاط وتصحيفات فاحشة.

ثم طبع بعدها بتحقيق عبدالرحمن الشاعر، وصدر عن وزارة العدل بدولة البحرين، وهذه الطبعة أفضل بكثير من السابقة.

ثم صدر له طبعة أخرى جديدة بتحقيق رضا الجزائري، وصدرت عن دار أضواء السلف بالرياض، وهي جيدة أيضاً، ويبدو أن محققها لم يطلع على طبعة وزارة العدل .

المؤلفات في الرواة عن مالك:

وهي كثيرة أيضاً، وطبع منها:

١ـ مجرد أسماء الرواة عن مالك، للحافظ رشيد الدين العطار (ت ٦٦٢).

وقد اختصره مؤلفه من كتاب للخطيب البغدادي في ذلك.

والكتاب مطبوع بتحقيق سالم السلفي، وصدر عن مكتبة الغرباء، بالمدينة النبوية.

وعمل المحقق مستدركاً على المؤلف زاد فيه عدداً من الرواة لم يذكرهم المؤلف.

٢ـ إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٠).

وقد ذكر فيه رواة الموطأ فقط، وبلغوا عنده (٧٩) راوياً.

وقد طبع الكتاب بتحقيق سيد كسروي، وصدر عن دار الكتب العلمية، في مجلد واحد.

٣ـ التعريف بأصحاب مالك، لابن عبدالبر، وقد طبع بتحقيق أحمد المزيدي، وصدر عن مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع .

المؤلفات في غريب الموطأ:

ومن أشهر ما طبع منها:

١ ـ مشارق الأنوار على صحيح الآثار، للقاضي عياض (ت ٥٤٤).

شرح فيه ما وقع في الموطأ والصحيحين من كلمات غريبة. وقد طبع أكثر من مرة.

٢ـ مشكلات موطأ مالك بن أنس، للبطليوسي .

٣ـ التعليق على الموطأ، لهشام بن أحمد الأندلسي، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين .

مؤلفات أخرى:

ومما طبع من المؤلفات مما يتعلق بالإمام مالك وأحاديثه سوى ما تقدم:

١. مسند حديث مالك بن أنس، لإسماعيل بن إسحاق القاضي (ت٢٨٢) .

٢. الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، للإمام الدارقطني (ت٣٨٥).

٣. ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس، لمحمد بن مخلد الدوري (ت ٣٣١).

٤. غرائب حديث الإمام مالك بن أنس، لمحمد بن المظفر البزاز (ت ٣٧٩).
٥. المنتخب من غرائب أحاديث مالك بن أنس، لأبي بكر المقرئ (ت ٣٨١).
٦. بغية الملتمس في سباعيات الإمام مالك بن أنس، للحافظ العلائي (ت ٦٧١).
٧. عوالي الإمام مالك بن أنس، لكل من: هشام بن عمار، وأبي أحمد الحاكم، وزاهر الشحامي، وسليم الرازي، والخطيب البغدادي، وأبي اليمن الكندي، وعمر الحاجب.

وقد طبعت جميعها في كتاب واحد، بتحقيق محمد الحاج الناصر، وصدر في ٤ أجزاء.

الدراسات المعاصرة حول الموطأ:

وهي كثيرة أيضاً، ومن أشهرها:

١. كتاب الموطآت، تأليف نذير حمدان.
٢. أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك، لمحمد علوي المالكي.
٣. مجموعة أبحاث ندوة الإمام مالك المنعقدة في فاس عام ١٤٠٠هـ، طبعتها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في الرباط، وتقع في ٣ أجزاء.
٤. يحيى بن يحيى الليثي وروايته لموطأ الإمام مالك، رسالة ماجستير، في دار الحديث الحسينية بالمغرب، من إعداد محمد حسن شرحبيلي، عام ١٤٠٩هـ.
٥. مرويات الإمام مالك في التفسير، جمع محمد الطرهوني.

مسند الإمام أحمد

ترجمة الإمام أحمد

اسمه ونسبه ولقبه ومولده:

هو: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي البغدادي.

ويلقب: إمام أهل السنة والجماعة.

ولد في بغداد سنة (١٦٤ هـ). وتوفي بها سنة (٢٤١ هـ).

توثيقه وثناء العلماء عليه:

لقد أثنى على الإمام أحمد عدد كبير من الأئمة، سواءً من شيوخه أو تلاميذه.

وقد نقل الذهبي في السيّر عدداً من الأقوال، نقتصر على بعضها، فمن ذلك:

قال الشافعي: خرجت من بغداد فما خلّفت بها رجلاً أفضل، ولا أعلم، ولا أفقه، ولا أتقى من أحمد بن حنبل.

وقال عبدالرازق: ما رأيت أحداً أفقه ولا أورع من أحمد بن حنبل.

وقال إسحاق بن راهويه: أحمد حجة بين الله وبين خلقه.

وقال علي بن المديني: أعزّ الله الدين بالصديق يوم الردة، وبأحمد يوم المحنة.

وقال أبو عبيد: ما رأيت رجلاً أعلم بالسنة منه.

وقال النسائي: جمع أحمد بن حنبل المعرفة بالحديث والفقه الورع والزهد

والصبر.

وقال إسماعيل بن الخليل: لو كان أحمد بن حنبل في بني إسرائيل لكان آية.

شيوخه:

سمع الإمام أحمد من عددٍ كبير من الشيوخ، وفي بلدان متفرقة.

وذكر ابن نقطة في كتاب أفرده لهم أنهم أكثر من (٤٠٠) شيخ.

وأما شيوخه في المسند فذكر الذهبي وغيره أنهم (٢٨٣) رجلاً. (السير، المصعد الأحمد).

وذكر صاحب كتاب «معجم شيوخ الإمام أحمد» أنهم (٢٩٣) شيخ.

وتختلف روايته عن هؤلاء الشيوخ كثرة وقلة.

ويمكن تقسيم روايته عنهم إلى طبقات:

١ـ الطبقة الأولى: وهم من أكثر عنهم، وتجاوزت رواياته عنهم الألف حديث.

ومن هؤلاء: الإمام عفان بن مسلم الصفار، روى عنه (٢٠٠٠) حديث. ووكيع بن الجراح (١٩٠٠). وعبدالرزاق بن همام الصنعاني (١٥٥٠). ويحيى بن سعيد القطان (١٣٣٠).

٢ـ الطبقة الثانية: وهم من كانت روايته عنهم دون الألف وفوق المائتين.

ومن هؤلاء: سفيان بن عيينة روى عنه (٧٦٠). وروح بن عبادة (٧٠٠). وأبومعاوية الضرير (٤٧٠). وأبو داود الطيالسي (٢٣٠). وغيرهم.

٣ـ الطبقة الثالثة: وهم مابين المائة والمائتين.

ومنهم: قتيبة بن سعيد روى عنه (١٨٠). والفضل بن دكين (١٦٠). ويعلى بن عبيد (١٠٠). وغيرهم.

٤ـ الطبقة الرابعة، وهم أصحاب العشرات والآحاد.

ومنهم: الإمام الشافعي، و أبو بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم.

ترك الإمام أحمد الرواية عن من أجاب في الفتنة:

يلاحظ أن الإمام أحمد لم يرو عن غير واحد من الأئمة المشهورين في وقته، مثل الإمام يحيى بن معين، وعلي بن المديني، كما لم يرو عن أبي معمر الهذلي، وأبي كريب، وأبي نصر التمار، مع ثقتهم وجلالتهم.

وكان السبب في هذا أن هؤلاء الأئمة كانوا قد أجابوا في فتنة خلق القرآن، فغضب منهم الإمام أحمد وترك الرواية والتحديث عنهم، بل وحتى الكلام معهم.

وروي عنه أنه قال: لو حدّثت عن أحدٍ ممن أجاب، لحدثت عن أبي معمر وأبي كريب.

وقال أبو زرعة: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن يحيى بن معين ولاعن أحدٍ ممن أمتحن فأجاب. (السير ١١/ ٣٢٢).

بل وكان الإمام أحمد يمنع ابنه عبدالله من الكتابة عمن أجاب في المحنة (تعجيل المنفعة ١/ ٢٥٨).

وهذا الموقف من الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ فيه تشديد ومبالغة، كما نص

على ذلك غير واحد.

قال الإمام الذهبي: هذا أمر ضيّق، ولا حرج على من أجاب في المحنة، بل ولا على من أُكره على صريح الكفر عملاً بالآية، وهذا هو الحق. وكان يحيى ـ رحمه الله ـ من أئمة السنة، فخاف من سطوة الدولة وأجاب تقية. (السير ١١/ ٨٧).

وقال في الميزان ٢/ ٦٥٨: هذا تشديد ومبالغة، والقوم معذورون؛ تركوا الأفضل فكان ماذا ؟.

وقال السبكي ٢/ ٨٢ في ترجمة إبراهيم بن المنذر: كان حصل عند الإمام أحمد منه شيء؛ لأنه قيل خلط في مسألة القرآن، وأرى ذلك منه تقية وخوفاً، ولكن الإمام أحمد شديد في صلابته، جزاه الله عن الإسلام خيراً، ولو كُلِّف الناس ما كان عليه أحمد لم يسلم إلا القليل.

*** ولكن كيف يجاب على وجود روايات لأحمد عن بعض هؤلاء؟.**

يمكن الإجابة على ذلك بالقول: إن هذه الروايات عنهم كانت قبل الفتنة.

فعن عبدالله بن أحمد قال: حدثني أبي، قال: حدثنا علي بن عبدالله، وذلك قبل المحنة.

قال عبدالله: ولم يُحدّث أبي عنه بعد المحنة بشيء.

قال الذهبي: يريد عبدالله بهذا القول أن أباه لم يحمل عنه بعد المحنة شيئاً. (السير ١١/ ١٨١).

وقال العُقيلي: قرأت على عبدالله بن أحمد كتاب «العلل» عن أبيه، فرأيت فيه حكايات كثيرة عن أبيه عن علي بن عبدالله، ثم قد ضرب على اسمه وكتب فوقه: حدثنا رجل، ثم ضرب على الحديث كله.

فسألت عبدالله. فقال: كان أبي حدثنا عنه ثم أمسك عن اسمه، وكان يقول: حدثنا رجل، ثم ترك حديثه بعد ذلك. (الضعفاء٣/ ٢٣٩).

تلاميذه:

لقد سمع من الإمام أحمد عدد كبير من الرواة، وكان يحضر مجلسه الآلاف منهم.

قال الحسن بن إسماعيل: قال أبي: كان يجتمع في مجلس أحمد خمسة آلاف أو يزيدون، أقلّ من خمسمائة يكتبون، والباقون يتعلمون منه حسن الأدب والسمت.

وذكر القاضي ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (٥٧٧) روا منهم، وترجم لهم.

ومن أشهر الرواة عنه:

١. ابنه عبدالله بن أحمد، راوي المسند عن أبيه، وروى عنه أيضاً أكثر كتبه.
٢. ابنه صالح بن أحمد، وهو أكبر أولاده، وقد سمع المسند منه أيضاً، ولكن لم يحدث به.
٣. ابن عمه: حنبل بن إسحاق، وسمع المسند أيضاً.
٤. أبو بكر الأثرم.
٥. أبو بكر المرزوي.
٦. إسحاق بن منصور الكوسج.

وغيرهم كثير من الأئمة الأعلام المشهورين، منهم:

الإمام البخاري، والإمام مسلم، وأبو داود السجستاني، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، وإبراهيم الحربي، ومهنا الشامي، وحرب الكرماني، وخلق سواهم.

وقد جمعهم أبو محمد الخلال في جزء له في ذلك، كما ذكر الذهبي في السير ١١/ ١٨٣.

مؤلفاته:

صنف الإمام أحمد عدداً من المؤلفات القيمة، والتي بلغت أكثر من ثلاثين مؤلفاً. وسنكتفي بذكر المطبوع منها، وهي:

١ ـ فضائل الصحابة.

وهو من رواية ابنه عبدالله، وله فيه زيادات على أبيه، كما أن للقطيعي ـ وهو الراوي عن عبدالله ـ أيضاً زيادات عليهما.

وقد طبع الكتاب من مجلدين بتحقيق وصي الله عباس، وصدر عن جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٢ ـ العلل ومعرفة الرجال.

وهو من رواية ابنه عبدالله عنه.

وقد طبع الكتاب أولاً في تركيا بتحقيق طلعت قوج، وصدر في مجلدين، ولكنها طبعة ناقصة. ثم طبع في أربعة مجلدات، بتحقيق وصي الله عباس، وصدر عن المكتب الإسلامي.

٣ ـ الزهد.

قال ابن خير الإشبيلي: هو عشرون جزءاً. وقال الذهبي: مجلد كبير.

وقال ابن حجر: إنه كتاب كبير يكون في قدر ثلث المسند، مع كبر المسند، وفيه من الأحاديث والآثار مما ليس في المسند شيء كثير. (تعجيل المنفعة ١/ ٢٤٣).

وقد طبع جزء من الكتاب في مجلد واحد بتحقيق محمد السعيد.

ويقوم د. عامر حسن صبري على تحقيق ما وجد من أجزاء مخطوطة له .

وهذا الجزء المحقق لا يمثل إلا قطعة صغيرة من الكتاب؛ بدليل قول الحافظ ابن حجر السابق.

والكتاب من رواية ابنه عبدالله.

٤ ـ كتاب الأشربة.

وهو جزء صغير، من رواية أبي القاسم البغوي عن الإمام أحمد.

وقد طبع أكثر من مرة، من أفضلها الطبعة التي حققها صبحي السامرائي.

٥ ـ الأسامي والكنى.

وهو جزء صغير، ومن رواية ابنه صالح عنه.

وقد طبع بتحقيق عبدالله الجديع، وصدر عن مكتبة دار الأقصى بالكويت.

كما إن هناك كتباً أخرى تُعرف بمسائل الإمام أحمد، فهل هي من تأليفه؟

مسائل الإمام أحمد:

هناك عدة كتب عُرفت بمسائل الإمام أحمد، وهي ليست من تأليفه هو،

وإنما من جمع بعض تلاميذه، كانوا يسألونه عن أشياء فيكتبون ما يجيبهم به، أو يقيدون ما سُئل عنه، أو ما يحدث به أحياناً.

وهذه المسائل كثيرة جداً، وتختلف من حيث الكثرة والقلة.

قال الذهبي: وقد دوّن عنه كبار تلاميذه مسائل وافرة في عدة مجلدات، كالمروذي، والأثرم، وحرب، وابن هانئ، والكوسج. .. الخ.

ثم ساق عدداً كبيراً منهم، ثم قال: وخلق سوى هؤلاء، نقلوا المسائل الكثيرة والقليلة.

ثم قال الذهبي: وجمع أبو بكر الخلال سائر ما عند هؤلاء من أقوال أحمد، وفتاويه، وكلامه في العلل والرجال، والسنة والفروع، حتى حصل عنده من ذلك مالا يوصف كثرة. .. الخ.

وسنكتفي بذكر ما طبع من هذه المسائل، وهي:

١ ـ مسائل الإمام أحمد، براية ابنه عبدالله.

حققها زهير الشاويش، وطبعت في مجلد واحد، وصدرت عن المكتب الإسلامي.

٢ ـ مسائل الإمام أحمد، براوية ابنه صالح.

طبعت أول مرة بتحقيق د. فضل الرحمن دين محمد، وصدرت في ثلاثة أجزاء، عن الدار العلمية بالهند. ثم طبعت مرة ثانية بتحقيق طارق عوض الله، وصدرت في مجلد واحد، عن دار الوطن بالرياض.

٣ ـ مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود السجستاني (صاحب السنن).

طبعت قديماً في مصر بتحقيق محمد رشيد رضا. ولكنها طبعة سيئة كثيرة

السقط والأخطاء. ثم طبعت طبعة جديدة بتحقيق طارق عوض الله، وصدرت في مجلد واحد عن مكتبة ابن تيمية.

٤ ـ مسائل الإمام أحمد، رواية ابن هانئ.

طبعت بتحقيق زهير الشاويش، وصدرت في مجلدين، عن المكتب الإسلامي.

٥ ـ مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، برواية إسحاق الكوسج .

طبعت في دار الهجرة، وصدرت في مجلدين .

كما حققت كرسائل ماجستير في الجامعة الإسلامية، ثم طبعت بعد ذلك .

وأما مسائل أبي بكر الخلال التي ذكرها الذهبي، فلم تصلنا كاملة، وقد طبع بعض الموجود منها أكثر من مرة. كما حقق بعضها كرسائل جامعية في جامعة الإمام.

التعريف بالمسند

اسم الكتاب:

اتفق العلماء على تسميته بـ: «المسند» ولا خلاف في ذلك.

والمسند عند المحدثين هو: الكتاب الذي يجمع أحاديث كل صحابي مع بعضها.

ولكن تختلف المسانيد فيما بينها في طريقة ترتيبها.

بدء تأليفه:

بدأ الإمام أحمد في تصنيف كتابه بعد رجوعه من عند الإمام عبدالرازق، حوالي سنة (٢٠٠).

وقد أودع فيه نحواً من ثلاثين ألف حديث، انتقاها من أكثر من سبعمائة وخمسين ألف حديث.

فقد روي عنه أنه قال: إن هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً.

ترتيب الكتاب:

لما بدأ الإمام أحمد في جمع الكتاب كتبه في أوراق وأجزاء مفرقة، وكان طوال حياته يضيف بعض الأشياء ويمحو بعضها الآخر، ولكنه توفي قبل أن ينقحه ويهذبه.

وقام بترتيبه ابنه عبدالله، وزاد عليه زيادات من روايته عن غير أبيه.

قال الذهبي عن المسند: لم يصنعه هو ولا رتبه، ولا اعتنى بتهذيبه، بل

كان يرويه لولده نسخاً وأجزاء، ويأمره: أن ضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان. (السير ١٣/ ٥٢٢).

وقد رتبه عبدالله ترتيباً غير دقيق، وزاد فيه زيادات من روايته عن غير أبيه.

وقد راعى في ترتيبه عدة اعتبارات، أهمها ما يلي:

١. السابقة إلى الإسلام، فبدأ بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وقدّم الخلفاء الأربعة.
٢. ثم شرف القرابة للنبي ﷺ، فذكر مسانيد أهل البيت، وبني هاشم، ومسند ابن عباس.
٣. ثم مسانيد المكثرين من الرواية، وهم: أبو هريرة، وابن مسعود، وأبو سعيد الخدري، وجابر بن عبدالله، وعبدالله بن عمر، وأنس بن مالك.
٤. ثم على بلدان الصحابة، وبدأ بالمكيين، ثم الشاميين، ثم الكوفيين، ثم البصريين، ثم مسند الأنصار.
٥. ثم مسانيد النساء الصحابيات، وقدّم مسند عائشة رضي الله عنها.

إلا أنه كما تقدم فإن هذا الترتيب لم يكن دقيقاً، ومن ثمّ وقع تكرار وتداخل كبير في بعض المسانيد، وقد يكون للصحابي أكثر من نسبة فتوجد روايته في أكثر من موضع.

قال ابن عساكر: خُلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين، ولم يحصل التمييز بين روايات الكوفيين والبصريين، بل قد امتزج فيه بعض أحاديث الرجال بأحاديث النسوان، واختلطت مسانيد القبائل بمسانيد أهل

البلدان، وكثر فيه تكرار الحديث المُعاد المروي بعينه بالمتن والإسناد، حتى ربما أُعيد الحديث الواحد فيه ثلاث مرات لغير فائدة من إعادته، بل مجرد تكرار. .. الخ. (ترتيب أسماء الصحابة ص٣٣).

وهذا ما دعاه إلى تأليف كتابه: «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند».

وقال الذهبي: قدّر الله أن الإمام قطع الرواية قبل تهذيب المسند، وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة، فتجد في الكتاب أشياء مكررة، ودخول مسند في مسند، وسند في سند، وهو نادر. (المصعد الأحمد ١١).

وقال الدهلوي: وكان الإمام أحمد جمعه على طريق البياض ولم يهذبه، ولم يرتبه، حتى رتبه بعده ولده عبدالله، لكن أخطاء فيه كثيراً، حيث أدخل المدنيين في الشاميين والعكس. (الحطة ص٢٢٣).

ومن الأمثلة على ذلك:

مسند أوس الثقفي، ولقيط بن صبرة، ذُكرا في مسند الشاميين، وفي مسند المدنيين.

ومن الأحاديث المكررة بسندها ومتنها:

حديث حابس الطائي في صلاة الناس في مقدم المسجد، تكرر في ٤/ ١٠٥، وفي ٤/ ١٠٩.

وحديث عبدالله بن حوالة: « من نجا من ثلاث فقد نجا » تكرر في ٤/ ١٠٥، وفي ٤/ ١١٠.

سبب وجود هذا التكرار:

ومما تقدم يمكن القول بأن وجود هذا التكرار والتداخل في المسند يعود إلى سببين:

١. إن الإمام أحمد توفي قبل أن ينقح الكتاب ويهذبه.

٢. وجود أكثر من نسبة للصحابي أحياناً، مما يؤدي إلى جعل مسنده في موضعين.

تجزئة المسند:

اختلفت أقوال العلماء في تحديد عدد أجزاء المسند:

فقال ابن خير الإشبيلي في فهرسته: إنه يقع في (١٢٧) جزء.

وقال أبو موسى المديني: أنه في (١٥٠) جزء.

ونقل ابن طولون عن عبدالغني المقدسي أنه في (١٧٢) جزء. (خصائص المسند ص ١١).

وكذا قال عبدالعزيز الدهلوي في بستان المحدثين (الحطة ص ٢٢٣).

وذكر الدهلوي أن الذي قام بتجزئة المسند هو ابن المذهب، الراوي له عن القطيعي.

ولعل السبب في هذا الاختلاف يعود إلى اختلاف الناسخين، أو إلى سقوط بعض الأجزاء عند بعض العلماء، فيكون العدد عنده أقل من غيره.

عدد الأحاديث في المسند:

اختلف العلماء في تحديد عدد الأحاديث التي في المسند:

فذكر أبو موسى المديني إنها أربعون ألف، وقيل: ثلاثون ألفاً.

وقال ابن عساكر إنها (٣٠.٠٠٠) سوى المكرر، وسوى زيادات عبدالله.

(ترتيب أسماء الصحابة)

وقال ابن الجوزي، والسعدي، والدهلوي: إن عددها (٣٠.٠٠٠) حديث، ومع زيادات ابنه عبدالله (٤٠.٠٠٠) حديث. (الجوهر المحصل ص٦٠، ص٢٢٣، ٢٦٠).

وقال ابن الملقن، والحسيني: عدد أحاديثه أربعون ألفاً، بزيادات ابنه عبدالله. (البدر المنير ١/ ٣٩٨)

وقال صاحب مسند الفردوس: يقال إنه ضمّنه خمسين ألف حديث. (البدر المنير ١/ ٣٩٩).

وقال السفاريني إن عددها (٣٠.٠٠٠) سوى المكرر، والذي يبلغ (١٠.٠٠٠) وسوى زوائد عبدالله التي تبلغ (١٠.٠٠٠). (شرح ثلاثيات المسند ١/ ١٧).

ولما تقدم فلعل الأقرب إن عدد أحاديثه حوالي (٣٠.٠٠٠) حديث دون المكرر.

وقد بلغت الأحاديث في الطبعة الأخيرة، وهي طبعة مؤسسة الرسالة (٢٧.٦٤٧)

هل حوى المسند جميع الأحاديث المقبولة:

روي عن الإمام أحمد ما يشير إلى هذا:

فعن حنبل بن إسحاق قال: قال الإمام أحمد: إن هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه و إلا فليس بحجة.

وقال أيضاً: عملت هذا الكتاب إماماً إذا اختلف الناس في سنةٍ عن

رسول الله ﷺ رُجع إليه.

*** ولكن كيف يجاب على وجود أحاديث صحيحة ليست في المسند ؟**

يمكن الجواب على ذلك بما يلي:

قول الإمام الذهبي: هذا القول منه على غالب الأمر، و إلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في المسند.

وقال ابن الجزري: يريد أصول الأحاديث، وهو صحيح، فإنه ما من حديث غالباً إلا وله أصل في المسند.

وقال ابن كثير: وقد فاته أحاديث كثيرة جداً، بل قيل إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مائتين (اختصار علوم الحديث٣٢).

عدد الصحابة في المسند:

بلغ عددهم عند الحافظ ابن عساكر في كتابه «ترتيب أسماء الصحابة» قرابة (١٠٥٦) حسب ترقيم المحقق، بما فيهم النساء والمبهمين.

وقال أبو موسى المديني: إن عددهم (٧٠٠) رجل، ومن النساء أكثر من مائة.

وذكر ابن الجزري في المصعد الأحمد أنهم قرابة (٨٠٠) من الصحابة، سوى الأبناء والمبهمين. وبلغوا حسب ترقيم الشيخ الألباني (٩١٥) صحابي.

ولعل السبب في هذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف النسخ عند كل

منهم، أو بسبب تكرار بعض المسانيد عند بعضهم.

أقسام الحديث في المسند:

تنقسم أحاديث المسند إلى عدة أقسام:

١ـ ما رواه عبدالله بن أحمد عن أبيه سماعاً منه. وهو أكثر الكتاب.

وهو الذي يقول في أول سنده: حدثنا عبدالله، حدثنا أبي.

٢ـ ما رواه عبدالله عن أبيه وغيره، ويبلغ عدد هذه الأحاديث أكثر من تسعمائة حديث.

وفيها يقول عبدالله: حدثنا أبي وفلان.

أو يقول: حدثنا أبي. ثم يسوق إسناده، ثم يقول: وحدثناه فلان.

٣ ـ ما رواه عبدالله عن غير أبيه. وهو المسمى عند المحدثين: «زوائد عبدالله».

وفيها يقول عبدالله: حدثنا فلان، ولا يذكر أباه.

وقد جمعها د. عامر صبري فبلغت (٢٣٠) حديثاً.

٤ ـ ما رواه عبدالله عن أبيه وجادة، ولم يسمعها منه. وعددها حوالي (٢٠٠) حديث.

وفيها يقول عبدالله: وجدت في كتاب أبي بخط يده. أو نحو ذلك.

٥ ـ ما قرأه عبدالله على أبيه، ولم يسمعه منه. وهي قليلة.

وفيها يقول عبدالله: قرأت على أبي.

٦ ـ ما رواه عبدالله عن أبيه في غير المسند، ثم نقله عبدالله إلى المسند، وهو نادر.

ومن ذلك ما جاء في المسند ٥/ ٩٦ قال: حدثنا أبي، حدثنا علي بن ثابت، عن ناصح. .. ثم ذكر حديثاً.

وقال عبدالله: وهذا الحديث لم يخرجه أبي في مسنده من أجل ناصح؛ لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه علي في النوادر.

وقال في ٤/ ١٠٣: حدثني أبي ـ أملاه علي من النوادر ـ قال: كتب إلي أبو توبة. .. الخ.

٧ ـ ما رواه أبو بكر القطيعي عن غير عبدالله وأبيه.

وقد ذكر بعض المتأخرين أن للقطيعي زوائد على المسند، وهي المعروفة بزوائد القطيعي.

وقال صاحب الفتح الرباني إن عددها قد بلغ (١١) حديثاً.

وقد رد على هذه الدعوى الشيخ الألباني في رسالة خاصة أسماها «الذب الأحمد على مسند الإمام أحمد» طبعت أخيراً. ود. عامر حسن صبري في مقدمة كتابه «زوائد عبدالله بن أحمد».

وذكرا أن الصحيح عدم وجود زيادات للقطيعي على المسند إلا في حديث واحد، أورده متابعة لحديث ساقه من طريق الإمام أحمد.

راجع لما تقدم مقدمة زوائد عبدالله ص١١٧، والفتح الرباني ١/ ١٩.

رواة المسند:

ونعني بهم الرواة الذين وصل المسند إلينا عن طريقهم.

وقد روى المسند عن الإمام أحمد وقت جمعه، ثلاثة من الرواة، وهم: ابنه عبدالله، وابنه صالح وابن عمه حنبل بن إسحاق.

فعن حنبل بن إسحاق، قال: جمعنا أحمد بن حنبل، أنا، وصالح، وعبدالله، وقرأ علينا المسند ما سمعه منه غيرنا.

ولكن لم يُحدّث به منهم إلا ابنه عبدالله (ت ٢٩٠). وله علية زيادات كثيرة كما تقدم.

ورواه عن عبدالله أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي (ت ٣٦٨).

ورواه عنه أبو علي الحسن بن علي البغدادي الواعظ، المعروف بابن المذهب (ت ٤٤٤)

ورواه عنه أبو القاسم هبة الله بن محمد الشيباني، المعروف بابن الحصين (ت ٥٢٥).

وعن ابن الحصين اشتهرت رواية المسند، ورواه عنه عدد كبير من الأئمة الحفاظ.

درجة أحاديث المسند:

هناك أكثر من قول في درجة أحاديث المسند:

١ـ فذهب قوم إلى أن جميع ما في المسند من أحاديث صحيحة أو مقبولة. فمن ذلك:

قال أبو موسى المديني: لم يخرج إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طُعن في أمانته.

وأشار في موضع آخر: إلى أن الإمام أحمد في مسنده قد احتاط فيه إسناداً ومتناً، ولم يورد فيه إلا ما صحّ عنده. (خصائص المسند ١٦، ١٤).

وقال السيوطي في مقدمة الجامع الكبير: وكل ما في مسند أحمد فهو

مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقترب من الحسن.

وقال الصنعاني في مقدمة سبل السلام: هذا أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً وانتقاءً، فإنه لا يُدخل فيه إلا ما يحتج به.

وذهب جماعة من الأئمة إلى أن الإمام أحمد لا يروي إلا عمن هو ثقة عنده.

٢ ـ وذهب قوم إلى أن في المسند أحاديث موضوعة.

منهم الإمام ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات»، والإمام العراقي في رسالة له في ذلك، والحافظ ابن كثير في كتابه «اختصار علوم الحديث».

٣ ـ وذهب قوم إلى التوسط في ذلك.

فقالوا: يوجد في المسند أحاديث ضعيفة، وقد يوجد فيه الضعيف جداً، ولكنه قليل.

قال عبدالله بن أحمد: هذا المسند أخرجه أبي من سبعمائة ألف حديث، وأخرج فيه أحاديث معلولة، بعضها ذكر عللها، وسائرها في كتاب «العلل» لئلا يخرَّج في الصحيح. (فهرسة ابن خير ١٤٠).

وقال ابن تيمية: وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف.

وقال أيضاً: وقد يروي الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم، لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك، ليُعتبر بها ويستشهد بها. (منهاج السنة ٤/ ٢٧، ١٥).

وقال الذهبي: فيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر. (السير ١١/ ٣٢٩).

وقال ابن رجب: والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين، والذين كثُر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويُحدّث عمن دونهم في الضعف، مثل من في حفظه شيء، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه. (شرح العلل، ١/ ٣٨٦).

وقال الحافظ ابن حجر: ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة، وكذا في شيوخه... والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها، ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي منها بعدة بقية. (مقدمة تعجيل المنفعة).

وخلاصة ما تقدم أن أحاديث المسند ليست كلها صحيحة، ولكن يوجد فيها الضعيف، وقد يوجد الضعيف جداً، ولكنه نادر، كما تقدم من أقوال العلماء.

*** ولكن ما الذي جعل الإمام أحمد يدخل في المسند أحاديث ضعيفة؟**

ولعل ذلك يعود إلى عدة أسباب، نذكر منها ما يلي:

أسباب وجود الضعف في المسند:

١ ـ أن يكون هذا الحديث أو رده للمتابعة والاستشهاد.

يدل على ذلك قوله: ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا

للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غير يشدّه، لا أنه حجه إذا انفرد.

وقال: كنت لا أكتب حديث جابر الجعفي، ثم كتبته اعتبر به. (شرح علل الترمذي ١/ ٣٨٥).

وتقدم قول ابن تيمية، والحافظ بن حجر: والضعاف إنما يوردها للمتابعات.

٢ـ أن يكون الحديث في فضائل الأعمال، أو المغازي، ونحوها:

لما روى النوفلي عنه أنه قال: إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكماً أو يرفعه، تساهلنا في الأسانيد.

وقال: الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها، حتى يجئ فيه حكم. (الكفاية ٢١٣).

وقال أيضاً: ابن إسحاق رجل تُكتب عنه هذه الأحاديث ـ يعني المغازي ونحوها ـ، وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا ـ وقبض أصابع يده الأربعة ـ. (فتح المغيث ١/ ٢٦٧).

٣ ـ أو أن هذا الحديث الضعيف لا يوجد في الباب غيره، ولم يرد خلافه.

لما روي عنه أنه قال: والحديث الضعيف أحبّ إليّ من الرأي.

وفي رواية: ضعيف الحديث أحب إلينا من رأي الرجال. (القول البديع ٢٥٥).

وقوله لابنه عبدالله: قصدتُ في المسند الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله تعالى، ولو أردت أن أقصد ما صحَّ عندي لم أرو في هذا المسند

إلا الشيء بعد الشيء، ولكن يا بُني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه. (خصائص المسند ٢١)

وقال ابن رجب: وكان الإمام أحمد يحتج بالضعيف الذي لم يرد خلافه (شرح العلل ٢٥٩).

وقال ابن القيم: وللضعيف عنده مراتب، إذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماع على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس (إعلام الموقعين ١/ ٣١).

٤ـ وقد يكون كتبه لينظر فيه، وتوفي قبل أن يخرجه من المسند، أو أمر بإخراجه ونُسي .

كما قال الحافظ ابن حجر: وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها، ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي منها بعده بقية. (مقدمة تعجيل المنفعة) .

وذكر إخراجه لحديث ضعيف، ثم قال: والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه، فتُرك سهواً، أو ضُرب وكُتب من تحت الضرب. (القول المسدد ٢٣).

٥ـ وقد يكون هذا الضعيف ثقة عنده، وإن كان غيره ضعيفاً.

معنى الضعيف عند الإمام أحمد.

تقدم أن الإمام أحمد يأخذ بالحديث الضعيف أحياناً.

وقد يقول قائل: كيف يأخذ به وهو ضعيف ؟

فالجواب: إن الضعيف الذي يحتج به الإمام أحمد إنما يريد به ما هو

حسن أو قريب من الحسن، وليس مراده الضعيف على ما اشتهر عند من جاء بعده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف، الذي ليس بصحيح ولا حسن، فقد غلط عليه، ولكن كان في عُرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يُحتج به، وإلى ضعيف حسن. .. فهذا وأمثاله يسميه أحمد ضعيفاً ويحتج به، ولهذا مثّل أحمد الحديث الضعيف الذي يُحتج به بحديث عمرو بن شعيب.

ثم قال: ولهذا يوجد في كلام أحمد وغيره من الفقهاء أنهم يحتجون بالحديث الضعيف، كحديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهجري وغيرهما، فإن ذلك الذي سمّاه أولئك ضعيفاً هو أرفع من كثير من الحسن، بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحاً. (الفتاوى ١٨/ ٢٥).

وقال ابن رجب: ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن. (شرح العلل ٢٥٩).

وقال ابن القيم: وليس المراد بالضعيف عنده الباطل، ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف. .. الخ (إعلام الموقعين ١/ ٣١).

* هل في المسند أحاديث موضوعة ؟

أول من أشار إلى ذلك الإمام ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» حيث أورد فيه (٣٨) حديثاً من المسند وذكر أنها موضوعة.

وتقدم قول الذهبي: وفيه أحاديث شبه موضوعة. (السير ١١/ ٣٢٩).

وقال العراقي: فيه أحاديث موضوعة جمعتها في جزء (التقييد والإيضاح ٥٧).

وبالغ ابن دحية في ذلك فقال عن أحاديث المسند: أكثرها لا يحل الاحتجاج به، (نكت الزركشي ١/ ٣٥٤).

وقد رد على هذه الدعوى غير واحد.

فأنكر أبو العلاء الهمذاني أن يكون في المسند حديث موضوع.

وعرض ابن تيمية لقول ابن الجوزي والهمذاني، ثم قال: لا منافاة بين القولين؛ فإن الموضوع في اصطلاح ابن الجوزي هو الذي قام دليل على أنه باطل، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه، وأما أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع المختلف المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب. (الفتاوى ١/ ٢٤٨).

وألف الحافظ بن حجر كتاباً في الرد على ذلك سماه «القول المسدد في الذب على المسند»، أورد فيه الأحاديث التي ذكرها العراقي، وزاد عليها ما ذكره ابن الجوزي، وأجاب على كل حديث منها.

قال الحافظ ابن حجر: ثم تعقبت كلام ابن الجوزي فيها حديثاً حديثاً، وظهر من ذلك أن غالبها جياد، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها،

بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعاً، إلا الفرد النادر، مع الاحتمال القوي في دفع ذلك. (مقدمة تعجيل المنفعة ١/ ٢٤١).

ثم جاء السيوطي فعمل ذيلاً على كتاب ابن حجر سماه «القول الممهد» استدرك فيه ما فات ابن حجر من الأحاديث التي ذكرها ابن الجوزي، وأجاب عليها.

وكذلك عمل الشيخ محمد المدراسي، حيث عمل ذيلاً على كتاب ابن حجر، ولم يكن اطلع على كتاب السيوطي، فذكر ما فاته من أحاديث، وأجاب عنها.

وخلاصة ما تقدم:

أن يقال: إنه يمكن الجواب على هذه الدعوى من خلال عدة أمور:

١. أنه لا يُسلم لابن الجوزي أن الأحاديث التي أوردها كلها موضوعة، إذ تبين أن غالبها جياد، كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر.
٢. أن الموضوع عند الجوزي لا يريد به معنى الموضوع اصطلاحاً من أنه المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، كما قرر ذلك ابن تيمية.
٣. أنه لو وجد شيء بعد ذلك، فهو نادر، وقطرة في بحر، كما قرر الذهبي، ولعله مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه وإخراجه من المسند، ولكنه لم يُخرج.

المؤلفات حول المسند:

يمكن تقسيم المؤلفات حول المسند إلى أكثر من نوع، فمنها:

المؤلفات في ترتيب المسند:

تقدم القول أن الإمام أحمد توفي قبل أن ينقح الكتاب، وأن الكتاب وقع

فيه تداخل في المسانيد، وتكرار في بعضها، وغير ذلك، مما جعل الحاجة ماسة إلى ترتيبه وتقريبه لكي يسهل الانتفاع به.

وهذا ما دعى غير واحد من العلماء إلى تقريب الكتاب، وإعادة ترتيبه، وتيسير سبل الاستفادة منه.

وقد ألف في تريبه عدة أنواع من المؤلفات:

أ . المؤلفات في ترتيبه على الأطراف:

ومن أشهرها:

١ـ كتاب ترتيب المسند، لابن المحب الطبري: محمد بن عبدالله بن الصامت (ت ٧٨٩).

ذكره ابن الجزري في «المصعد الأحمد» وقال: رتبه على معجم الصحابة، ورتب الرواة كذلك كترتيب كتاب الأطراف، تعب فيه تعباً كثيراً.

٢ـ جامع المسانيد، للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤).

استفاد من كتاب ابن المحب السابق، وزاد عليه أحاديث كتب أخرى، ورتبه على مسانيد الصحابة.

وقد طبع الكتاب أولاً بتحقيق عبدالمعطي قلعجي، وصدر في (٣٧) مجلد.

ثم طبع بتحقيق عبدالملك بن دهيش، في (١٢) مجلد. وهذه الطبعة أفضل وأكمل من السابقة.

٣ـ إطراف المُسند المُعتلي بأطراف المسند الحنبلي، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢).

رتبه على أسماء الصحابة، ورتب الرواة عنهم على حروف المعجم.

وقد طبع الكتاب بتحقيق زهير الناصر، وصدر في عشرة أجزاء.

٤ـ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ ابن حجر أيضاً.

ذكر فيه أطراف عشرة كتب، ومنها المسند.

وقد كان ألف أطراف المسند أولاً، ثم لما ألف إتحاف المهرة رأى أن يضيف أطراف المسند معه.

وقد طبع الكتاب مؤخراً وصدر عن وزارة الشئون الإسلامية في (١٨) جزء.

ب. المؤلفات في ترتيبه على الأبواب:

١ـ الكوكب الدراري في تريب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري، لابن عروة الحنبلي(ت ٨٣٧).

رتب مؤلفه المسند على أبواب صحيح البخاري، وشرحه أيضاً، فجاء شرحاً حافلاً كبيراً جداً، ووقع في مائة وعشرين مجلداً.

ويوجد بعض أجزاء الكتاب مخطوط في الظاهرية، وفي دار الكتب المصرية.

ويمتاز الكتاب بأنه أودع فيه مؤلفات كاملة لبعض الأئمة، قد تكون مفقودة أحياناً.

٢ـ تهذيب المسند وترتيبه على الأبواب، لابن زُريق الحنبلي (ت ٨٤١). وهو مفقود.

٣ـ الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، للشيخ أحمد البناء (ت ١٣٧١).

رتب المسند على الأبواب، وشرحه شرحاً يسيراً.

وهو مطبوع في ٢٤ جزء، واعتمد على الطبعة الميمنية والتي سيأتي ذكرها.

ج . المؤلفات في ترتيبه على حروف المعجم، ومنها:

١ـ ترتيب مسند أحمد على حروف المعجم، لأبي بكر المقدسي الحنبلي (ت ٨٢٠).

يوجد له نسخة خطية في القاهرة، كما ذكر سزكين ٣/ ٢٢١.

٢ـ مرشد المحتار إلى ما في مسند الإمام أحمد بن حنبل من الأحاديث والآثار. للشيخ حمدي السلفي. وهو مطبوع في ثلاثة أجزاء.

٣ـ المنهج الأسعد في ترتيب أحاديث مسند الإمام أحمد، لعبدالله ناصر رحماني.

مطبوع في أربعة أجزاء، ومعه ترتيب أحاديث الفتح الرباني.

٤ـ فهارس المسند، إعداد أبو هاجر محمد السعيد زغلول، مطبوع في مجلد واحد.

د . المؤلفات في ترتيبه على أسماء الصحابة:

* ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند، لابن عساكر (ت ٥٧١). وهو جزء صغير، وقد طبع بتحقيق د. عامر صبري.

المؤلفات في شرح المسند:

١ ـ شرح الكوكب الدراري، لابن عروة الحنبلي، وقد تقدم.

٢ ـ بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، لأحمد بن عبدالرحمن البناء.

وهو شرح مختصر، لكتابه السابق «الفتح الرباني»، وطبعا معاً.

٣ ـ شرح المسند، لأبي الحسن محمد بن عبدالهادي السندي (ت ١١٣٩).

وهو شرح موجز، قال القنوجي إنه نحواً من خمسين كراسة كبار (الحطة ٢٢٤).

ويوجد له أكثر من نسخة خطية، واستفاد منها محققوا طبعة مؤسسة الرسالة.

٤ ـ شرح ثلاثيات المسند، للسفاريني (ت ١١٨٨).

وقد شرح فيه الأحاديث الثلاثية فقط. والكتاب مطبوع في مجلدين.

مختصرات المسند:

١ـ مختصر المسند، لابن الملقن: عمر بن علي الشافعي (ت ٨٠٥).

٢ـ الدر المنضد من مسند أحمد، لابن الشماع عمر بن أحمد الحلبي (ت ٩٣٦).

زوائد المسند:

١ ـ غاية المقصد في زوائد المسند، للهيثمي (ت ٨٠٧).

أفرد فيه زوائد المسند على الكتب الستة. وهو مطبوع.

ثم أدرجه بعد حذف أسانيده في كتابه «مجمع الزوائد».

٢ ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري.

جمع في زوائد عشرة مسانيد، ومنها مسند الإمام أحمد. وهو مطبوع .

تراجم رجال المسند:

١ـ الإكمال في تراجم من له رواية في مسند الإمام أحمد ممن ليس في تهذيب الكمال، لشمس الدين محمد بن علي الحسيني (ت ٧٦٥).

وقد طبع الكتاب أكثر من مرة.

٢ـ التذكرة في رجال العشرة، للحسيني أيضاً.

وقد طبع بتحقيق رفعت فوزي، وصدر في أربعة أجزاء.

٣ ـ المقصد الأحمد في رجال مسند أحمد، لابن الجزري (ت ٨٣٢).

ذكره مؤلفه في كتابه «المصعد الأحمد». والكتاب مفقود.

٤ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢).

ترجم فيه لرجال الأئمة الأربعة ممن لم يترجم لهم في تهذيب التهذيب، واستفاد من كتاب الحسيني وزاد عليه زيادات كثيرة، ولكن فاته بعض رجال المسند لم يترجم لهم، وعددهم (٣٨) راوياً، كما ذكر محقق الكتاب ١/ ١٩٢.

وقد طبع الكتاب أكثر من مرة، وأفضلها التي بتحقيق إكرام الله إمداد الحق، في مجلدين.

المؤلفات في غريب المسند:

* غريب الحديث على مسند أحمد بن حنبل، لأبي عمر بن عبدالواحد، المعروف بغلام ثعلب ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٢/ ٦٨٢.

المؤلفات في إعرابه.

* عقود الزبرجد على مسند أحمد، للإمام السيوطي (ت ٩١١). وهو مطبوع في مجلدين.

المؤلفات في الدفاع عن المسند:

١ ـ القول المسدد في الذب على المسند، للحافظ بن حجر.

ألفه في الرد على وجود أحاديث موضوعة في المسند كما تقدم، وهو مطبوع.

٢ ـ الذيل الممهد على القول المسدد، للسيوطي. وهو كسابقه.

٣ ـ ذيل القول المسدد، لصبغة الله المدراسي. طبع مع «القول المسدد».

٤ ـ الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد، للشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ.

وقد تقدم الكلام عليه، وهو مطبوع.

المؤلفات في شيوخ الإمام أحمد:

١ ـ شيوخ الإمام أحمد، لابن نقطة.

ذكره ابن الجزري في المصعد الأحمد (١٥)، وأنه جمع فيه شيوخه في المسند وغيره.

٢ ـ معجم شيوخ الإمام أحمد، تأليف د. عامر حسن صبري.

وهو مطبوع، واقتصر على شيوخه في المسند، وبلغوا عنده (٢٩٣).

كتب أخرى حول المسند:

وهي كثيرة، وسنكتفي بما طبع منها.

١ ـ خصائص المسند، لأبي موسى المديني (ت ٥٨١).

٢ ـ المصعد الأحمد في ختم الإمام أحمد، لابن الجزري (ت ٨٣٣).

والكتابان طبعا أولاً في مقدمة المسند بتحقيق الشيخ أحمد شاكر. ثم طبع كل منهما في رسالة مستقلة.

طبعات المسند:

وقد طبع المسند عدة مرات، وسنكتفي بأشهر هذه الطبعات:

١ـ الطبعة الميمنية. وهي أول طبعة للكتاب، والمشهورة عند الإطلاق.

وتقع في ستة أجزاء، وطبع بهامشها منتخب كنز العمال.

ولكن هذه الطبعة كثيرة الأخطاء والسقط، وقد سقط منها قرابة عشرة مسانيد.

والمسانيد الساقطة من هذه الطبعة هي: مسند كلٍ من: بديل بن ورقاء، التلب بن ثعلبة، جبلة بن حارثة، خارجة بن حذافة، ركانه بن عبد يزيد، زراع، علقمة بن أبي رمثة، عمارة بن حزم، عمرو بن حزم، أبي أمامة بن ثعلبة.

وجميع الفارس التي عُملت للمسند اعتمدت على هذه الطبعة.

٢ ـ طبعة الشيخ أحمد شاكر.

وهي طبعة جيدة في الغالب، وكان الشيخ يرحمه الله من البارعين في علم الحديث. ولكنه للأسف لم يكمل هذه الطبعة؛ حيث توفي رحمه الله قبل إتمامها.

وطبع منها (١٧) جزءاً، وتوقف في أثناء مسند أبي هريرة، ويقابل الجزء ٢/ ٣٩٧ من الطبعة السابقة.

وقام بوضع أرقام صفحات الطبعة الميمنية على هوامش هذه الطبعة؛ لكي تتم الاستفادة من الفهارس السابقة التي خرجت للكتاب.

وقد خرّج الأحاديث وحكم عليها ورقمها، وعمل لها فهارس متنوعة.

وقد بدأ د. الحسيني عبدالمجيد هاشم في إكمال عمله، لكنه لم يتمه.

٣ ـ طبعة مؤسسة الرسالة.

وهي بتحقيق شعيب الأرناؤط، ومجموعة من المحققين.

وقد استفادوا من الطبعات السابقة، وجمعوا عدداً من المخطوطات، مما لم تتيسر لمن قبلهم.

وقد وضعوا أرقام صفحات الطبعة الميمنية على هوامش هذه الطبعة، كما عمل الشيخ شاكر؛ لكي تتم الاستفادة من الفهارس السابقة التي خرجت للكتاب.

كما ميّزوا زوائد عبدالله بن أحمد بوضع دوائر سوداء قبل الحديث.

وقاموا بتخريج الأحاديث، والحكم على أسانيدها، ووضع فهارس لها في آخر كل جزء.

وعموماً فطبعتهم هذه من أفضل الطبعات الموجودة حتى الآن.

وقد صدرت هذه الطبعة في (٥٢) مجلداً مع الفهارس .

٤ – طبعة دار المكنز بمصر.

وهي تحت الطبع الآن، ولعلها ستكون أفضل الطبعات، حيث استدركوا بعض الأخطاء والسقط على طبعة الرسالة. ولم تكتمل بعد.

صحيح ابن خزيمة

للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق
ابن خزيمة النيسابوري



ترجمة ابن خزيمة

اسمه ونسبه ولقبه ومولده ووفاته:

هو أبو بكر: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري.

يلقب بـ: إمام الأئمة.

ولد في شهر صفر من عام (٢٢٣ هـ) في نيسابور.

وتوفي في ذي القعدة من عام (٣١١ هـ)، وله ثمان وثمانون سنة.

توثيقه وثناء العلماء عليه:

لقد أثنى على الإمام ابن خزيمة، عدد من الأئمة، فمن ذلك:

قال الدراقطني: كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً، معدوم النظير.

وقال ابن حبّان: ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط.

وقال أبو علي الحافظ: كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة.

وقال أبو الفضل صالح بن أحمد الهمذاني: ابن خزيمة فتح أقفال متون الأخبار، وميّز الأسانيد وناقليها، وأورد في مصنفاته في المعرفة بالحديث والطرق، وتمييز فقه المتون، واختلاف العلماء، وشرائط التحديث، ما لم يُرزق غيره، وكان إمام زمانه.

ثم أورد حديث التجديد كل مائة سنة، وذكر أن ابن خزيمة هو مجدد المائة الثالثة.

وقال ابن كثير: كان بحراً من بحور العلم، طاف البلاد، ورحل إلى الآفاق في الحديث وطلب العلم، فكتب الكثير، وصنف وجمع، وهو من المجتهدين في دين الإسلام.

وقال عنه الذهبي: الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة، صاحب التصانيف، عني في حداثته بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان.

شيوخه:

سمع الإمام ابن خزيمة من عدد كبير من الأئمة، ومن أشهر هؤلاء:

١. الإمام إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (ت ٢٣٨)، ولم يحدث عنه، لأنه كان صغيراً وقت سماعه منه.
٢. محمد بن بشار العبدي المعروف بـ (بُندار) (ت ٢٥٢).
٣. أحمد بن منيع البغدادي، صاحب المسند (ت ٢٤٤) .
٤. علي بن حُجْر السعدي (ت ٢٤٤) .
٥. محمد بن أسلم الطوسي (ت ٢٤٢) .
٦. يونس بن عبدالأعلى المصري (ت ٢٦٤).

كما سمع من الإمام البخاري، ومسلم، والمزني، والربيع بن سليمان، وغيرهم.

تلاميذه:

كما سمع منه وروى عنه عدد من الأئمة، من أشهرهم:

١. الإمام ابن حبان: أبو حاتم محمد بن حبان البستي، صاحب الصحيح

(ت ٣٧١).

٢. الإمام ابن المنذر: محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت ٣١٨) .

٣. الإمام أبو أحمد الحاكم: محمد بن محمد النيسابوري (ت ٣٧٨).

٤. الإمام ابن عدي: أحمد بن عبدالله، صاحب كتاب الكامل (ت ٣٦٠).

٥. حفيده: أبو طاهر محمد بن الفضل بن خزيمة (ت ٣٨٧). وهـو راوي كتابه كما سيأتي.

كما روى عنه الإمام البخاري ومسلم في خارج الصحيح، وأبو عمرو بن حمدان، ومحمد بن شعيب، وابن الشرقي، ودعلج، وأبو بكر الإسماعيلي، غيرهم.

مؤلفاته:

كان الإمام ابن خزيمة من المكثرين من التصنيف، حيث بلغت مؤلفاته أكثر من (١٤٠) كتاباً.

قال الإمام الحاكم: ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً، سوى المسائل، والمسائل المصنفة أكثر من مائة جزء (معرفة علوم الحديث ٨٣، السير ١٤/ ٣٧٦).

وقال الخليلي: وله من التصانيف ما لا يُعد في الحديث والفقه. (الإرشاد ١/ ٨٣٢)

ومن أشهر هذه المؤلفات:

١ ـ المسند الكبير.

والظاهر أنه أصل لكتابه الصحيح، كما سيأتي، وقد أودع فيه كتباً كثيرة، وهو يشير إليه في كتابه الصحيح، والتوحيد. فكثيراً ما يقول: وقد خرجته

مستوفى في الكبير.

٢ ـ معاني القرآن.

ذكره في عدة مواضع من كتابيه: الصحيح، والتوحيد.

بل وفرّق بينه وبين المسند الكبير، كما في صحيحه ١/ ٢٤٩، و٣/ ١٧٩.

٣ ـ كتاب الدعاء.

ذكر مؤلفة بهذ الاسم في كتاب التوحيد ١/ ١٨. وذكره الخطابي في شأن الدعاء، وسماه: الأدعية المأثورة، وشرحه، وذكره البيهقي في الدعوات الكبير ١/ ٣، وسماه: مختصر المأثور.

٤ ـ كتاب القدر.

أشار إليه مؤلفه في مقدمة كتاب التوحيد ١/ ١٠.

حيث قال: وقد بدأت كتاب القدر، وهذا كتاب التوحيد.

٥ ـ كتاب التوحيد.

وقد طبع قديماً بتحقيق محمد حامد الفقي. ثم طبع بتحقيق د. عبدالعزيز الشهوان، وطبعته أفضل من الطبعة السابقة بكثير.

وهذان الكتابان، وغيرهما مما يذكره ابن خزيمة في ثنايا الصحيح أو التوحيد، ككتاب الصيام، والجهاد، والإيمان، وغيرها، يغلب على الظن أنها من كتابه المسند الكبير.

هل كتاب التوحيد جزء من كتاب الصحيح ؟

ظاهر كلام الحافظ ابن حجر أن كتاب التوحيد جزء من صحيح ابن خزيمة، حيث ذكر الصحيح في المعجم المفهرس، وساق إسناده ثم قال:

وقد وقع لي من هذا الكتاب الصحيح: كتاب التوحيد، وكتاب التوكل، والسياسة.

وقال في الفتح ١٣/ ٣٧٩ (٧٣٨٢): كذا أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد من صحيحه.

ولما ألف كتابه: إتحاف المهرة جمع بين أطراف الكتابين معاً.

وكذا تابعه المباركفوري في تحفة الأحوذي ٩/ ١١٤، حيث اعتبره من كتاب الصحيح .

وفي ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر والمباركفوري نظر، لما يلي:

١ـ أن ابن خزيمة بيّن سبب تأليفه لكتاب التوحيد، وأنه رد على بعض المبتدعة في عصره، مما يدل على أنه كتاب مستقل، وأفرد له مقدمة مستقلة، ولو كان ضمن صحيحه لما أفرده بمقدمة لوحده.

٢ـ أن ابن خزيمة لم يقل في أي موضع من كتاب التوحيد: «مختصر المختصر» كما فعل في أوائل الكتب من صحيحه.

٣ـ أن عدداً من الأئمة ممن تقدم على ابن حجر، أو جاء بعده، كانوا يذكرون الكتاب، ويعزون إليه على أنه كتاب مستقل غير الصحيح، كابن تيمية في الفتاوى ٣/ ١٩٢، ٥/ ٢٤، ٦/ ٤٦٧، ٤٩٧، والذهبي في السير ١٢/ ١٤٥، ١٤/ ٣٧٤، والميزان ٢/ ٢٦٧، وابن أبي العز الحنفي في شرحه للطحاوية ص٢٨٤، والسيوطي في تنزيه الشريعة ١/ ١٣٩، وغيرهم.

ولما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية الكتب المفردة في التوحيد والسنة التي

جاء فيها إثبات كلام الله عزوجل، ذكر منها كتاب التوحيد على أنه كتاب مستقل (منهاج السنة ٢/ ٣٦٥).

٤ـ اختلاف منهج الكاتبين: فمنهج الصحيح قائم على الاختصار، والاكتفاء بعدد قليل من الأحاديث في كل باب، أما في كتاب التوحيد فعلى العكس من ذلك فهو قائم على الإطالة والاستيعاب لأكثر ما ورد في الباب، كما يتضح من مطالعة الكتاب؛ فقد استغرق ما ذكره في إثبات اليد لله عز وجل من ص ١١٨ ـ ٢٠١، وساق فيه أكثر من خمسين حديثاً.

وأيضاً في بداية كل كتاب، ونهايته، والتعليق على الأحاديث، فمنهجه في كتاب التوحيد مختلف عن منهجه في ذلك كله عن كتاب الصحيح.

ولما تقدم فلعل الراجح أن كتاب التوحيد ليس من كتاب الصحيح، وقد يكون من كتابه المسند الكبير، والله أعلم

التعريف بصحيح ابن خزيمة

اسم الكتاب:

قال الإمام ابن خزيمة في بداية الكتاب: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار).

ويبدو أن هذه التسمية ليست كلها عنوان الكتاب، وإنما جمعت بين عنوانه وشرطه فيه، وأن عنوانه هو:(مختصر المختصر من المسند الصحيح)، وأما بقية ما ذكره فهو يتعلق بشرطه الذي اشترطه في كتابه هذا .

ويؤيد هذا أنه قال في أول كتاب الصلاة: المختصر من المختصر من المسند الصحيح عن النبي على الشرط الذي اشترطنا في كتاب الطهارة .

وقال في أول كتاب الزكاة ٤/ ٥: المختصر من المختصر من المسند على الشريطة التي ذكرتها أول الكتاب .

وبنحوه قال في أول كتاب المناسك ٤/ ١٢٧ .

فنص في هذه المواضع كلها أن اسمه كما قدمنا، وأن بقية ما ذكره إنما هو شرطه في الكتاب، وليس داخلاً في العنوان .

وهذا هو ما سماه به ابن جابر في برنامجه، حيث قال :(مختصر المختصر من المسند الصحيح) (برنامج الوادي آشي ص ٢٤٣).

وسماه الخليلي والبيهقي والذهبي، وغيرهم: (مختصر المختصر) (الإرشاد

٣/ ٨٣٢، سنن البيهقي ١/ ٤٣٤، السير ١٤/ ٣٨٢، الميزان ٤/ ٢٠٢٦ .

وهذا من باب الاختصار .

ولكن اشتهر الكتاب باسم (صحيح ابن خزيمة)، وهذا لا يعارض تسميته الحقيقية، وإنما هو وصف للكتاب، كما قيل في تسمية عدد من الكتب بغير أسمائها الأصلية، مثل صحيح البخاري، ومسلم، وتفسير الطبري، وغيرها .

ومن خلال هذه التسمية يتضح أن ابن خزيمة اختصر هذا الكتاب من مختصر أكبر منه كان قد اختصره من المسند الكبير، والذي تقدمت الإشارة إليه في مؤلفاته .

هل وجد الكتاب كاملاً :

للأسف فلم يوجد الكتاب كاملاً حتى الآن، والموجود منه بين أيدينا يمثل تقريباً ربع الكتاب، والذي يقتصر على العبادات .

وقد كان فقد بقية الكتب قديماً، وأول من أشار إلى فقده الدمياطي (ت ٧٠٥) في مقدمة كتابه (المتجر الرابح) ص ١٠، حيث قال: لم يقع له منه إلا الربع الأول .

وقال ابن الملقن (ت ٨٠٤): رأيت قطعة من صحيح ابن خزيمة إلى كتاب البيوع (البدر المنير ١/ ٤٣٠) .

وقال الحافظ ابن حجر: ولم أقف منه إلا على ربع العبادات بكماله، ومواضع مفرقة من غيره (إتحاف المهرة ١/ ١٥٩) .

وقال السخاوي: إن صحيح ابن خزيمة عُدم أكثره (فتح المغيث ١/ ٢٩).

وقال ابن فهد المكي: صحيح ابن خزيمة لم يوجد سوى قدر ربعه (لحظ الألحاظ ٣٣٣).

راوي الكتاب:

هو حفيده أبو طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣٨٧).

منزلة الكتاب ودرجة أحاديثه :

١ ـ ذهب كثير من الأئمة إلى الاعتماد على تصحيح ابن خزيمة، والحكم على أحاديثه بالصحة لمجرد وجودها في كتابه.

قال ابن الصلاح: ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين (يعني كتابي البخاري ومسلم) يتلقاها طالبها مما أشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث، كأبي داود ... وأبي بكر بن خزيمة ... ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط فيهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة. علوم الحديث ص ١٧ .

وقال النووي: ثم إن الزيادة في الصحيح تعرف من السنن المعتمدة، كسنن أبي داود ... وابن خزيمة ... منصوصاً على صحته، ولا يكفي وجوده فيها إلا في كتاب من شرط الاقتصار على الصحيح. التقريب ١/ ٧٩.

وقال العراقي: ويؤخذ الصحيح أيضاً من المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط، كصحيح أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة. التبصرة

والتذكرة ١/ ٥٣ .

ونص السيوطي في مقدمة كتابه الجامع الكبير على أن العزو إلى ابن خزيمة معلم بالصحة، حيث ذكره مع كتب أخرى، وقال: وجميع ما في هذه الكتب صحيح، فالعزو إليها معلم بالصحة .

وقال في تدريب الراوي ١/٩٦: أصح من صنف في الصحيح ابن خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم .

٢ ـ وذهب غيرهم إلى أن هناك أحاديث فيه دون الصحيح :

قال الإمام ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من المستدرك بكثير وأنظف أسانيد ومتوناً، وعلى كل حال فلا بد من النظر للتمييز، وكم في كتاب ابن خزيمة أيضا من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن. فتح المغيث ١/ ٣٦

وقال الحافظ ابن حجر: فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم بصحته وهو لا يرتقي عن مرتبة الحسن. النكت ١/ ٢٧٠ .

وقال أيضا: حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها؛ لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علة قادحة. النكت ١/ ٢٩١ .

قلت: ويمكن الجمع بين القولين بأن أحاديثه ليست كلها في الدرجة العليا من الصحة، بل فيها بعض الأحاديث التي دون الصحيح ولكنها في دائرة القبول والاحتجاج، وهي ما يعرف بالحديث الحسن بنوعيه .

٣ ـ وذهب بعض المعاصرين إلى أن فيه أحاديث ضعيفة .

ومنهم الشيخ الألباني - رحمه الله - ومحقق الكتاب الشيخ د. محمد الأعظمي، وغيرهما .

والجواب عن هذا أن تضعيفهما كان بناءً لوجود بعض الأسانيد الضعيفة في الكتاب، وهذا كما هو معلوم لا يقتضي ضعف الحديث، وسيأتي أن ابن خزيمة قد يورد بعض أحاديث الضعفاء في الشواهد والمتابعات، أو لأمور أخرى سيأتي تفصيلها .

منهج المؤلف في الكتاب :

يمكن تقسيم منهج ابن خزيمة في كتابه إلى عدة أمور :

أولاً : منهجه في ترتيب الكتاب:

ويمكن إيجاز منهجه في النقاط التالية :

١ - يلاحظ أنه رتب صحيحه على الكتب والأبواب، فقد قسمه إلى كتب رئيسية، ثم جعل في كل كتاب عدة أبواب، وفي كل باب يورد بعض الأحاديث .

والكتب الموجودة في المطبوع منه الآن هي:

١. كتاب الوضوء، وفيه (٢٥٢) باب، تضمنت (٣٠٠) حديث .
٢. كتاب الصلاة، وفيه (٧٠٨) باب، تضمنت (١١٦٩) حديث .
٣. كتاب الإمامة في الصلاة، وفيه (١٨١) باب، فيها (٢٥٠) حديث .
٤. كتاب الجمعة، وفيه (١٢٩) باب، فيها (١٥٩) حديث .
٥. كتاب الصيام، وفيه (٢٧١) باب، فيها ٣٦٥) حديث .
٦. كتاب الزكاة، وفيه (١٨٠) باب، فيها ٣٦٥) حديث .
٧. كتاب المناسك، وفيه (٤٦٣) باب، فيها (٨٣٦) حديث .

وقد بلغ مجموع الأحاديث في الجزء المطبوع (٣٠٧٩) حديث، حسب ترقيم المحقق .

٢ ـ كما يلاحظ أنه أحياناً يضع عنوناً كبيراً لمجموعة من الأبواب، ثم يذكر تحته عدة أبواب تندرج تحته، فمثلاً في كتاب الصلاة ذكر عدة أبواب، ثم قال: جماع أبواب الأذان والإقامة، وذكره تحته عدة أبواب تتعلق به. وجاء في موضع آخر من كتاب الصلاة، وقال: جماع أبواب اللباس في الصلاة، وذكر تحته عدة أبواب تتعلق به. وهكذا.

٣ ـ ويلاحظ قلة الأحاديث التي يوردها في كل باب، حيث نجد أنه في الغالب لا يورد في الباب إلا حديث واحد أو حديثين .

وبالنظر والمقارنة بين عدد الأبواب والأحاديث التي يوردها فيها يتضح هذا جلياً .

ولعل السبب في ذلك ان الكتاب كما قدمنا إنما هو مختصر لمختصر أكبر منه .

ثانياً: منهجه في سياق الأسانيد والمتون :

ويمكن إيجاز منهجه في هذا الأمر في النقاط التالية :

١ـ أنه أحياناً يجمع أسانيد الحديث في سياق واحد، فتراه يذكر عدة أسانيد مع بعضها، ويستخدم في الجمع بينها العطف بين الشيوخ، أو التحويل بين الأسانيد .

وهو يفعل هذا طلباً للاختصار، لأنه لو أفرد كل إسناد على حدة لطال الكتاب .

ومثال الأول، وهو عطفه بين الشيوخ، قوله في ١/ ٤: حدثنا محمد بن بشار، ثنا يحيى بن سعيد القطان. وثنا محمد بن العلاء بن كريب، ثنا أبو أسامة. وثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، ثنا سفيان. كلهم عن هشام بن عروة ... الخ .

وقوله في ١/ ١٤: ثنا أحمد بن منيع، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، ومحمد بن هشام، وفضالة بن الفضل الكوفي: قالوا: حدثنا أبو بكر بن عياش ... الخ.

ومثال التحويل بين الأسانيد، قوله في ١/ ١٨٨: نا الحسن بن محمد، وأحمد بن منصور الرمادي قالا: حدثنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج، ح. وحدثنا عبدالله بن إسحاق الجوهري، نا أبو عاصم، عن ابن جريج، ح. وحدثنا محمد بن الحسن بن تسنيم، نا محمد بن بكر، أخبرنا ابن جريج، أخبرني نافع عن بن عمر ... الخ .

٢ ـ أنه يسوق الحديث بسنده ومتنه في المرة الأولى، ثم يسوق أسانيد أخرى له، ولا يذكر المتن، وإنما يكتفي بقوله: مثله، أو: نحوه، وما شابه هذه الألفاظ .

فمثلاً أورد في ٢/ ٣٢١ حديثاً عن عائشة وذكره سنده ومتنه، ثم أعقبه بسند آخر له، وقال: عن عائشة مثله .

٣ ـ وقد يسوق الإسناد في المرة الأولى، ثم يعقبه بإسناد آخر، ويقف فيه عند أحد الرواة المذكورين في الإسناد الأول، ومعناه أنه يرويه بنفس الإسناد السابق .

ومثاله أنه أورد حديثاً في ١/ ٥٨ عن يوسف بن موسى، عن مسعر، عن المقدام بن شريح، عن أبيه، عن عائشة .

ثم ساق له إسناداً آخر فقال: أنبأنا سلم بن جنادة، أنبأنا وكيع، عن مسعر وسفيان، عن المقدام بن شريح بهذا الإسناد نحوه .

٤ ـ وقد يذكر الأحاديث في الباب الواحد بأسانيدها ومتونها، فيكرر المتن في كل مرة، وهذا في الغالب إذا كان المتن فيه اختلاف يؤثر في المعنى، أو فيه زيادة أو نحو ذلك مما يجعل لتكرار المتن فائدة .

فمثلاً في ١/ ٣٢٠ كرر متن حديث ابن عباس :« أمرت ان أسجد على سبعة، ولا أكف شعراً ولا ثوباً » وساقه بعده مباشرة، وذكر في متنه :« أمرت ان أسجد على سبعة أعظم، ولا أكف شعراً ولا ثوباً ». فكرره هنا لوجود لفظة زائدة. إضافة إلى تقوية الحديث بإيراده له من طريقين مختلفين .

وانظر نحوه في ١/ ٥١، وغيرها .

٥ ـ وقد يذكر الإسناد ومتنه، ثم يشير إلى أسانيد أخرى له، دون أن يذكرها كاملة.

مثاله أنه أورد في ١/ ٢٥٩ حديثاً من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة، ثم قال بعد ذلك: وهكذا رواه وكيع وشعيب بن إسحاق عن هشام ... الخ .

٦ ـ وفي جميع ما سبق يذكر ابن خزيمة الإسناد ثم يعقبه بالمتن، ولكنه أحياناً يعكس فيذكر المتن ثم يسوق إسناده .

وهذه الطريقة منه ذكر الحافظ ابن حجر أنه يفعلها إذا كان في السند ضعيف.

قال ابن حجر: « تقديم الحديث على السند يقع لابن خزيمة إذا كان في السند من فيه مقال، فيبتدىء به، ثم بعد الفراغ يذكر السند، وقد صرّح ابن خزيمة بأن من رواه على غير ذلك الوجه لا يكون في حلّ منه ... » تدريب الراوي ١/ ٥٥٧ .

وهذا الأمر ليس على إطلاقه، فكم من حديث قدّم متنه على إسناده وليس في الإسناد مقال، وهذا الأمر يحتاج إلى مزيد بحث، ويصلح أن يفرد في بحث مستقل .

ثالثاً: منهجه في إيراد الأحاديث وتكرارها :

وله في هذا عدة طرق، منها :

١ ـ أن يورد الأحاديث في الباب كلها بأسانيدها ومتونها .

٢ ـ أن يورد الحديث بإسناده ومتنه، ثم يشير إلى ما ورد في الباب من أحاديث أخرى. كقوله في ١/ ١٠٠ بعد ان أورد حديثاً من رواية ابن عمر، قال: وحديث ابن عباس وأوس بن أوس من هذا الباب .

وهذا شبيه بصنيع الإمام الترمذي بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان .

٣ ـ وقد يورد حديثاً ثم يحيل إلى طرقه الأخرى، أو شواهده في موضع آخر من صحيحه، أو يحيل إلى كتبه الأخرى، وخاصة كتابه الكبير .

ومن الأول أنه أخرج في ١/ ٢٦٢ حديثاً، ثم قال: وقد خرجت طرق هذا الخبر في كتاب الإمامة .

ومن الثاني قوله في ٢/١٢٨: خرجت طرق هذه الأخبار وألفاظها في كتاب الكبير .

٤ ـ وقد يورد الحديث مكرراً في عدة مواضع، لأنه قد يشتمل على عدة معاني، فيخرجه في كل باب يدل عليه أحد هذه المعاني .

وبعض هذه الأحاديث كررها في مواضع كثيرة جداً، مثل حديث أبي حميد الساعدي في صفة صلاة النبي ﷺ ذكره في خمسة عشر موضعاً .

وقد يورده في الموضع الآخر معلقاً أحياناً، ومختصراً أحياناً أخرى، ويكتفي بموضع الشاهد منه.

وفي غالب ما يقع منه من تكرار فإنه يضمنه فائدة جديدة من تغيير في إسناده أو متنه ونحو ذلك .

٥ ـ أنه يتكلم أحياناً على الفروق بين ألفاظ الرواة، وما عند بعضهم من الزيادة أو النقص أو الوهم، وكذا يبين ما وقع في رواياتهم من علل ونحوها .

٦ ـ أنه يتكلم أحياناً عقب الأحاديث بالشرح والتفسير لغريبه أو مشكله، كما يتكلم على رجال إسناده بالتوثيق أو التضعيف. أو على الإسناد بالاتصال أو الانقطاع، ونحو هذا .

رابعاً: منهجه في تراجم الأبواب :

تنوعت أساليب الإمام ابن خزيمة في تراجمه لأبواب كتابه، ويمكن إيجاز منهجه في التراجم في الأمور التالية :

١ ـ يلاحظ غلبة الجانب الفقهي في كثير من هذه التراجم، ويتضح هذا في

بيانه للحكم فيها أو شرحه لمراد الحديث الوارد أو بيان غريبه، وبيان الخاص من العام، والناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد ونحو ذلك، مما هو ظاهر في هذه التراجم، ومما استلزم منه أحياناً الإطالة في الترجمة حتى وصلت في بعض المواضع إلى قرابة نصف صفحة من المطبوع .

٢ ـ أنه قد يترجم بصيغة خبرية عامة تحتمل عدة أوجه، ثم يذكر تحتها أحاديث تحدد المراد من الترجمة.

٣ ـ أو يترجم بصيغة خبرية خاصة بمسألة الباب، ويورد تحتها أحاديث خاصة بهذه المسألة تدل عليها. وهذا النوع هو الغالب على تراجم ابن خزيمة .

٤ ـ أن يترجم بذكر الناسخ للدليل المتقدم عليه، فيقول مثلاً: باب ذكر نسخ كذا ...، أو الخبر المفسر لخبر مجمل تقدمه، بقوله: باب ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرتها. ونحو هذا .

٥ ـ وقد يترجم بذكر الحكم في الترجمة، ويذكر تحتها أحاديث استنبط منها هذا الحكم، وإن كانت ليست صريحة في الدلالة على هذا الحكم .

٦ ـ وقد يترجم أحياناً بعنوان يجمع عناوين تراجم كثيرة، ويقول فيه: جماع أبواب كذا كقوله: جماع أبواب الأذان والإقامة، و: جماع أبواب اللباس في الصلاة، ونحوها .

٧ ـ وقد يترجم للباب ولا يذكر تحته أحاديث، وإنما يحيل إلى مواضع متقدمة من كتابه. ومثاله أنه قال في ٢/ ٦٣: باب النهي عن بزق المصلي عن يمينه، ولم يذكر تحته أحاديث وقال: قد أمليت بعض هذه الأخبار

التي في هذه اللفظة قبل .

٨ ـ وقد يذكر في الترجمة الحكم على الحديث أو الراوي، كقوله في كثير من التراجم: إن صح الخبر؛ فإن فيه فلاناً .

٩ـ وقد يترجم ببدء ظهور الحكم أو الأمر، كقوله: باب بدء الأذان والإقامة .

شرط ابن خزيمة في صحيحه :

يمكن معرفة شرطه ابن خزيمة مما صرح به داخل كتابه أو من تسميته للكتاب .

وتقدم أنه سماه: مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار .

وقال في داخل الكتاب ٣/ ١٨٦ : المختصر من المختصر من المسند عن النبي ﷺ على الشرط الذي ذكرنا بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار، إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيء، إما لشك في سماع راو من فوقه خبراً، أو راو لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر، فإنا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبين علته، فيغتر به بعض من يسمعه .

فمن خلال هذه النصوص يتبين أنه يشترط في رواة الأحاديث التي يحتج بها ما يلي :

١ ـ عدالة الرواة، ويفهم هذا من قوله (بنقل العدل عن العدل) .

وطبق هذا في داخل الصحيح، حيث صرّح بأنه لا يحتج بخبر من لا يعرفه بعدالة أو جرح. ومثال ذلك أنه قال في ٤/ ٢١٩: لست أعرف رجاء هذا بعدالة ولا جرح، ولست أحتج بخبر مثله. وقال عن السائب مولى أم سلمة في ٣/ ٩٢: لا اعرفه بعدالة ولا جرح .

٢ ـ اتصال السند، ويفهم هذا من قوله: (موصولاً إلى النبي ﷺ) وقوله: (من غير قطع في إثناء الإسناد)، وطبق هذا في الصحيح كثيراً، فمن ذلك قوله في ٣/ ١١٥ : غلطنا في إخراج هذا الحديث لأن هذا مرسل؛ موسى بن أبي عثمان لم يسمع من أبي هريرة .

وقوله: وخبر حماد بن زيد غير متصل في الإسناد غلطنا في إخراجه .

٣ ـ الضبط في الراوي، ويفهم هذا من قوله: (ولا جرح في ناقلي الأخبار) وطبقه على عدد من الرواة، فمن ذالك قوله في ٣/ ٢٣٢ عن عبدالرحمن بن زيد: ليس هو ممن يحتج أهل التثبت بحديثه لسوء حفظه للأسانيد .

وقال في ١/ ٧٥: عبدالله بن عامر ليس من شرطنا في هذا الكتاب.

٤ ـ عدم وجود العلة، ويفهم هذا من قوله: فإنا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبين علته) .

وطبق هذا في مواضع كثيرة من الكتاب، من بيانه لأوهام الرواة وأخطائهم .

٥ ـ عدم الشذوذ، وهذا لم يذكره في النص السابق، ولكنه يفهم من تطبيقه أثناء الكتاب، ففي رواية لابن وهب وعبيدالله بن عبدالمجيد ٢/ ٢٠

رجح ابن خزيمة رواية ابن وهب فقال: ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة من عبيدالله بن عبدالمجيد.

وقال في ٢/ ٢٤: والحكم لعبيدالله بن موسى على محمد بن جعفر محال، لاسيما في حديث شعبة، ولو خالف محمد بن جعفر عدد مثل عبيدالله في حديث شعبة لكان الحكم لمحمد بن جعفر عليهم.

والخلاصة: أن شروط ابن خزيمة هي شروط الحديث الصحيح، ولكنه يدخل فيه الحديث الحسن، فيحتج بمن خف ضبطه قليلاً، ولم يكثر منه الخطأ، ولذا صار في درجة أقل من الصحيحين.

قال الحافظ ابن حجر في النكت ١/ ٢٩٠: لم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف (يعني ابن الصلاح) لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه ... ومما يعضد ما ذكرنا احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث الطبقة الثانية الذي يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات، كابن إسحاق، وأسامة بن زيد الليثي، ومحمد بن عجلان، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وغير هؤلاء.

لكن هل يفهم أن جميع الأحاديث التي في الكتاب صحيحة أو حسنة؟

الجواب على هذا: لا، فقد تقدم أنه قد يخرج غيرها.

ومن خلال النظر في الكتاب يمكن القول بأن قد يورد فيه غير الصحيح، وذلك لعدة أمور، منها:

١ ـ أن تكون من أدلة الخصوم، فيوردها ليناقشها ويرد عليها.

٢ ـ أو تكون أحاديث معللة، فيوردها ليبين وجه العلة فيها. وقد تقدم نقل كلامه في هذا.

٣ ـ أن يوردها في المتابعات والشواهد .

كقوله في ١/ ٧٥: (ابن لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرد، وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد).

وقوله في ١/ ٧٥: (عبدالله بن عامر ليس من شرطنا في هذا الكتاب، وإنما خرّجت هذا الخبر عن سليمان بن بلال، وعن سهيل بن أبي صالح، فكتبت هذا إلى جنبه).

٤ ـ أن يذكرها، ويبين أنها ليست على شرطه، كما نص على ذلك بقوله: (إلا ما نذكره أن في القلب في بعض الأخبار شيئاً ...).

٥ ـ أن تكون مما يدخل تحت عمومات القرآن، أو إجماع الأمة، مثل قوله في باب: ذكر إسقاط فرض الجمعة على النساء :(... إن ثبت الخبر من جهة النقل، وإن لم يثبت فاتفاق العلماء على إسقاط فرض الجمعة عن النساء كافٍ من نقل الخبر الخاص فيه .

٦ ـ أن تكون في فضائل الأعمال مع بيان ضعفها، كقوله في ٤/ ٢٦٤: (باب: ذكر الدعاء على الموقف عشية عرفة، إن ثبت الخبر ولا أخال، إلا أنه ليس في الخبر حكم، وإنما هو الدعاء، فخرّجنا هذا الخبر وإن لم يكن ثابتاً من جهة النقل؛ إذ هذا الدعاء مباح أن يدعو به على الموقف وغيره).

٧ ـ أن يورد الحديث ثم يتبين له ضعفه، فيستدرك ذلك .

كقوله في ٣/ ١١٥ : غلطنا في إخراج هذا الحديث لأنه مرسل .

المؤلفات حول صحيح ابن خزيمة:

أولاً: تراجم رجاله :

ألف ابن الملقن كتابه (مختصر تهذيب الكمال) مع التذييل عليه برجال ستة كتب، وهي: مسند أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وسنن الدراقطني، والبيهقي. انظر لحظ الألحاظ (ص ١٩٩) .

ثانياً أطراف أحاديثه :

ألف الحافظ ابن حجر كتابه المشهور (إتحاف المهرة) رتب فيه أطراف عشرة كتب، وكان منها صحيح ابن خزيمة، وهو مطبوع .

ثالثاً: الاستدراك عليه :

ألف الإمام ابن عبدالهادي: محمد بن أحمد (ت ٧٤٤) جزء منتقى من مختصر المختصر لابن خزيمة، وناقشه على أحاديث أخرجها فيه، فيها مقال. انظر الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٤٣٨ .

رابعاً: الدراسات المعاصرة:

١ ـ الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح، تأليف د. عبدالعزيز الكبيسي، مطبوع في دار ابن حزم، ١٤٢٢، وأصل الكتاب رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث إلى كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد، ١٩٩٦ م .

٢ ـ أبو بكر ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح، رسالة ماجستير، في جامعة الإمام محمد بن سعود، أعدها محمد علي إبراهيم، عام ١٤٠٨ .

٣ ـ مقولات ابن خزيمة في صحيحه، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، إعداد إسماعيل سعيد رضوان، ١٩٩٠ م .

٤ ـ النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط، تأليف د. عبدالعزيز العثيم ـ رحمه الله ـ دار السلطان، جدة، ١٤٠٧ هـ.

٥ ـ فهارس صحيح ابن خزيمة، إعداد أحمد الكويتي، دار الرآية، ١٤١٠ هـ.

٦ ـ فهارس صحيح ابن خزيمة، إعداد محمد الشبراوي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ.

طبعة الكتاب:

طبع الكتاب بتحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، وحكم على أسانيده، وراجع الشيخ الألباني أحكامه على الأحاديث فوافقه في البعض وخالفه في البعض الآخر.

وصدر الكتاب في أربعة أجزاء عن المكتب الإسلامي ببيروت.

صحيح ابن حبان

للإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان

التميمي الدارمي البستي

ترجمة ابن حبان

اسمه ونسبه وكنيته ومولده ووفاته:

هو الإمام: أبو حاتم محمد بن حِبّان بن أحمد بن حبان التميمي البستي .

والبستي: نسبة إلى بست إحدى قرى خراسان.

ولد سنة بضع وسبعين ومائتين، وتوفي سنة (٣٥٤ هـ).

شيوخه:

سمع الإمام ابن حبان من عدد كبير من الشيوخ، ورحل إلى بلدان كثيرة للسماع منهم، بلغت أكثر من أربعين بلداً .

قال في مقدمة صحيحه: لعلنا كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ .

وعلق الذهبي على هذا في السير، فقال: هكذا فتكن الهمم.

ولكنه اقتصر في صحيحه على الرواية عن أوثق هؤلاء الشيوخ، والذين بلغوا حوالي (١٥٠) شيخاً .

قال ابن حبان: ولم نرو في كتابنا هذا إلا عن مائة وخمسين شيخاً أقل أو أكثر، ولعل مُعَول كتابنا هذا يكون على نحوٍ من عشرين شيخاً ممن أدرنا السنن عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم .

ومما سبق يتبين أنه خرّج في الصحيح عن قرابة (١٥٠) شيخاً من الألفين، ثم عوَّل على نحو من (٢٠) شيخاً من أوثق شيوخه واضبطهم وأعلاهم إسناداً، رووا أكثر من (٦٠٠٠) حديث من عدد أحاديث الصحيح التي تقرب من (٧٥٠٠) حديث .

ومن أشهر هؤلاء :

١ ـ أبو يعلى الموصلي، صاحب المسند (ت ٣٠٧ هـ) روى عنه (١١٧٤) حديثاً.

٢ ـ الحسن بن سفيان، صاحب المسند (ت ٣٠٣ هـ) روى عنه (٨١٥) حديثاً .

٣ ـ أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي (ت ٣٠٥ هـ)، وهو أكبر شيخ لقيه، روى عنه (٧٣٢) حديثاً .

٤ ـ أبو العباس محمد بن حسن بن قتيبة العسقلاني (ت ٣١٠ هـ) روى عنه (٤٦٤) حديثاً .

٥ ـ عبدالله بن محمد الأزدي ابن شيرويه (ت ٣٠٥ هـ) روى عنه (٤٦٣) حديثاً .

٦ ـ الإمام أبو حفص عمر بن محمد الهمداني (ت ٣١١) روى عنه (٣٥٧) حديثاً .

٦ ـ الإمام ابن خزيمة، روى عنه (٣٠١) حديثاً.

ثم يلي هؤلاء: أبو بكر عمر بن سعيد المَنْبجي، و أبو إسحاق عمران بن موسى الجرجاني، و أبو العباس محمد بن إسحاق السّراج، وأبو عروبة الحراني، وأبو علي الهروي، وغيرهم .

وقد ذكرهم مع عدد رواياتهم محقق الكتاب، فليراجع.

تلاميذه:

سمع من الإمام ابن حبان عدد كبير من التلاميذ، حتى قال الحاكم:

وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه. ومن أشهر تلاميذه :

١ ـ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري صاحب المستدرك (ت ٤٠٥ هـ) .

٢ ـ أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن منده (ت ٣٩٥ هـ) صاحب كتاب: التوحيد، ومعرفة الصحابة، وغيرها.

٣ ـ الإمام الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ)، صاحب: السنن، والعلل .

٤ ـ الحافظ أبو علي منصور بن عبدالله الذهلي الهروي (ت ٤٠١).

٥ ـ الأديب أبو عمر محمد بن أحمد النوقاتي (ت ٣٨٢) .

٦ ـ أبو الحسن محمد بن أحمد الزوزني، وهو راوي الصحيح عنه.

ثناء العلماء عليه :

لقد أثنى على الإمام ابن حبان كل من ترجم له، ووصفوه بالإمامة والحفظ، ومن ذلك:

قال الخطيب البغدادي: كان ثقة ثبتاً فاضلاً فهماً .

وقال الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال .

وقال أبو سعد الإدريسي: كان من فقهاء الناس، وحفاظ الآثار المشهورين في الأمصار والأقطار عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم.

وقال ابن ماكولا: كان من الحفاظ الأثبات .

وقال الذهبي: الإمام العلامة الحافظ المجود شيخ خراسان .

مؤلفاته :

ألف الإمام ابن حبان مؤلفات كثيرة، أثنى عليها العلماء وحرصوا على

الاستفادة منها :

قال ياقوت الحموي: ومن تأمل تصانيفه تأمل منصف، علم أن الرجل كان بحراً في العلوم. وقال أيضاً: أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره.

وقال السمعاني: كان إمام عصره صنف تصانيف لم يسبق إلى مثلها.

وقال أبو سعد الإدريسي: ألف المسند الصحيح، والتاريخ، والضعفاء، والكتب المشهورة في كل فن .

وقد بلغت مؤلفاته أكثر من ستين مؤلفاً، ذكر أكثرها ياقوت الحموي في معجم البلدان .

وسنكتفي بذكر المطبوع منها، وهي :

١ ـ كتابه الصحيح، وسيأتي الكلام عليه .

٢ ـ كتاب الثقات، وقد اختصره مع كتابه الآخر (المجروحين) من كتاب :(التاريخ الكبير)، ورتب كتاب الثقات على الطبقات. وقد طبع أكثر من طبعة .

٣ ـ كتاب المجروحين، وهو خاص بالرواة الضعفاء، ورتبه على أحرف الهجاء، وهو مطبوع أكثر من طبعة، وطبعته الأخيرة التي بتحقيق حمدي السلفي أفضل، ولكنها عليها ملاحظات كثيرة .

٤ ـ كتاب مشاهير علماء الأمصار، وهو كتاب مختصر، ذكر فيه قرابة (١٦٠٠) ترجمة للمشهورين من العلماء والفقهاء، دون الضعفاء والمتروكين، وهو مرتب على الطبقات، وطبع أكثر من طبعة .

٥ ـ روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، وهو كتاب في التهذيب والآداب والأخلاق، وقد طبع أكثر من مرة .

٦ـ تاريخ الصحابة الذي رووا الأخبار، طبع على أنه كتاب مستقل، والصحيح أنه جزء من كتابه: الثقات.

التعريف بصحيح ابن حبان

اسمه:

اسم الكتاب كما وقع في عنوانه على النسخة المخطوطة هو: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها .

ولكن اقتصر عدد من العلماء على تسميته بـ: التقاسيم والأنواع .

ولعل هذا من باب الاختصار.

كما اشتهرت تسميته بـ: صحيح ابن حبان .

منزلة الكتاب :

قال العراقي في شرح الألفية: ويؤخذ الصحيح أيضاً من المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط كصحيح أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي، المسمى: التقاسيم والأنواع.

وقال ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خيرٌ من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً.

وقال ابن حجر في النكت: حكم الأحاديث التي عند ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علة قادحة.

وقال ابن حجر أيضاً: وليس عند البستي تساهل، وإنما غايته أن يُسمى

الحسن صحيحاً، فإنه وفى بالتزام شروطه، ولم يوف الحاكم.

وقال السيوطي في تدريب الراوي: إن ابن حبان وفى بالتزام شروطه ولم يوف الحاكم.

سبب تأليف الكتاب :

نص ابن حبان في مقدمة صحيحه على سبب تأليفه للكتاب، فقال: وإني لما رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت، لاشتغالهم بكتبة الموضوعات، وحفظ الخطأ والمقلوبات، حتى صار الخبر الصحيح مهجوراً لا يكتب، والمنكر المقلوب عزيزاً يُستغرب، وأن من جمع السنن من الأئمة المرضيين وتكلم عليها من أهل الفقه والدين: أمعنوا في ذكر الطرق للأخبار، وأكثروا من تكرار المعاد للآثار، قصداً منهم لتحصيل الألفاظ، على من رام حفظها من الحفاظ، فكان ذلك سبب اعتماد المتعلم على ما في الكتاب وترك المقتبس التحصيل للخطاب ... الخ .

ومن كلامه السابق يتضح أن سبب تاليفه كان لعدة أمور، وهي :

١ ـ ما رآه من كثرة طرق الأخبار، وقلة معرفة الناس بالصحيح منها.

٢ ـ اشتغال الناس في كتب الموضوعات، وتركهم للأحاديث الصحيحة .

٣ ـ اعتماد الناس على الكتب دون الحفظ والتحصيل في الصدور.

منهجه في الكتاب

أولا : طريقته في الترتيب :

لجأ ابن حبان في ترتيبه للكتاب إلى طريقة عجيبة، رأى أنها تلزم الناس بحفظ كتابه، لأنهم لا يهتدون إلى موضع الحديث منه إلا إذا حفظوا الكتاب، كما إن

الإنسان لا يعرف موضع الآية من القرآن إذا لم يكن حافظاً له .

فقال في مقدمته: فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبسين فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية :

١ ـ فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها .

٢ ـ والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها .

٣ ـ والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها .

٤ ـ والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها .

٥ ـ والخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها .

ثم قال: ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعا كثيرة، ومن كل نوع تتنوع علوم خطيرة ليس يعقلها إلا العالمون ... الخ .

ولكن: هل تحقق لابن حبان ما أراده في تسهيل حفظ السنن ؟

الواقع أنه لم يفلح في تقريبه للناس، بل جعل البحث فيه صعب جداً .

ولذا قال السيوطي: صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع، ليس على الأبواب، ولا على المسانيد، ولهذا سماه: التقاسيم والأنواع ... والكشف من كتابه عسير جداً.

وقال ابن بلبان: لكنه لبديع صنعه ومنيع وضعه قد عز جانبه فكثر مجانبه، وتعسر اقتناص شوارده، فتعذر الاقتباس من فوائده وموارده.

ولهذا عمل غير واحد من العلماء على إعادة ترتيبه وتيسيره للناس، كما سيأتي .

ثانياً: منهجه في إيراد الأحاديث :

نص ابن حبان على بعض منهجه في ذلك بقوله في مقدمة الكتاب: ونبدأ منه بأنواع تراجم الكتاب، ثم نملي الأخبار بألفاظ الخطاب، بأشهرها إسناداً وأوثقها عماداً، من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها؛ لأن الاقتصار على أتم المتون أولى، والاعتبار بأشهر الأسانيد أحرى من الخوض في تخريج التكرار، وإن آل أمره إلى صحيح الاعتبار .

ويفهم من كلامه السابق عدة أمور :

١ ـ أنه يبدأ في كل باب بذكر الترجمة الدالة على ما تحتها من أحاديث .

٢ ـ أنه يبدأ بالأسانيد الأقوى من غيرها، كما يفعل الإمام مسلم رحمه الله .

٣ ـ أنه يحاول أن يذكر من متون الأحاديث أتمها وأكملها .

٤ ـ أنه لا يكثر من الأحاديث في الباب، ولذا تراه في غالب الأبواب يقتصر على حديث واحد أو حديثين. وهذا واضح في غالب أبواب كتابه .

ومما يضاف إلى ما تقدم :

٥ ـ أنه كثيراً ما يعقب على الأحاديث بالشرح والتعليل والمراد من الحديث ودفع الإشكالات حوله، وقد يتكلم بكلام طويل جداً، كما فعل في ١/ ٢٤٣، حيث تكلم عن حديث الإسراء في خمس صفحات، وفي ١/ ٣٨٧، تكلم عن حديث شعب الإيمان في ثلاث صفحات .

وقد يكون تعليقه على الحديث ببيان حال أحد رواته أو نسبته، أو نحو ذلك، انظر: ١/ ٢٠٣، ٤٥٥، ٥٣١، و ٢/ ٢٦٣، ٢٩٠، ٢٩٩، وغيرها كثير .

وقد يتكلم عن علل هذا الحديث، أو دفع تفرد راويه، ونحو ذلك، كما

في ١/ ٢٧٨، ٣٨٦، ٣٩٩، ٤٨٢ .

٦ ـ أنه يذكر الحديث في الباب الألصق به، إذا كان يحتمل ذكره في أكثر من باب، فقد قال في ١/ ٢٩٥ بعد ذكره لحديث في أحد الأبواب قال: قد بقي من هذا النوع أكثر من مئة حديث بدَّدناها في سائر الأنواع من هذا الكتاب؛ لأن تلك المواضع بها أشبه.

وقال في ١/ ١٦٣: وقد بقي من الأوامر أحاديث بددناها في سائر الأقسام لأن تلك المواضع بها أشبه .

٧ ـ أنه لا يعيد الحديث في الكتاب مرة أخرى إلا نادراً، وعند الحاجة لذلك؛ من زيادة لفظة فيه، أو ليستشهد به في باب آخر .

وقد نص على ذلك فقال في ١/ ١٦٣: وأتنكب عن ذكر المعاد فيه إلا في موضعين، إما لزيادة لفظة لا أجد منها بداً، أو للاستشهاد به على معنى في خبر ثان، فأما في غير هاتين الحالتين فإني أتنكب ذكر المعاد في هذا الكتاب .

شرطه في الكتاب :

نص ابن حبان على شرطه في عدة مواضع مقدمة كتابه:

فقال في ١/ ١٥١: وأما شرطنا في نقلة ما أودعناه كتابنا هذا من السنن: فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء :

١ ـ الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل .

٢ ـ والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه .

٣ ـ والثالث: العقل بما يحدث من الحديث .

٤ ـ والرابع: العلم بما يُحيل من معاني ما يروي .

٥ ـ والخامس: المتعري خبره عن التدليس .

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تعرى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتجَّ به .

ثم شرح مراده من كل شرط منها فقال :

١ ـ والعدالة في الإنسان: هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله، لأنّا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال؛ أدّانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل، إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها، بل العدل: من كان ظاهر أحوله طاعة الله، والذي يخالف العدل: من كان أكثر أحواله معصية الله .

وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده به، وهو غير صادق فيما يروي من الحديث، لأن هذا شيء ليس يعرفه إلا من صناعته الحديث، وليس كل مُعدّل يعرف صناعة الحديث حتى يُعَدّل العدل على الحقيقة في الرواية والدين معاً .

٢ ـ والعقل بما يحدث من الحديث: هو أن يعقل من اللغة بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار عن سننها، ويعقل من صناعة الحديث ما لا يُسند موقوفاً، أو يرفع مرسلاً، أو يُصحف اسماً .

٣ ـ والعلم بما يحيل من معاني ما يروي: هو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدّى خبراً، أو رواه من حفظه، أو اختصره، لم يُحِله عن معناه الذي أطلقه رسول الله ﷺ إلى معنى آخر .

٤ ـ والمتعري خبره عن التدليس: هو أن يكون الخبر عن مثل من وصفنا نعته بهذه الخصال الخمس، فيرويه عن مثله سماعاً، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ.

ومن الجوانب الأخرى التي نص عليها في مقدمته:

٥ ـ أنه يقبل الزيادة في الإسناد من الثقة.

حيث قال في ١/ ١٥٧: وأما قبول الرفع في الأخبار، فإنا نقبل ذلك عن كل شيخ اجتمع فيه الخصال الخمس التي ذكرتها، فإن أرسل عدل خبراً، وأسنده عدل آخر، قبلنا خبر من أسند؛ لأنه أتى بزيادة حفظها ما لم يحفظ غيره ممن هو مثله في الإتقان ... الخ.

٦ ـ أنه لا يقبل الزيادة في المتن إلا إن كان راويها عالماً بالمعنى، وممن يغلب عيه الفقه.

فقد قال في ١/ ١٥٩: وأما زيادة الألفاظ في الروايات، فإنا لا نقبل شيئاً منها إلا عن من كان الغالب عليه الفقه؛ حتى يُعلم أنه كان يروي الشيء ويعلمه، حتى لا يُشَكَّ فيه: أنه أزاله عن سَننه أو غيَّره عن معناه أم لا ... الخ.

٧ ـ أنه يقبل رواية المبتدع الثقة بشرط أن لا يكون داعية إلى بدعته.

حيث قال في ١/ ١٦٠: وأما المنتحلون المذاهب من الرواة، مثل: الإرجاء، والترفض، وما أشبهها، فإنا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات، على الشرط الذي وصفناه، ونَكِلُ مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جل وعلا، إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا ... فالاحتياط ترك

رواية الأئمة الدعاة منهم، والاحتجاج بالثقات الرواة منهم على حسب ما وصفنا .

٨ ـ أنه لا يحتج براوية المختلطين إلا ما كان من رواية الثقات عنهم قبل الاختلاط .

فقد قال في ١/ ١٦١: وأما المختلطون في أواخر أعمارهم، مثل: الجُريري، وسعيد بن أبي عروبة، وأشباههما، فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتج بما رووا، إلا أنا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء، الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، أو ما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى .

٩ ـ أنه لا يحتج بخبر المدلس الثقة إلا ما صرّح فيه بالسماع .

قال في ١/ ١٦١: وأما المدلسون الذين هم ثقات وعدول، فإنا لا نحتج بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رووا، مثل: الثوري، والأعمش، وأبي إسحاق، وأضرابهم من الأئمة المتقين وأهل الورع في الدين، لأنا متى قبلنا خبر مدلس لم يبين السماع فيه، وإن كان ثقة، لزمنا قبول المقاطيع والمراسيل ... فإن صحّ عندي خبر من رواية مدلس أنه بيّن السماع فيه، لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره، بعد صحته عندي من طريق آخر. الخ .

والخلاصة أن شروطه هي شروط الحديث الصحيح أو الحسن، كما تقدم .

ولكن كيف يجاب على إخراجه لرواية بعض الرواة المتكلم فيهم ؟

أجاب هو على هذا الإشكال بقوله في ١/ ١٥٢: وربما أروي في هذا الكتاب، وأحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا، مثل: سماك بن حرب، وداود بن أبي هند، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وحماد بن سلمة، وأبي بكر بن عياش وأضرابهم، ممن تنكب عن رواياتهم بعض أئمتنا، واحتج بهم البعض، فمن صح عندي منهم بالبراهين الواضحة وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة، احتججت به، ولم أعرج على قول من قدح فيه، ومن صح عندي بالدلائل النيرة، والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنه غير عدل، لم أحتج به، وإن وثقه بعض أئمتنا .

عدد أحاديث الكتاب:

بلغ عدد أحاديث صحيح ابن حبان (٧٤٩٥) حديث، كما في طبعة الإحسان بتحقيق شعيب الأرنأوط .

منها (٣٠١) حديث عن شيخه ابن خزيمة، مما يدل على عدم دقة كلام ابن الملقن من أن غالب صحيح ابن حبان منتزع من صحيح ابن خزيمة .

راوي الكتاب:

هو تلميذه أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن هارون الزوزني.

المؤلفات حول الكتاب :

أولاً: المؤلفات في ترتيبه :

تقدم القول بأن ابن حبان رتب كتابه ترتيباً عجيباً، مما جعل الاستفادة منه قليلة، والعثور على الحديث فيه صعب .

ولذا لجأ غير واحد من العلماء إلى إعادة ترتيبه، ومن ذلك :

١. ترتيبه على الموضوعات .

وأشهر كتاب في ذلك هو كتاب: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين الفارسي، وهو المطبوع الآن، وسيأتي الكلام عليه .

وممن رتبه على الموضوعات أيضاً :

الحافظ مغلطاي (ت ٧٦٢)، كما في لحظ الألحاظ ص ١٣٩ .

والحافظ محمد بن عبدالرحمن بن زريق (ت ٨٠٣) كما في لحظ الألحاظ ص ١٩٦ .

٢. ترتيبه على الأطراف :

١ - وأشهر كتاب في ذلك كتاب الحافظ ابن حجر: اتحاف المهرة، حيث رتب أطراف عشرة كتب، كان منها صحيح ابن حبان، وهو مطبوع متداول .

٢ - كما عمل الحافظ العراقي كتاب: أطراف صحيح ابن حبان، ولكنه لم يتمه، ذكر ذلك ابن فهد في لحظ الألحاظ ص ٢٣٢ .

ثانياً: المؤلفات في تراجم رجاله :

١ - رجال ابن حبان، للحافظ العراقي، ذكره ابن فهد في لحظ الألحاظ ص٢٣٢ .

٢ - وألف ابن الملقن كتاب مختصر تهذيب الكمال، مع التذييل عليه برجال ستة كتب أخرى، كان منها كتاب ابن حبان. انظر لحظ الأحاظ ص ١٩٩، الضوء اللامع ٦/ ١٠٢ .

٣ - زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة ، تأليف د. يحيى عبدالله الشهري ، وصدر عن مكتبة الرشد .

ثالثاً: المؤلفات في زوائده:

١ ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، لنور الدين الهيثمي، وهو مطبوع. وقد بلغت زوائده حسب ترقيم محقق الكتاب (٢٦٤٧) حديث.

٢ ـ زوائد ابن حبان على الصحيحين، للحافظ مغلطاي، ذكره السيوطي في ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٦٦.

٣ ـ تشنيف الآذان بسماع الزائد على الستة عند ابن حبان، جمع عبدالسلام علوش.

المؤلفات في اختصاره:

ألف الإمام ابن الملقن مختصراً لصحيح ابن حبان، كما ذكر صاحب كشف الظنون ٢/ ٧٧، ١٠٧٥.

الدراسات المعاصرة:

١ ـ التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، للشيخ الألباني، صدر عن دار باوزير بجدة، في ١٢ ج.

٢ ـ العلل والمناكير في صحيح بن حبان وما انتقد عليه في بعض مسائل الاعتقاد، تأليف محمد عبد المنعم بن محمد، صدر عن مكتبة ابن عباس، ودار الضياء بمصر.

٣ ـ منهج ابن حبان في مشكل الحديث في صحيحه، رسالة ماجستير، في الجامعة الأردنية، أعدها إبراهيم أحمد العسعس، عام ١٩٩٢ م.

٤ ـ ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل، رسالة ماجستير، في جامعة أم القرى، أعدها عداب الحمش، ١٤٠٦ هـ.

طبعات الكتاب :

كما تقدم فلم يوجد الكتاب كاملاً، وإنما وجد ترتيبه للفارسي، وقد طبع أكثر من مرة :

١ ـ فطبع الكتاب أول مرة بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، ولكنه لم يخرج منه إلا الجزء الأول، وصدر عن دار المعارف بمصر، ١٩٥٣ م .

٢ ـ ثم طبع بعدها بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، وأخرج الجزء الثاني والثالث، ولم يكمله، وصدرت طبعته عن المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، عام ١٣٧٠ هـ .

٣ ـ ثم طبع كاملاً بتحقيق كمال الحوت، وصدر عن دار الكتب العلمية في تسعة أجزاء، عام ١٤٠٧ هـ، ولكنها طبعة سيئة .

٤ ـ ثم طبع بتحقيق شعيب الأرنأوط، وصدر عن مؤسسة الرسالة في ١٦ جزء، مع الفهارس في مجلدين، عام ١٤٠٨ هـ، وهذه الطبعة أفضل طبعات الكتاب .

٥ ـ كما حقق بعض أجزاء من الكتاب كرسائل دكتوراه في جامعة أم القرى .

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان

ترجمة صاحب الكتاب:

هو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بَلَبَان بن عبدالله الفارسي المصري الحنفي.

ولد سنة (٦٧٥ هـ). وتوفي سنة (٧٣٩ هـ).

سمع من عدد من الشيوخ :

منهم: الحافظ شرف الدين الدمياطي، والحافظ بهاء الدين القاسم بن عساكر، و ابن التركماني، وأبو حيان المفسر، وشمس الدين السروجي، وغيرهم .

قال عنه الذهبي: كان عالماً وقوراً، وكان جيد الفهم، حسن المذاكرة .

وقال ابن أبي الوفاء القرشي: الفقيه العالم، حصّل من الكتب جملة، وجمع وأفاد، وأفتى .

ألف عدداً من الكتب، منها ترتيبه لصحيح ابن حبان، والذي سماه: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

كما رتب معجم الطبراني على أبواب الفقه. وألف كتاباً في السيرة النبوية، وكتاباً في المناسك، ولخص كتاب الإلمام لابن دقيق العيد، وغير ذلك من المؤلفات .

التعريف بكتاب الإحسان:

تقدم القول بأن ابن حبان رتب كتابه ترتيباً صعباً، مما جعل الوصول إلى

الحديث فيه صعب جداً فجاء ابن بلبان، وفكر في طريقة تقربه للناس، فكان كتابه هذا .

ويمكن تلخيص منهجه في هذا الترتيب في النقاط التالية :

١ ـ أنه رتبه على الكتب والأبواب، وفي كل باب وضع عدة تراجم فرعية تدل على ما تحتها من أحاديث.

٢ ـ أنه حافظ على عناوين وتراجم الأحاديث بنصها، كما هي عند ابن حبان. وفي هذه العناوين فقه ابن حبان وعلمه بالسنة .

٣ ـ أنه نقل جميع ما أودعه ابن حبان في كتابه من تعليقات وكلام على الأحاديث، وذكرها في مواضعها، بعد الأحاديث. مصدراً لهذه الأقوال بقوله: قال أبو حاتم .

٤ ـ أنه وضع أمام كل حديث رقم النوع والقسم الذي أورده ابن حبان فيه، فحافظ بهذا على تقسيم ابن حبان، بحيث يمكن الآن إعادة الكتاب إلى ترتيب ابن حبان الأصلي .

المســـــتدرك

للحاكم النيسابوري

ترجمة الحاكم

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو: أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن حَمْدَويه بن نعيم الضبي النيسابوري الشافعي .

يلقب بالحاكم؛ لتوليه القضاء .

ويعرف أيضاً بابن البَيِّع، والبَيِّع هو الذي يتوسط بين البائع والمشتري .

ولد سنة (٣٢١ هـ)، في نيسابور. وتوفي بها سنة (٤٠٥ هـ).

ثناء العلماء عليه:

أثنى على الحاكم عدد كبير من العلماء، فمن ذلك :

قال الخليلي: عالم، عارف، واسع العلم، ذو تصانيف كثيرة .

وقال الخطيب البغدادي: كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات كثيرة ... وكان ثقة.

وقال ابن الصلاح: الحافظ الذي لا يستغنى عن تصانيفه في الحديث.

وقال الذهبي: الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين ... صاحب التصانيف ... صنف وخرج، وجرح عدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم على تشيع فيه قليل .

وقال ابن كثير: كان من أهل العلم والحفظ والحديث، سمع الكثير، وطاف الآفاق، وصنف الكتب الكبار والصغار ... وقد كان من أهل الدين والأمانة والصيانة والضبط والتجرد والورع.

شيوخه:

سمع الحاكم من عدد كبير من الشيوخ، بلغوا أكثر من ألفي شيخ .

قال الحافظ العبدوي: وليس يمكن حصر شيوخه، فإن معجمه على شيوخه يقرب من ألفي رجل .

وقال الذهبي: سمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون، فإنه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس .

وقال السبكي: وشيوخه الذين سمع منهم بنيسابور وحدها نحو ألف شيخ، وسمع بغيرها نحو ألف شيخ .

وقد روى في المستدرك وحده عن نحو (٤٤٦) شيخ .

ومن أشهر شيوخه :

١ ـ الإمام أبو العباس الأصم: محمد بن يعقوب النيسابوري، وقد أكثر من الرواية عنه في المستدرك، حيث روى عنه (١٣٨٩) رواية .

٢ ـ أبو بكر الصِّبغي: أحمد بن إسحاق النيسابوري، روى عنه (٨٤٦) رواية .

٣ ـ الحافظ علي بن حَمشاذ النيسابوري، روى عنه (٥٠٦) رواية.

٤ ـ أبو بكر الشافعي: محمد بن عبدالله، روى عنه (٢٠٨) رواية .

٥ ـ الإمام أبو حاتم ابن حبان البستي، أخذ عنه الحاكم وهو ابن ١٣ سنة.

٦ ـ الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني.

كما سمع من: أبي أحمد الحاكم، وأبي بكر القطيعي، وأبي بكر الإسماعيلي، وأبي بكر الجعابي، وابن قانع، وغيرهم .

تلاميذه :

كما سمع منه عدد كبير من العلماء، ورحل إليه عدد منهم للسماع منه، ومن أشهرهم :

١ ـ أبو بكر البيهقي: أحمد بن الحسين، صاحب السنن، وقد أكثر من الرواية عنه جداً في كتبه حتى بلغت رواياته عنه في السنن الكبرى (٨٤٩١) رواية .

٢ ـ الإمام أبو عثمان الصابوني: إسماعيل بن عبدالرحمن النيسابوري .

٣ ـ أبو يعلى الخليلي: الخليل بن عبدالله، صاحب كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث .

٤ ـ أبو ذر الهروي: عبد بن أحمد الأنصاري، أحد رواة صحيح البخاري .

٥ ـ أبو القاسم القشيري: عبدالكريم بن هوازن النيسابوري .

كما روى عنه بعض شيوخه، مثل الدارقطني، وأبو بكر المزكي، وأبو بكر الشاشي القفال، وأبو الحسين محمد بن المظفر البغدادي، وغيرهم .

مؤلفاته :

ذكر مترجموه عنه أنه كان غزير التأليف، حتى ذكر بعض من ترجم له أنه صنف قرابة ألف وخمسمائة جزء، وأن بعض مؤلفاته لم يُسبق إلى مثلها .

وسنكتفي بذكر كتبه المطبوعة، وهي :

١ ـ المستدرك على الصحيحين، وسيأتي الكلام عليه .

٢ ـ معرفة علوم الحديث .

٣ ـ المدخل إلى معرفة الصحيح .

٤ ـ المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل.

٥ ـ سؤالاته للدارقطني، في الجرح والتعديل .

٦ ـ وطبع له كتاب باسم: تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهم، على أنه كتاب مستقل، والصواب أنه قطعة من كتاب المدخل إلى الصحيحين، كما يتضح بالمقارنة بينهما .

ومن أشهر كتبه المفقودة: تاريخ نيسابور، وهو كتاب كبير جداً في تاريخ رجال نيسابور وغيرهم ممن ورد إليها، وقد اعتمد عليه واستفاد منه كل من جاء بعده .

ما قيل في تشيعه:

أُتهم الحاكم بأنه متشيع، وبالغ بعضهم في ذلك واتهموه بالغلو فيه .

قال أبو إسماعيل الأنصاري: رافضي خبيث .

وقال ابن طاهر: كان شديد التعصب للشيعة في الباطن ... وكان منحرفاً عن معاوية وآله .

ولعل سبب اتهامه بالتشيع هو إخراجه في المستدرك لأحاديث ضعيفة أو موضوعة في فضائل علي بن أبي طالب، مثل حديث الطير، وحديث: « أنا مدينة العلم وعلي بابها»، وحديث: «النظر إلى علي عبادة»، ونحو هذه الأحاديث .

إضافة إلى أنه لم يخرج أحاديث في مناقب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه .

والصواب أن الحاكم كان فيه تشيع وميل إلى علي، ولكنه لا يخرجه إلى تفضيله على الشيخين .

وهناك عدة أدلة تدل على ذلك، وأنه ليس غال في التشيع منها :

١ ـ أنه ذكر فضائل الخلفاء الأربعة على ترتيبهم عند الجمهور: أبو بكر، ثم

عمر، ثم عثمان، ثم علي ـ رضي الله عنهم ـ.

٢ ـ أنه أخرج أحاديث كثيرة في فضائل عثمان بن عفان، وبعضها فيه النص على تفضيله على علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهما ـ.

٣ ـ أنه أخرج في المستدرك ٣/ ٣٥٩ ـ ٤٥٥ أحاديث في فضائل عدد من الصحابة ممن يبغضهم الشيعة، مثل: الزبير، وطلحة، وعمرو بن العاص، رضي الله عنهم.

٤ ـ أنه وإن لم يرو في مناقب معاوية ـ رضي الله عنه ـ شيئاً، لكنه أخرج له عدداً من الأحاديث في كتابه، ومثل هذا لا يفعله الشيعة.

والخلاصة أنه فيه تشيع خفيف، لكنه لا يصل به إلى حد الرفض.

قال الذهبي في التذكرة: أما انحرافه عن خصوم علي فظاهر، وأما أمر الشيخين فمعظم لهما بكل حال، فهو شيعي لا رافضي.

وقال السبكي ٤/ ١٦٧: كان عنده ميل إلى علي ـ رضي الله عنه ـ يزيد على الميل الذي يطلب شرعاً، ولا أقول إنه ينتهي به إلى أن يضع من أبي بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ، ولا أنه يفضل علياً على الشيخين، بل أستبعد أن يفضله على عثمان ـ رضي الله عنهما ـ، فإني رأيته في كتابه: الأربعين عقد باباً لتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان، واختصهم من بين الصحابة، وقدَّم في المستدرك ذكر عثمان على علي رضي الله عنهما.

وقال: كلام أبي إسماعيل وابن طاهر لا يجوز قبوله في حق هذا الإمام؛ لما بينهم من مخالفة العقيدة ... الخ.

التعريف بالمستدرك

اسم الكتاب :

عرف كتاب الحاكم باسم: المستدرك على الصحيحين .

وسماه بعضهم: المستدرك على الشيخين .

ويطلق عليه أيضاً: الصحيح، أو: صحيح الحاكم .

سبب تأليفه :

نص الحاكم على سبب تصنيفه للكتاب في مقدمته، حيث قال: وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار؛ بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر كلها سقيمة غير صحيحة .

وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على ألأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها ... وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة .

ومن كلام الحاكم السابق يتبين أن سبب تأليفه للكتاب لأمرين :

١ ـ دعوى بعض المبتدعة بأن الأحاديث الصحيحة قليلة لا تبلغ عشرة آلاف، وهي التي أخرجها البخاري ومسلم .

٢ ـ طلب علماء بلده وغيرهم منه أن يجمع لهم كتاباً في الأحاديث

الصحيحة، سوى ما في البخاري ومسلم.

موضوعه:

ومن كلام الحاكم السابق يتبين أن غرضه هو: رواية الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين ولم يخرجاها، سواءً كانت متون هذه الأحاديث ليست عندهما، أو كانت عندهما، ولكن وقع له زيادة في المتن الذي روياه.

وقد يورد أحاديث يرى أنها صحيحة، وإن لم تكن هذه الأحاديث على شرط الشيخين أو أحدهما.

كما إنه قد يورد أحاديث غير صحيحة عنده لغرض ما، كما سيأتي.

وقد سئل الحافظ ابن حجر: هل موضوع المستدرك أن يخرج ما هو على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاه، أو أعم من ذلك، وهو كل حديث صحّ عنده؟

فأجاب بقوله: الأصل فيه أن يُخرّج ما يُستدرك به على الصحيحين، وما زاد على ذلك فهو بطريق التبعية، لقصد تحصيل ما يمكن أن يُطلق عليه اسم الصحيح ولو على أدنى الوجوه. (الجواهر والدرر ٢/ ٨٩٤، ٨٩٥).

ترتيب الكتاب:

كتاب المستدرك مرتب على ترتيب كتب الجوامع، ورتبه الحاكم على الترتيب الفقهي في الغالب، وأقتفى أثر البخاري في ذلك، فبدأ بكتاب الإيمان ثم الطهارة.. وختمه بكتاب الفتن والملاحم، ثم كتاب الأهوال.

وقد حاول أن يستدرك على كل كتاب ورد عند الشيخين، ولكن وقعت كتب لهما ليست عنده، ووقعت عنده كتب ليست عندهما، ككتاب معرفة

الصحابة، الذي هو قدر ربع المستدرك، والذي أدخل ضمنه كتاب الفضائل الذي أورده الشيخان في صحيحيهما .

أنواع الأحاديث التي أوردها الحاكم:

١ ـ أحاديث رأى أنها صحيحة على شرط الشيخين أو أحدهما، وبلغت (٢٧٦٧) حديث .

٢ ـ أحاديث رأى أنه صحيحة وليست على شرط واحد منهما ولم يخرجاها، وبلغت (٢٧٣٥) حديث .

٣ ـ أحاديث أوردها الحاكم وذكر بعض عللها ثم أتبعها بشواهد يصح الحديث بمجموعها.

٤ ـ أحاديث يوردها لاستغرابه لها وينص على أن أحد رواتها من شرط الكتاب.

٥ ـ أحاديث يوردها وينص على أنها ليست على شرط الكتاب، ولكنه أخرجها للحاجة لها. كما سيأتي .

مجموع أحاديث المستدرك:

بلغت عدد أحاديثه (٨٨٣٩) حديثاً حسب طبعة دار المعرفة.

وبلغت (٨٨٠٣) حديثاً حسب طبعة عبدالقادر عطا.

س: ما المقصود بشرط الشيخين أو أحدهما عند الحاكم؟

اختلف العلماء في تفسير قول الحاكم في المستدرك: (وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما) ، وقوله في ثنايا الكتاب: هذه حديث صحيح على شرط الشيخين، أو على شرط البخاري .

وهم في ذلك قولان :

١ ـ أن المقصود بالمثلية: الرواة الذين أخرج الشيخان أو أحدهما لهم بأنفسهم وأعيانهم.

٢ ـ أن المقصود مماثلتهم في الصفة والرتبة، أي أنه يخرج لرواة مثل رواة الشيخين في القوة والضبط ونحوه، وهذا يعني أنه قد يخرج لرواة غير رواتهما .

حجة من قال أن المثلية في الأعيان:

أنه لو كان الأمر كذلك أي في الرتبة لما قال الحاكم أحياناً: على الشرط البخاري لوحده؛ لأن شرط مسلم دونه، فما كان على شرط البخاري كان على شرط مسلم، وأجابوا عن من قال فيه الحاكم: على شرطهما، أو أحدهما، مع عدم تخريجهما أو أحداهما لأحد رواته أنه من باب السهو، أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر.

حجة من قال أن المثلية في الصفات والمراتب:

أنه يحكم على أحاديث بأنها على شرط الشيخين أو أحدهما ويصرح بأن في الإسناد من لم يخرجا له أو لم يخرج له أحدهما.

والقول الأول هو الأرجح .

قال الحافظ ابن حجر: وأما المراد بقوله: على شرط فلان، فقد وقفت للعلامة الحافظ العلائي على كلام في غاية الإتقان، بحيث لا مزيد عليه في الحسن، والذي اختاره رجحان القول بأن مراد الحاكم بقوله: على شرط فلان؛ أن رجال ذلك السند يكون من نسب إليه الشرط أخرج لكلٍ منهم احتجاجاً، وهذا هو الأصل، وقد يتسامح الحاكم، فيغضي عن من يتفق أنه

وقع في السند ممن هو في مرتبة من أخرج له، وإن لم يكن عينه، وذلك قليل بالنسبة إلى المثل ... ومتى كان أكثر السند ممن لم يُخرّجا له قال: صحيح الإسناد، ولا ينسبه إلى شرط واحد منهما، وربما أورد الخبر ولا يتكلم عليه، فكأنه أراد تحصيله وأخر التنقيب عليه، فعوجل بالموت من قبل أن يتقن ذلك. (الجواهر والدرر ٢/ ٨٩٥) .

وقال في النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٣٢٠: تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته قال: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: صحيح الإسناد حسب، ويوضح ذلك قوله في باب التوبة، لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا :« لا تنزع الرحمة إلا من شقي » قال: هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين. فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما، وهو عين ما ادعى ابن دقيق العيد وغيره. وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان؛ فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته، فيُحمل ذلك على السهو والنسيان، ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض، والله اعلم .

آراء العلماء في المستدرك:

قال ابن الصلاح: الحاكم واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به.

وأخرج الخطيب عن أبي إسحاق الأرموي، قال: أنكر الناس على الحاكم أبي عبدالله أحاديث جمعها وزعم أنها صحاح على شرط الشيخين، منها: حديث الطير، و: « من كنت مولاه فعلي مولاه » فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك، ولم يميلوا إلى قوله.

وقال أبو سعد الماليني: طالعت المستدرك على الشيخين الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما.

وتعقبه الذهبي في السير، فقال: هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب، بل أقل؛ فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءاً، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً.

تقسيم ابن حجر لأحاديث المستدرك:

وقال الحافظ ابن حجر، بعد أن ذكر بعض الأقوال السابقة: وهو كلام مجمل يحتاج إلى إيضاح وتبيين، من الإيضاح أنه ليس جميعه كما قال.

فنقول: ينقسم المستدرك أقساماً، كل قسم منها يمكن تقسيمه:

١ـ الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما، على صورة الاجتماع، سالما من العلل.

واحترزنا بقولنا: على صورة الاجتماع، عما احتجا برواته على صورة الانفراد، كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما على الانفراد، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال: على شرط الشيخين؛ لأنهما احتجا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما، إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي يروى من طريق شعبه مثلا عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فإن مسلما احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة، واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع، وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره .

واحترزت بقولي: أن يكون سالماً من العلل، بما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أن فيهم من وصف بالتدليس، أو اختلط في آخر عمره، فإننا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط، فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه بأنه على شرطهما، وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المدلس من جهة

أخرى بالسماع، وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما

ولا يوجد في المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيرا أو أصلا إلا قليل كما قدمناه.

نعم وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط، لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما استدركها الحاكم واهماً في ذلك ظاناً أنهما لم يخرجاها.

٢ـ القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج، بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق، أو مقرونا بغيره، ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ـ رضي الله تعالى عنه ـ ما لم يتفرد به.

فلا يحسن أن يقال إن باقي النسخة على شرط مسلم؛ لأنه ما خرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما.

وقد عقد الحاكم في كتاب المدخل بابا مستقلاً ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات وعدد ما أخرجا من ذلك، ثم أنه مع هذا الإطلاع يُخَرّج أحاديث هؤلاء في المستدرك زاعما أنها على شرطهما.

ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح، بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف، لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

والحاكم وإن كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن بل يجعل الجميع

صحيحاً، تبعا لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان، فإنما يُناقش في دعواه: أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما، وهذا القسم هو عمدة الكتاب .

٣ـ القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجا له، لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وهذا قد أكثر منه الحاكم؛ فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعى أنها على شرط واحد منهما، وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها، كالحديث الذي أخرجه من طريق الليث عن إسحاق بن بزرج عن الحسن بن علي في التزين للعيد قال في أثره: لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته. وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه أصلاً .

ومن هنا دخلت الآفة كثيراً فيما صححه، وقلّ أن تجد في هذا القسم حديثاً يلتحق بدرجة الصحيح، فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين، والله أعلم .

ومن عجيب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقال بعد روايته: هذا صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن .

مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه .

وقال في آخر هذا الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندي جرحهم، لأن الجرح لا استحله تقليداً. انتهى .

ثم قال ابن حجر: والذي يسلم من المستدرك على شرطها، أو شرط أحدهما مع الاعتبار الذي حررناه دون الألف، فهو قليل بالنسبة إلى ما في الكتابين، والله اعلم.

النقد الموجه للحاكم في المستدرك:

وخلاصة ما تقدم أن النقد الموجه للحاكم في المستدرك ينحصر في أمرين :

١ ـ الأمر الأول: الوهم، وقد تقدم الإشارة إلى شيء منه .

وقال الزكشي: ثم العجب منه في شيئين :

أحدهما: أنه يخرج الحديث ويقول: على شرط الشيخين، أو أحدهما، ويكون الحديث بذلك اللفظ فيهما أو في أحدهما، وقد وقع له في ذلك أحاديث .

ثم ذكر الزركشي عشرة أحاديث .

الثاني: ما يدعي أنه على شرط البخاري، وقد ذكره البخاري على خلافه، منها: ما أخرجه عن سعيد بن عامر عن شعبة عن عبدالعزيز بن صهيب أن رسول الله ﷺ قال: « من وجد تمراً فليفطر عليه، ومن لا فليفطر على الماء؛ فإنه طهور » وقال: على شرط الشيخين. وليس كما قال؛ فإن الترمذي في العلل قال: سألت محمداً عنه فقال: حديث سعيد بن عامر وهم .

ويمكن الإجابة عن هذا الوجه بما يلي:

أن من منهج الحاكم أنه يخرج الحديث في المستدرك ولو كان موجوداً في الصحيحين أو في أحدهما، سواء كان من طريق نفس الصحابي أو من طريق صحابي آخر، إذا كان سياقه يختلف ولو قليلاً.

ومع هذا فقد بقيت أحاديث كثيرة وهم الحاكم بإخراجها، وهي موجودة في الصحيحين أو أحدهما باللفظ والإسناد. وقد أوصلها بعض المعاصرين إلى أكثر من مائتي حديث جمعها في كتاب سماه: (إذهاب عشا المغتر الواهم باستدراك أبي عبدالله الحاكم).

٢ ـ الأمر الثاني: تساهله الشديد في تصحيح الأحاديث .

وقد سبق كلام المالیني والخطيب، وجواب الذهبي وابن حجر، وغيرهم .

ويضاف إلى ما تقدم أنه يمكن أن يعتذر للحاكم بأن هذه الأحاديث قد تكون في أحد الأمور التالية .

١ـ أما أن تكون في فضائل الأعمال: فقد صرح في أول كتاب الدعاء من المستدرك بقوله: أنا بمشيئة الله أجري الأخبار التي سقطت على الشيخين في كتاب الدعوات على مذهب أبي سعيد عبدالرحمن بن مهدي في قبولها؛ ثم ذكر قول ابن مهدي: (إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات تساهلنا في الأسانيد) .

وبنحو ذلك أشار في أول كتاب التاريخ، وفي أول كتاب معرفة الصحابة .

٢ـ وأما أن تكون هذه الأحاديث في الشواهد والمتابعات: فالحاكم تساهل في هذا النوع من الأحاديث لأنها تتقوى ببعضها البعض، فعندما أخرج حديث سليمان بن أرقم في كتاب الطهارة، قال عنه: (ليس هذا من شرط الكتاب، وقد اشترطنا إخراج مثله في الشواهد).

٣ ـ أو تكون مما اختلفت فيه الأنظار، وقد أُنتقد الحاكم في إخراج أحاديث مشهورة بالضعف مثل: حديث الطير، وحديث: «من كنت مولاه فعلي مولاه» وغيرها.

ويمكن أن يجاب عن إخراج هذين الحديثين مثلاً بأن بعض أهل العلم حسنها أو صححها، خاصة الثاني بل قيل أنه متواتر، ثم أن الأول جمع الذهبي طرقه وقال: إن له أصلاً كما صححه الطبري، وله فيه مصنف، ومن أهل العلم من ذهب إلى أن الحاكم أدخله في كتابه في الأول ثم لما تبين بطلانه أخرجه، فبقى في النسخ الأولى.

أو أنه مما ترجع عنه الحاكم، فقد سئل الحاكم عن حديث الطير، فقال: لم يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول الله ﷺ .

وعلق الذهبي على هذا بقوله: وهذه الحكاية سندها صحيح، فما باله أخرج حديثه في المستدرك فلعله تغير رأيه .

٤ ـ أو تكون أحاديث مجهولين، فهو على منهج شيخه ابن حبان: حيث يخرج أحاديث الراوي لأنه لا يعرف بجرح، فعندما أخرج حديثاً لأسماء بنت عميس الخثعمية، قال: ليس في إسناده أحد منسوب إلى نوع من الجرح، وإذا كان هكذا كان صحيحاً.

٥ ـ أو تكون مما صرح الحاكم بأنها ليست من شرطه ولكنه خرجها لحاجة:
ومثال ذلك أنه أخرج في كتاب البيوع ستة أحاديث ثم قال: (وهذه الأحاديث الستة طلبتها وخرجتها في موضعها من هذا الكتاب احتساباً لما فيه الناس من الضيق والله يكشفها، وإن لم يكن من شرط هذا الكتاب) .

ومن ذلك أيضاً قوله في أول كتاب معرفة الصحابة :(أما الشيخان فإنهما لم يزيدا على المناقب، وقد بدأنا في أول ذكر الصحابة بمعرفة نسبه ووفاته، ثم بما يصح على شرطهما من مناقبه مما لم يخرجاه، فلم استغن عن ذكر محمد بن عمر الواقدي وأقرانه في المعرفة) .

وقال الذهبي في التلخيص معلقاً على ذلك: حذفت من ذلك كثيراً لضعفه.

والخلاصة :

أنه مع ما تقدم فإنه يبقى هناك أحاديث كثيرة ضعيفة، وبل وبعضها موضوع، وخاصة في فضائل علي رضي الله عنه .

وقد اعتذر له بعض العلماء بأعذار منها:

١ ـ أنه ألف كتابه في أواخر عمره، وقد حصلت له غفلة وتغير، كما ذكر السخاوي .

٢ ـ ومنها أنه ألف الكتاب مسودة وتوفي قبل أن ينقحه ويراجعه. والقدر الذي أملاه حوالي ربع الكتاب الأول، ولهذا كان أقل أقسام الكتاب انتقاداً، وأكثر الانتقاد كان في باقي الكتاب، كما ذكر ابن حجر والسخاوي وغيرهما .

٣ ـ وقيل أنه لم يلتزم قواعد أهل الحديث في التصحيح، بل صحح على قواعد الفقهاء والأصوليين، فتوسع في التصحيح، ونسب إلى التساهل .

وعموماً فمع هذا فالكتاب فيه علم كثير، وهو كما قال الذهبي: وبكل حال فهو كتاب مفيد .

المؤلفات حول الكتاب :

أولا : المختصرات :

١ ـ مختصر المستدرك، للذهبي، وهو مطبوع في حاشية المستدرك، وقد لخص فيه الذهبي الكتاب وتكلم على بعض الأسانيد، وتعقب الحاكم في بعضها .

ويمكن إيجاز منهجه في التلخيص في الأمور التالية :

أ ـ ما لخصه ولم يعقب عليه بشيء، هو أكبر الأقسام من حيث الكمية، ويختصر كلام الحاكم بالرموز، فإذا قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري، ذكر الذهبي بعد إيراد الحديث (خ). أو قال ك على شرط مسلم. قال الذهبي (م)، أو على شرطهما، قال (خ، م) .

ب ـ ما لخصه وعقب عليه، وتعقباته إما بسبب ضعف الحديث، أو أن الحاكم لم يتكلم على الحديث، أو أن الحديث ليس على شرط الشيخين أو أحدهما .

وبلغت هذه التعقبات حوالي (١٢٠٠) .

ج ـ ما لخصه وحذف منه كلام الحاكم على الحديث، وهذا قليل .

د ـ ما أسقطه من أحاديث المستدرك، ولم يذكره مطلقاً، وهذا أقل الأقسام كلها .

٢ـ تلخيص المستدرك، لبرهان الدين الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي .

٣ ـ توضيح المدرك على المستدرك، للسيوطي، وهو تلخيص للمستدرك في مجلد واحد .

ثانياً: التعقبات والتعليقات :

١ ـ المستدرك على المستدرك، للذهبي أيضاً، وهو جزء جمع فيه الأحاديث الباطلة والموضوعة في المستدرك، وبلغت عند مائة حديث .

٢ ـ النكت اللطاف في الأحاديث الضعاف المخرجة من مستدرك الحاكم، لابن الملقن .

٣ ـ المستدرك على مستدرك الحاكم، للعراقي .

٤ ـ التعليق على مستدرك الحاكم، للحافظ ابن حجر، شرع فيه ولم يتمه .

ثالثاً: المستخرجات على الكتاب :

ألف العراقي: المستخرج على المستدرك، أملى منه ثلاثمائة مجلس، ولم يتمه. ووجد من الكتاب قطعة فيها سبعة مجالس، وقد طبعت .

رابعاً: أطراف الكتاب :

ضمن الحافظ ابن حجر أطرافه في كتابه: اتحاف المهرة بأطراف العشرة .

خامساً: رجال المستدرك:

١ ـ إكمال تهذيب الكمال، لابن الملقن، حيث اختصر ابن الملقن كتاب

تهذيب الكمال للمزي، وزاد عليه رجال ستة كتب، منها المستدرك .
٢ ـ أسماء رجال الكتب، أو: بيان أحوال الرواة، لابن حجر، جمع فيه أسماء رجال كتابه اتحاف المهرة، ولكنه لم يتمه .
٣ ـ رجال الحاكم في المستدرك، للشيخ مقبل الوادعي ـ رحمه الله ـ ذكر فيه رجال الحاكم في المستدرك، سوى من ذكر في تهذيب التهذيب لابن حجر، وهو مطبوع .

سادساً: الدراسات المعاصرة حول الكتاب:

١ ـ الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك، رسالة دكتوراه، أعدها د. محمود ميرة، في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة الأزهر، ١٣٩٢ هـ.

٢ ـ الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين، رسالة دكتوراه، أعدها صلاح الدين باوة، في جامعة بغداد، ١٤٠٦ هـ .
٣ ـ الإمام الحاكم وكتابه المستدرك، مع العناية بكتاب التفسير منه، تأليف د. عادل حسن علي مطبوع، أصدرته مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، وأصله رسالة دكتوراه للمؤلف .
٤ ـ مقدمات حول المستدرك، لعبدالسلام علوش في تحقيقه للمستدرك.

راوي الكتاب:

هو: أبو بكر أحمد بن علي بن محمد الشيرازي، مُسند نيسابور (ت ٤٨٧) .

طبعات الكتاب:

١ ـ طبعة دائرة المعارف العثمانية في الهند، وطبع بذيله تلخيص الذهبي سنة

١٣٤٢هـ في ٤ مجلدات، وفي هذه الطبعة تصحيف وسقط. وقد صورت هذه الطبعة عدة مرات، وهي الطبعة المشهورة للكتاب .

وقد عمل يوسف المرعشلي له فهرسا في مجلد، طبع مستقلاً، ثم طبع مع إحدى مصورات هذه الطبعة .

٢ـ طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، مع فهارس لها، في ٥ مجلدات وهي كسابقتها في التصحيف والسقط، لأنه اعتمد على الطبعة السابقة، وتمتاز طبعته بترقيم الأحاديث فقط .

٣ ـ طبعة دار المعرفة بعناية عبدالسلام علوش في خمس مجلدات، وعمل له مقدمة وترقيم للأحاديث، وعلمَّ على زوائده على الكتب الستة، لكنه لم يعتمد في إخراج الكتاب على نسخ خطية، وإنما اعتمد على الطبعة الهندية .

فهارس الكتاب :

١ـ عمل يوسف المرعشلي فهارس للكتاب في الطبعة الأولى، وأصدره في مجلد مستقل، ثم عمل فهرساً لطبعة عبدالسلام علوش .

٢ـ كما عمل محمد سمارة مع آخرين فهارس على مطبوعة الهند، طبعت مستقلة في مجلدين.

٣ـ كما عمل مصطفى عطاء، فهارس لطبعته السابقة .

معجم الطبراني

للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني الأصفهاني

ترجمة الطبراني

اسمه ونسبه:

هو: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني الأصبهاني .

واللخمي، نسبة إلى: لخم، قبيلته .

والطبراني، نسبة إلى: طبرية في فلسطين، حيث ولد ونشأ فيها.

والأصبهاني، نسبة إلى أصبهان، والتي استوطنها ٦٠ سنة .

ولد في طبرية سنة (٢٦٠)، وتوفي بأصبهان سنة (٣٦٠).

و كان له من العمر مائة عام وعشرة أشهر.

ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى على الإمام الطبراني الكثير من العلماء، والكلام يطول في استقصاء ذلك، ومما قيل فيه ما يلي :

قال ابن الجوزي: كان من الحفاظ، والأشداء في دين الله تعالى، وله الحفظ القوي، والتصانيف الحسان .

وقال الذهبي: كان ثقة صدوقاً، واسع الحفظ بصيراً بالعلل والرجال والأبواب، كثير التصانيف .

وقال الذهبي أيضاً: مُسند الدنيا، الحافظ الإمام العلامة الحجة، بقية الحافظ.

وقال السيوطي: رأيت بخط الحافظ الذهبي: من كان فرد زمانه في فنه: أبو بكر الصديق في النسب، وعمر بن الخطاب في القوة في أمر الله، وعثمان بن عفان في الحياء، وعلي في القضاء، وعدّد جماعة ثم قال: وأبو القاسم

الطبراني في العوالي.

ومن عواليه أنه وقع له ثلاثة أحاديث ثلاثية في المعجم الصغير، وله عدة أحاديث رباعية في المعجم الكبير، بينما أعلى ما عند الإمام مسلم الرباعيات .

وألف ابن مندة جزءاً استوفى فيه ترجمته، وهو مطبوع في الجزء الأخير من المعجم الكبير.

شيوخه:

قال الذهبي في السير: سمع من نحو ألف شيخ أو يزيدون.

وبلغ عدد شيوخه في المعجم الصغير حوالي (١٢٠٠) شيخ .

ومن أشهر شيوخه :

١ ـ الإمام النسائي، صاحب السنن.

٢ ـ الإمام عبدالله بن أحمد بن حنبل.

٣ ـ الحافظ أبو زرعة الدمشقي.

٤ ـ الإمام محمد بن عثمان ابن أبي شيبة.

٥ ـ إسحاق بن إبراهيم الدبري، راوي المصنف عن عبدالرزاق.

تلاميذه:

حدث عن الطبراني خلق كثير، ومن أشهر تلاميذه:

١ـ أبو نعيم الأصفهاني، صاحب كتاب الحلية، وهو راوي المعجم الأوسط عن الطبراني.

٢ـ أبو بكر محمد بن عبدالله الأصبهاني التاجر، المشهور بابن ريذة، راوي

المعجمين الكبير والصغير عن الطبراني، وكان آخر تلاميذه موتاً.

٣ـ أبو بكر ابن مردويه: أحمد بن موسى، محدث أصبهان.

٤ـ محمد بن إسحاق بن منده الاصبهاني، صاحب كتاب التوحيد، والإيمان، وغيرها.

٥ـ أبو الشيخ الأصبهاني: عبدالله بن محمد بن حيان الأنصاري.

كما سمع منه: أبو خليفة الجمحي، وابن عقدة، وأبو الفضل الجارودي، وأبو أحمد العسال، وغيرهم.

مصنفاته:

كان الإمام الطبراني من المكثرين من التأليف، وقد ذكر له ابن مندة في الجزء الذي أفرده لترجمته حوالي (١٠٧) كتاب.

وسنكتفي بذكر المطبوع منها، وهي:

١ ـ المعجم الكبير، وهو أشهر كتبه، وسيأتي الكلام عليه.

١ ـ المعجم الأوسط:

وقد رتبه على أسماء شيوخه، مرتباً لهم على حروف المعجم، ويروي عن كل واحد عدداً من الأحاديث، وقد بلغ عدد أحاديثه (٩٤٨٥) حديث.

قال الذهبي: والمعجم الأوسط في ست مجلدات كبار، على معجم شيوخه، يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني، بيّن فيه فضيلته وسعة علمه، وكان يقول: هذا الكتاب روحي، فإنه تعب عليه، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر.

وراوي هذا الكتاب عن الطبراني هو: أبو نعيم الأصفهاني، وكثير من

أحاديثه مبثوث في مصنفات أبي نعيم.

وقد طبع الكتاب أول مرة بتحقيق د. محمود الطحان، وأصدرته مكتبة المعارف في ١١ مجلد مع الفهارس .

ثم طبع بتحقيق طارق عوض الله وعبدالمحسن الحسيني، وأصدرته دار الحرمين في ١٠ مجلدات مع الفهارس .

٢ ـ المعجم الصغير:

وهو مرتب على شيوخه أيضاً، روى فيه عن كل شيخ منهم حديثاً واحداً، ورتبهم على حروف المعجم، ويعقب على بعض الأحاديث ببيان التفرد، والكلام على أحد رواته، أو شرح غريبه، ونحو ذلك .

وبلغ عدد أحاديثه: (١١٩٨) حديث، عن ١١٩٨ شيخ.

وفيه ثلاثة من الأحاديث الثلاثية.

وراوي الكتاب هو: ابن ريذة، راوي المعجم الكبير.

وقد طبع الكتاب أول مرة بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، وصدر عن المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، في مجلد واحد .

ثم طبع بتحقيق محمد شكور، وسماه: الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، وصدر عن المكتب الإسلامي، في مجلدين، وهذه الطبعة أفضل طبعاته حتى الآن .

كما طبع بتحقيق كمال الحوت، في مؤسسة الكتب الثقافية .

٣ ـ مسند الشاميين:

ذكر فيه الطبراني حديث الشاميين من التابعين وأتباعهم على شكل

مسانيد، ولم يستوعب فهو مسند لبعض الشاميين بلغوا (٨٩) مسنداً.

وطبع الكتاب بتحقيق حمدي السلفي، وأصدرته مؤسسة الرسالة في أربعة مجلدات، وبلغ عدد أحاديثه (٣٦٣٧) .

٤ ـ الدعاء:

جمع فيه كثيراً من الأحاديث الواردة في الأدعية والأذكار وما يتعلق بهما .

وقد حقق الكتاب د. محمد سعيد بخاري، في رسالته للدكتوراه، ثم طبعه في ثلاث مجلدات، وبلغ عدد أحاديثه (٢٢٥١)، وأصدرته دار البشائر الإسلامية .

٥ ـ مكارم الأخلاق:

خرج فيه نحو (٢٤٠) حديثاً في مكارم الأخلاق، على سبيل الاختصار .

وقد طبع عدة طبعات، وكلها ناقصة .

٦ ـ الأحاديث الطوال:

جمع فيه الطبراني ما وقع له من الأحاديث الطوال.

وقد طبع الكتاب أول مرة ملحقاً بآخر المعجم الكبير، وفيه اثنان وستون حديثاً، ثم عثر المحقق على نسخة أخرى للكتاب وطبعه مستقلاً، وبلغت أحاديثه (٩٩) حديثاً.

ومن كتبه المطبوعة الأخرى :

٧ ـ الأوائل.

٨ ـ فضل الرمي وتعليمه.

٩ ـ طرق حديث :« من كذب علي متعمداً ».

١٠ ـ حديث الضب الذي تكلم بين يدي رسول الله ﷺ.

التعريف بالمعجم الكبير

تعريف المعجم:

المعجم هو: الكتاب الذي ترتب مادته حسب حروف المعجم.

وتختلف المعاجم في المواد المرتبة، فقد تكون مرتبة على الصحابة، مثل المعجم الكبير للطبراني، ومعجم الصحابة لابن قانع، أو على الشيوخ، مثل معجمي الطبراني: الأوسط، والصغير، ومعجم الشيوخ لابن عساكر، وهكذا.

موضوع الكتاب:

هو جمع من له رواية عن النبي، وذكر بعض مروياتهم، وقد بلغوا عنده قرابة (١٥٠٠) راو.

وقد نص على هذا، وعلى شيء من منهجه في مقدمة الكتاب.

فقال: هذا كتاب ألفناه جامع لعدد ما انتهى إلينا ممن روى عن رسول الله ﷺ من الرجال والنساء على حروف، أ، ب، ت، ث، بدأت فيه بالعشرة رضي الله عنهم، لأن لا يتقدمهم أحد غيرهم، خرجّت عن كل واحد منهم حديثاً أو حديثين و ثلاثة وأكثر من ذلك، على حسب كثرة روايتهم وقلتها، ومن كان من المقلّين خرّجت حديثه أجمع، ومن لم يكن له رواية عن رسول ﷺ وكان له ذكر مع أصحابه ممن استشهد مع رسول ﷺ، أو تقدم موته ذكرته من كتب المغازي، وتاريخ العلماء، ليوقف على عدد الرواة عن رسول الله ﷺ وذكر أصحابه رضي الله عنهم، وسنخرج مسندهم بالاستقصاء على

ترتيب القبائل بعون الله وقوته.

منهج الكتاب:

من خلال كلام الطبراني السابق، والنظر في ثنايا الكتاب يمكن تبين منهجه في كتابه فيما يلي:

١ ـ رتب أسماء الصحابة على حروف الهجاء كما ذكر في المقدمة، وجعله ترتيباً عاماً للكتاب كله، إلا في موضعين هما:

أ ـ في أول الكتاب، حيث بدأ بذكر الخلفاء الراشدين على ترتيب خلافتهم، ثم اتبعهم بذكر بقية العشرة المبشرين بالجنة.

ب ـ في أول معجم النساء، فقد ذكرهن على حروف المعجم، إلا أنه بدأ ببنات الرسول ﷺ وأزواجه مبتدءاً بفاطمة رضي الله عنها لحب الرسول ﷺ لها.

٢ ـ يبدأ الكلام في ترجمة الصحابي بذكر نسبه ثم صفته، ثم سنه ووفاته، ثم يسوق ما أسنده عن رسول الله من أحاديث .

هذا إذا كان لديه أسانيد تتعلق بما تقدم من اسمه ونسبه ... الخ .

وإن لم يكن لديه شيء منها اقتصر على ذكر أحاديثه فقط .

٣ ـ إذا اجتمعت مجموعة من الأحاديث في موضوع واحد عنون لها بعنوان مناسب فيقول: (باب كذا) وقد يدخل بينها أحاديث من نفس الموضوع لصحابة آخرين، كما فعل في مسند أسامة بن زيد ١/ ١٧١، حيث اجتمعت له أحاديث في ربا الصرف فقال: باب في الصرف، وذكر معها أحاديث من مسند ابن عباس في ربا الصرف .

٤ ـ قسم الصحابة إلى أربعة أقسام، فإذا كان الصحابي مكثراً ذكر بعض أحاديثه، أما إذا كان مقلاً ذكر جميع أحاديثه، وإذا لم يكن له رواية عن الرسول ﷺ ذكر ترجمته من كتب المغازي وتاريخ العلماء، مثل: عثمان بن عمرو الأنصاري ٩/ ٦٣، وحنضلة بن النعمان ٤/ ١٤، أما إذا لم يكن للصحابي أخبار ورواية فإنه يذكر اسمه فقط كما فعل مع سابق مولى رسول الله ﷺ ٧/ ١٦٦، وهو نادر.

٥ ـ إذا كان الصحابي مكثراً، فإنه يرتب أحاديثه حسب الرواة عنه، ويجعل لكل واحد منهم عنواناً مستقلاً، كما فعل في مسند عبدالله بن عمر، وابن عباس، وعدي بن حاتم وغيرهم، وقد يستغني عن ذلك بذكر: باب، دون إضافة.

٦ ـ إذا اشترك مجموعة من الصحابة في اسم واحد أفراد لهم الطبراني باباً خاصاً يذكر فيه أفراد هذا الاسم، ويعنون له بعبارة: باب من اسمه كذا، مثاله: باب من اسمه أسامه، وباب من اسمه أسيد، باب من اسمه أوس.

٧ ـ يذكر أحياناً الاختلاف على الرواة، ويجعل له عنواناً، مثاله في مسند عبدالله بن مسعود ١٠/ ٥٩، قال: الاختلاف على الشعبي في حديث عبدالله أن معاذ كان أمة قانتاً لله، ثم ساق الأحاديث التي فيها الاختلاف على الشعبي، ومثال آخر: الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي في حديث عبدالله أن النبي ﷺ قال له: « ائتني بثلاثة أحجار »، ثم ساق عشرة أحاديث، ومثال ذلك الاختلاف على الأعمش في

حديث عبدالله أن النبي ﷺ قال: « عليكم بالباءة »، ثم ساق الأحاديث.

٨ ـ يكثر أحياناً من ذكر الطرق والأسانيد والشواهد للحديث، مثل تخريجه لقصة الإفك في مسند عائشة ٢٣/ ٥٠، فقد أورد فيها ٣٥ حديثاً بين متابع وشاهد، ثم أردفها بآثار الصحابة في تفسير آيات الإفك، وحديث ابن عباس ١٢/ ٦٠، في الرجل الذي وقصته ناقته وهو محرم، فقد أورده من ٢٠ طريقاً، دون تكرار في الأسانيد، وهكذا.

٩ ـ قلَّ ما يكرر الحديث بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما قد يورده من طريق أخرى لفائدة في الإسناد أو المتن.

عدد أحاديثه:

نقل ابن الملقن عن ابن دحية أنه قال: عدد أحاديثه ستون ألف حديث، وقيل ثمانون ألف حديث (البدر المنير ١/ ٣٢٢).

وقال حاجي خليفة: يبلغ (٢٥٠٠٠) حديث. ولعل هذا أقرب للصواب

وقد بلغت الأحاديث حتى نهاية المجلد ١٢ حسب ترقيم المحقق (١٣٦٥٤)، ثم رقم كل مجلد على حده وبلغت (٨٣٦٣) حديث، بمعدل (١٠٠٠) حديث لكل مجلد، فيكون مجموع أحاديث الجزء المطبوع من المعجم (٢٢٠١٧)، والمفقود يعادل تقريباً ٤.٥ مجلد، فنتوقع عدد أحاديث الأجزاء المفقودة (٤٥٠٠) حديث فيكون المجموع المتوقع لأحاديث المعجم نحو (٢٦٥٠٠) حديث، بما فيهم تراجم الصحابة التي رقمها المحقق.

وعليه فيكون ما ذكره حاجي خليفة من أن عدد أحاديثه (٢٥٠٠٠) أقرب للصواب .

أما عدد الصحابة التي ذكرهم فهو ١٥٠٠ صحابي.

درجة أحاديثه:

لم يشترط الإمام الطبراني الصحة فيما يورده من أحاديث، ولذا جمع في كتابه الحديث الصحيح والحسن والضعيف، وما هو أنزل من ذلك أيضاً.

قال ابن حجر في اللسان في ترجمة الطبراني: وقد عاب عليه إسماعيل بن الفضل جمعه الأحاديث الأفراد مع ما فيها من النكارة الشديدة والموضوعات، وهذا أمر لا يختص به الطبراني ... بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برءوا من عهدته.

ميزات الكتاب :

١ ـ أنه مصدر رئيسي في معرفة أخبار الصحابة رضي الله عنهم، فيما يتعلق بأنسابهم، وفضائلهم، وتواريخ وفياتهم، وغير ذلك .

٢ ـ إنه مصدر مهم لأقاويل الصحابة وآثارهم .

٣ ـ أنه مصدر مهم من مصادر السيرة النبوية، لأنه يروي كثيراً من حوادث السيرة، ويروي أحياناً في القصة الواحدة العديد من الأحاديث مثل قصة الإفك ٢٣/ ٥٠، وقصة تخلف كعب بن مالك ١٩/ ٤٢، وقصة سراقة بن مالك مع رسول الله ﷺ وأبي بكر في الهجرة ٧/ ١٣٢، وغير ذلك.

٤ ـ أنه مصدر لتفسير الصحابة، فقد أورد سؤالات نافع بن الأزرق ونجدة بن عويمر الخارجيين لابن عباس في غريب القرآن ١٠/ ٢٤٨، وكذلك أورد تفسير آيات سورة النور في قصة الإفك ٢٣/ ١٣٤، وغير ذلك.

راوي الكتاب:

هو أبو بكر محمد بن عبدالله بن رِيذة الظبي الأصفهاني (ت ٤٤٠)، وهو أشهر من روى مصنفات الطبراني، غير أنه لم يرو عنه المعجم الأوسط.

وروى عنه المعجم الكبير جماعة منهم: أم إبراهيم فاطمة بنت عبدالله الجوُزذانية الأصفهانية المعمرة الصالحة مُسندة الوقت (ت ٥٢٣)، وهي آخر من روى المعجم عن ابن ريذه، وتفردت في وقتها برواية المعجمين الكبير والصغير.

المؤلفات حول الكتاب:

١ ـ البدر المنير في زوائد المعجم الكبير، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، جمع فيه زوائد الطبراني على الكتب الستة، وأوردها بأسانيدها.

٢ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي أيضاً، جمع فيه زوائد المعاجم الثلاثة، ومسند أحمد، وأبي يعلى، والبزار على الكتب الستة، وجردها من الأسانيد، ورتبه على الأبواب.

٣ ـ ترتيب معجم الطبراني، لابن بلبان الفارسي، رتب فيه المعجم على أبواب الفقه، وكان ذلك بإشارة من شيخه القطب الحلبي.

٤ ـ جزء فيه ذكر أبي القاسم الطبراني، لأبي زكريا ابن منده، وقد طبع في

آخر المعجم الكبير.

٥ ـ جزء في الذب عن الطبراني للضياء المقدسي، دافع فيه عن اتهام الطبراني بالوهم، وهو مفقود.

ومن الكتب المعاصرة:

١ ـ بلغة القاصي والداني في شيوخ الإمام الطبراني، للشيخ حماد الأنصاري رحمه الله .

٢ ـ الحافظ الطبراني وجهوده في خدمة السنة النبوية، تأليف د. محمد أحمد رضوان .

ومن الفهارس للكتاب:

١ ـ فهارس المعجم الكبير، عدنان عرعور، دار الرآية، ٣ ج.

٢ ـ التقريب إلى معجم الطبراني الكبير، سعد خالد الفوزان، عالم الكتب بالرياض.

٣ ـ فهارس المعجم الكبير، رياض عبدالله عبدالهادي، ٣ج، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤ ـ كما فهرسه على المسانيد سامي التوني في كتاب معجم مسانيد كتب الحديث.

طبعات الكتاب:

طبع الكتاب بتحقيق حمدي السلفي في ٢٠ مجلداً، من ١ ـ ٢٥، ماعدا الأجزاء: (١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢١) فلم يعثر لها على مخطوطات، وقد اعتمد على خمس نسخ خطية ناقصة، وقد وضع المحقق فهارس مفيدة في آخر كل مجلد.

ورقم الأحاديث من المجلد الأول إلى المجلد الثاني عشر ترقيماً متسلسلاً، ثم رقم بقية الأجزاء كل جزء بترقيم مستقل، ورقم الصحابة ترقيماً خاصاً بهم.

ثم وجد المحقق قطعة من الجزء (١٣) وطبعها مستقلة، وبلغ عدد أحاديثها (٤٧٥) حديث.

وطبع المحقق في آخر الكتاب، في الجزء الخامس والعشرين كتاب الأحاديث الطوال للطبراني، وجزء ابن منده في ذكر أبي القاسم الطبراني.

كما حقق بعض الكتاب كرسائل علمية في الجامعة الأردنية .

الفهرس